

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

8<sup>th</sup> May 45 - Guelma University  
UNIVERSITE 08 MAI 45 - GUELMA



جامعة 08 ماي 1945 قالمة

M/330.058



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة للماجستير

تخصص: نفوس مالية

{ الموضوع: }

# تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 1980 - 2000

من إعداد الطالبة: كواحة يمينة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	1. أ.د صاري محمد
مقرا	جامعة قالمة	أستاذ محاضر	2. د معطي الله خير الدين
مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر	3. د بن ثابت علي
مناقشة	جامعة قالمة	أستاذة مكلفة بالدروس	4. د حمدوي وسيلة

السنة الجامعية: 2004



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ

قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ، أَلَا

بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ»

صدق الله العظيم

(سورة الرعد - الآية 28)



# تَشْكُرَاتُ

أتقدمه بجزيل الشكر إلى الدكتور

«معطي الله خير الدين»

على كل ما قدمه لي من يد العون والمساعدة

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بالموافقة

على مناقشة هذه الرسالة

وإلى الأستاذ

«جاوحدو رضا»

لما قدمه لي من إرشادات ونصائح



# الأهداء

أهدي هذا العمل المتواضع للذين قال الله فيهما

«وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة

وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيراً»

إلى روح أبي الطاهرة

إلى «أمي» الغالية شكراً وتقديراً لما

قدمت لي من دعاء طوال فترة

الدراسة

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى زوجي العزيز «درغوم لزه»

إلى الدكتورة هاجر مدنان زكي وكل

الشعب العراقي المبيد

إلى كل طالب علم





قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
3-1	المقدمة:
52-4	الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية
4	مقدمة الفصل الأول:
17-5	المبحث الأول: العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية.
39-18	المبحث الثاني: أشكال التمويل الخارجي.
51-40	المبحث الثالث: أزمة التمويل الخارجي للبلدان النامية ودورها في تطور مصادره.
52	خلاصة الفصل الأول.
92-53	الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري
54-53	مقدمة الفصل الثاني:
61-55	المبحث الأول: تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الجزائري.
75-62	المبحث الثاني: تجربة صندوق النقد الدولي في الجزائر.
91-76	المبحث الثالث: تطور أشكال التمويل الخارجي في الجزائر.
92	خلاصة الفصل الثاني.
124-93	الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقسيم على حالة الاقتصاد الجزائري
94-93	مقدمة الفصل الثالث:
103-95	المبحث الأول: بعض الحقائق الاتجاهية في البلدان النامية ذات الحاجة التمويلية.
109-104	المبحث الثاني: المؤشرات المختارة لغرض التقسيم.
123-110	المبحث الثالث: تطبيق مؤشرات التقسيم على حالة الاقتصاد الجزائري.
124	خلاصة الفصل الثالث.
128-125	الاستنتاجات والتوصيات
135-129	المصادر العربية
137-136	المصادر الإنجليزية
138-137	المصادر الفرنسية



## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	- معونات التنمية الرسمية المقدمة من الأقطار المصدرة للنفط أوبك إلى الدول للنامية للسنوات 1978-1980.	32
1-2	- القروض الخارجية للبلدان النامية للمدة 1990-1997.	38
2-1	تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 88-2000	60
2-2	الإنتاج الجزائري للمحروقات	77
2-3	تطور حجم الدين الجزائري الخارجي خلال عقد السبعينات.	79
2-4	تطور المديونية بالنسبة المئوية من إجمالي الدين.	80
2-5	تطور حجم استثمار مشاريع القطاع العام في الجزائر وألويات توزيعها على القطاعات ما بين 1980-1990	82
2-6	تطور حجم المديونية بعد 1984	83
2-7	تطور حجم الديون خلال عقد التسعينات	85
2-8	تركيبه الديون الخارجي من حيث العملات	86
2-9	-مختلف العقود الدولية المبرمة مع المجموعات الاقتصادية الدولية من سنة 2000-1993	88
2-10	- مختلف القطاعات التي قامت بها الجزائر بإبرام عقد الشراكة خلال المدة الممتدة بين 1993-2000	89
2-11	مشاريع الشراكة المبرمة مع مختلف الدول سنة 2000	90
3-1	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والمتقدمة في سنوات مختارة (1965-1998).	97
3-2	معدل التراكم الراسمالي في بعض البلدان النامية والمتقدمة للمدة 1970-1998	98
3-3	للمؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي للمجموعتين	101
3-4	للمؤشرات الخاصة بالقطاع الخارجي للمجموعتين.	102



103	المؤشرات الخاصة بالقطاع المالي والنقدي للمجموعتين	3-5
113	بنية التبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية للفترة 2000-1998	3-6
114	الهيكل السلعي للصادرات للفترة 2000-1998	3-7
116	تطور مؤشر الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-1991.	3-8
117	تطور مدفوعات خدمات الدين إلى اجمالي الصادرات للفترة 2000-1982	3-9
119	هيكل القاعدة النقدية ونسب تطورها خلال الفترة 2000-1989.	3-10
119	تطور مؤشر التضخم للفترة 2000-1990	3-11
121	تطور مؤشر اجمالي الديون إلى الصادرات للفترة 1999-1982	3-12
121	تطور مؤشر اجمالي الديون الى الصادرات للفترة 2000-1994	3-13
122	- تطور نسبة الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون للفترة 2000-1988	3-14
123	تطور مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية إلى الاستيراد خلال الفترة 2000-1980	3-15

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	- تدفق القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال عقد السبعينات.	<u>31</u>
1-2	- تطور القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال المدة 1981-1993	<u>35</u>
1-3	- الاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال المدة 1980-1989.	<u>35</u>
1-4	- توزيع تدفقات (إ.ج.م) على أقاليم الدول النامية، 1999	<u>38</u>





# الأمومة



## المقدمة

تتوقف التنمية الاقتصادية بالمناطق المختلفة إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية أي على مدى قدرة الاقتصاد في تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها الخطة.

وتتقسم مصادر تمويل التنمية بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين، يتمثل المصدر الأول في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد (مدخرات قطاع الأعمال والقطاع الحكومي والعائلي).

أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها مثل القروض الحكومية الثنائية، القروض المتعددة الأطراف والقروض الخاصة التجارية قصيرة الأجل، ويضاف إلى هذا المصدر أيضا استخدام الدولة لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل مباشر داخل الاقتصاد الوطني.

وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي فكما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح.

تعاني معظم الدول النامية من مشكلة شحة الموارد المحلية اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تعد المدخرات المحلية أساسا المورد الرئيسي في تمويل التنمية إلا أن هذا المورد لا يكاد في الغالب يصل إلى المستوى اللازم للمحافظة على معدل دخل الفرد السائد في معظم البلدان النامية التي يمثل ارتفاع معدل نمو السكان فيها أبرز خصائص مجتمعاتها.

وبناء على هذه الحاجة المتزايدة لتمويل التنمية ومواكبة لما يمر به المجتمع النامي من تطورات في مختلف مناحي الحياة اعتمدت البلدان النامية على التمويل الخارجي للنهوض باقتصادياتها ومجتمعاتها، وهي في ظل هذا السياق عرفت أكثر من مصدر تمويلي خارجي ومرت بمراحل مختلفة من حيث الأهمية النسبية التي احتلها كل مصدر تمويلي من إجمالي تمويلها الخارجي.

فحقبة السبعينات تميزت باحتلال القروض المكانية النسبية الأعلى من مصادر التمويل الخارجي لهذه البلدان إذ اتجهت بإفراط نحو الاستدانة وشجعها على ذلك الظروف الاقتصادية المواتية التي سادت في السبعينات، حيث تصاعد الدور الإقراضي لمؤسسات الصيرفية الدولية مع توسيع آليات الإقراض والاقتراض التي أتاحتها الأموال النفطية والتي وظفت في مؤسسات التمويل الخاصة لكن



## المقدمة

هذه التسهيلات ساهمت في خلق ما يسمى بشرك المديونية الخارجية في عقد الثمانينات، وما صاحبها من نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها هذه البلدان لخدمة الديون ممثلة بالفوائد والأقساط، ومن ثم عادت أهمية مساعدات التنمية الرسمية في مصادر التمويل لهذه الدول مع بروز إتجاه متصاعد منذ بداية عقد التسعينات يدعو إلى فتح الاقتصاديات النامية أمام الاستثمارات الأجنبية باعتبارها مصدرا بديلا للإقراض المصرفي.

ترافق هذا الاتجاه مع إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تستند أسسه إلى زيادة التدويل والتداخل والعالمية في الاقتصاد الدولي بواسطة آليات تولت إرساءها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

ومع تقدم عقد التسعينات تزايدت توجهات البلدان النامية نحو استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل أفضل للإقراض المصرفي يوفرها توليفة التقنية والإدارة ورؤوس الأموال بعيدا عن مخاطر القروض التي تولى صندوق النقد الدولي توفيرها تحت شروطه وفي إطار وصفاته والتي احتل الاستثمار الأجنبي فيها دور هاما من خلال برامج التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بالمشاركة الوطنية والأجنبية ولغرض تعقب وتحليل أثر الاعتماد على التمويل الخارجي كمصدر تمويلي على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر بصفتها دولة عانت نقصا في مواردها المحلية ولجأت للإقراض من الخارج جاء اختيارنا للبحث في تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري.

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري باعتباره مصدرا مساعدا لتعزيد جهود التنمية، ومعرفة مدى نجاح الجزائر في توجيه هذا النوع من التمويل واستفادتها منه استنادا إلى مؤشرات معينة لقياس التطورات التي حدثت على بعض المتغيرات الاقتصادية.

### فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الجزائر إستفادت من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ووجهتها توجيه محكم لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

### النطاق الزماني والمكاني للبحث:

### النطاق الزماني:

تحدد النطاق الزماني للبحث بالعقدين الأخيرين من القرن الماضي التي شهدت تغيرات في مصادر التمويل الخارجي من الاعتماد الكبير على القروض الخارجية في فترة الثمانينات إلى

## المقدمة

التحول وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات وهذا حسب معطيات النظام الاقتصادي العالمي .

النطاق المكاني:

بعد الانتهاء من الجانب النظري ودواعي اللجوء إلى التمويل الخارجي خصصت الدراسة لحالة الاقتصاد الجزائري.

أسلوب البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث، تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى الدمج ما بين المنهج الاستدلالي (النظري) القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع التمويل الخارجي في البلدان النامية والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات الإحصائية كما اعتمدت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في أدبيات التنمية الاقتصادية وأدبيات صندوق النقد الدولي في تقييم أداء التمويل الخارجي.

هيكل البحث:

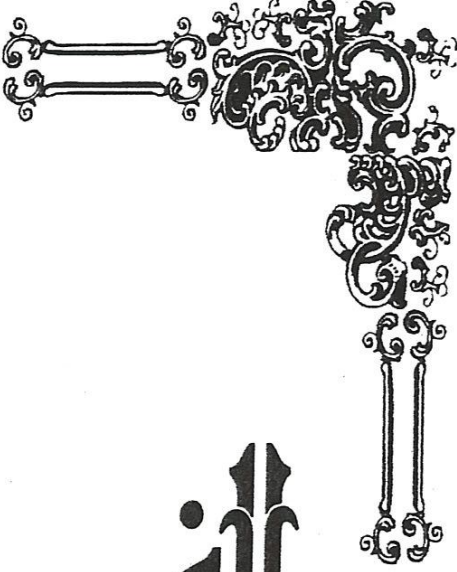
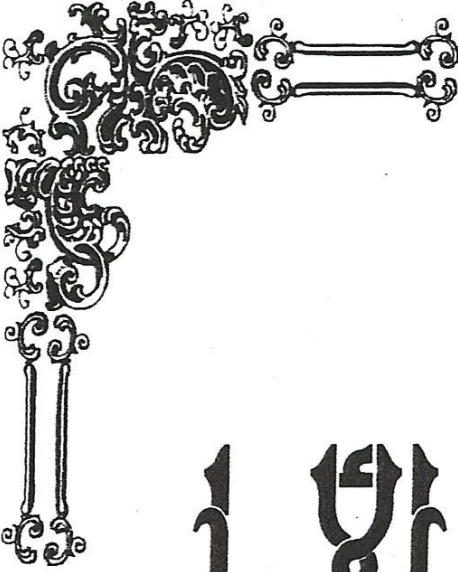
لغرض الإحاطة الشاملة بموضوع التمويل الخارجي وتطوراتها وتقييم أدائها وللوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة فرضية البحث، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية نضم كل منها ثلاثة مباحث:

خصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية في متطلبات التمويل الخارجي ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وأشكال التمويل الخارجي التي اعتمدها الدول النامية في حين تناول الفصل الثاني دراسة حالة الاقتصاد الجزائري وحاجته للتمويل الخارجي، أما الفصل الثالث فتناول الأسس الاقتصادية لاختيار مؤشرات تقييم أداء التمويل الخارجي وتطبيق المؤشرات المختارة على حالة الاقتصاد الجزائري وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول المسائل الأساسية التي تناولها البحث مع تثبيت مجموعة من التوصيات الضرورية التي استندت إلى ما توصل إليه البحث من استنتاجات.

صعوبات البحث:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع انحصرت الصعوبات في الجانب التطبيقي للموضوع لنقص المصادر وكنز الصعوبة الحصول على سلسلة كاملة من الإحصائيات للمؤشرات المختارة للتقييم للفترة محل الدراسة.





# الفصل الأول

مدخل نظري في دور  
التمويل في التنمية



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### مقدمة الفصل الأول:

تتسم البلدان النامية بمجموعة من الخصائص المتعلقة بطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها إلا أن هذه البلدان وإن اختلفت بقدر أو بأخر في اختيار المنهج الذي تسعى من خلاله إلى اللحاق بركب التنمية فإنها تشترك جميعا في مواجهة عقبة التمويل الخارجي حيث مازالت معظم هذه البلدان تعاني من ندرة حادة في العناصر الأساسية اللازمة لاستغلال القدر الكبير الذي تملكه من الموارد والثروات الطبيعية والطاقات البشرية وهذه العناصر هي رأس المال الذي يتم توفيره باللجوء للقروض الخارجية والخبرات الفنية والعلمية التي تصاحب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يجلبه من تطور تكنولوجي .

ويعد هذان العاملان عسبا التنمية الاقتصادية وعليه فقد ظهرت الحاجة لتوفير هما من مصادر أجنبية واستخدامهما استخداما امثلا لتعزيز مؤشرات التقدم في اقتصادياتها ، وقد تباينت صور اعتمادها على الأشكال المختلفة للتمويل المتاحة التي تتمثل بالقروض الخارجية والمنح والمساعدات والاستثمارات الدولية .

والتي شهدت تطورات كبيرة منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة للأوضاع والتطورات التي سادت في تلك المدة والتي أدت إلى ازدهار بعض المصادر مقابل انكماش البعض الأخر ففي الفترة الستة من 1945 إلى 1970 وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد العالمي ازدهارا .

حققت الدول النامية قدرا لا بأس به من النمو الاقتصادي مستفيدة من انتعاش التجارة الدولية وزيادة الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها كما استطاعت أن تحصل على القروض من أسواق النقد الدولية بأسعار فائدة معقولة وعلى مقادير لا بأس بها من المعونات الدولية وفي ظل هذه الظروف قطعت الدول النامية شوطا مهما على طريق النمو والتحديث لكن سرعة هذه الجهود الإنمائية سرعان ما تباطأت وذلك على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت مع بداية السنين الأولى من السبعينات والمعروفة بظاهرة الركود التضخمي .

وهنا تفاعلت مجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية للضغط على البلدان النامية مما أدى إلى بداية تهميشها وانخفاض معدل النمو فيها وتدهورت صادراتها وبالتالي تضخمت عجوزات الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتقلت مديونيتها الخارجية .



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### المبحث الأول: العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية

تحتاج البلدان النامية مهما كان مستوي تطورها في سبيل تحقيق تنميتها الطموحة إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن تحقيق هذا الهدف يصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية وأهم هذه العقبات هي عجز المدخرات المحلية عن تمويل خطط التنمية المنشودة حيث تعاني معظم هذه البلدان من مشكلة ضآلة حجم المدخرات المحلية المتاحة وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية ويمكن التمييز بين مفهومين لعملية تمويل التنمية.

فالمقصود بالمعنى الحقيقي للتمويل هو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية (1).

أما المعنى النقدي للتمويل فيقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية (2).

مما سبق يتضح أن أهمية التمويل ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج القومي كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية.

وتبرز هذه الأهمية بوضوح عندما يؤخذ بالمفهوم الحديث الواسع لرأس المال، على أنه لا يتضمن رأس المال فقط، بل يشمل رأس المال البشري أيضا ومن ثم فالطاقات الإنتاجية لا تقتصر على المعدات والآلات والتجهيزات بل تشمل تكوين الخبرات والمهارات البشرية وإصلاح الأراضي... الخ. وهو ما يبرر أهمية الموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية في صورها المختلفة وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة (3).

هذه الموارد التي يتم الحصول عليها عادة من مصدرين أساسيين مصدر داخلي وآخر خارجي، إذ يتمثل المصدر الأول بالمدخرات المحلية والمتمثلة في :

- الإيداع

- الضرائب.

(1) د. محمد عبد العزيز عجيبة ، د. صبحي تادريس قريصة ، د. مدحت محمد العقاد مقدمة في التنمية و التخطيط دار النهضة العربية لطباعة و النشر بيروت 1983 ص 121 .

(2) د. عمرو محيي الدين، التخلف و التنمية دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1975 ص 451

(3) د. محمد نبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة ، 1961 ص 541

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

- القروض العامة

- التمويل التضخمي.

وقد أثبتت الدراسات النظرية عن الادخار الداخلي في البلاد النامية أنه ضئيلاً جداً إذا قيس باحتياجات تلك البلاد لرؤوس الأموال فيما يتمثل المصدر الثاني في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية على اختلاف أنواعها وتتمثل فيما يلي:

- المساعدات الخارجية.

- القروض الخارجية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر

التي تتلقاها الدولة من الدول والمؤسسات الأخرى أو من المنظمات الدولية (1).

ويتجه معظم الاقتصاديين إلى ضرورة توفير الشطر الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل محلية مع إقرارهم بصعوبة الاستغناء عن موارد التمويل الأجنبية ما دامت الحاجة إلى الاستعانة بالموارد أو المدخرات الأجنبية تأتي نتيجة قصور الموارد المحلية عن تمويل معدلات طموحة للاستثمارات القومية (2).

وعليه كلما ركز برنامج التنمية على الاستثمار مع وجود قصور في الادخار المحلي ارتفعت الحاجة إلى توفير رأس مال طويل الأجل من مصادر خارجية (3). وهو ما يبرر ضرورة اللجوء للتمويل الخارجي .

(1) فؤاد محمد شبل ، السياسات الاقتصادية الدولية - مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر القاهرة طبعة 1995 ص 260

(2) د، عبد العزيز عجيبة، مرجع سابق ص165

3- Gerald Meier, the international economics of development theory and policy, Harper and row publishers.

new york1968,p94

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أولاً: الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي:

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالباً ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز:

1. وجود عجز في المدخرات بالمعنى المالي بحيث يكون معدل الميل إلى الادخار منخفضاً جداً وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب.

2. وجود نقص (عجز) في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك البذخي و التفاخري وعدم إطلاق موارد كافية لغرض تنفيذ الاستثمار المخطط له.

وبجمع العجز الحاصل في المدخرات المحلية بمعناها المالي والحقيقي يتحدد عجز في الادخار الكلي في مواجهته لحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية" ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها وتعبئتها خلال نفس الفترة (1).

وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح (2).

3. بما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج سلع رأس المال المطلوبة لعملية التنمية لذلك تظهر حتمية التوجه إلى الخارج.

فإذا لم يكن هناك فائض في ميزان المدفوعات يخصص للحصول على هذه السلع هو الحالة السائدة غالباً في الدول النامية.

فان البلد يواجه عجز في الصرف الأجنبي فيضطر بذلك إلى استقدام رأس مال أجنبي يوفر له الصرف الأجنبي المطلوب لشراء السلع المستوردة الضرورية.

ولما كانت الصادرات تمثل المصدر الرئيسي في الحصول على النقد الأجنبي فوجود نقص في هذا الأخير يدل على عدم كفاية إيرادات الصادرات لتغطية حجم الواردات التي تتطلبها عملية التنمية معبرة بذلك عما يسمى "بفجوة التجارة الخارجية" (3).

(1) د، عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق ص 165

(2) د، رمزي زكي، أزمة النيون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978، ص 39

(3) Igram, Jeams, international economics, second edition, John willy and sons, ny, 1986, p 498.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المطلوبة والموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة وغير المنظورة خلال فترة زمنية معينة، أي نعبر عن رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية<sup>(1)</sup> (\*) ويمكن تلخيص العلاقات المبينة أعلاه بدلالة معادلات الدخل القومي حيث يمكن تمثيل الجهود المبذولة من أجل تنفيذ أي برنامج استثماري بدلالة معادلة الدخل القومي مع افتراض اقتصاد في حالة تشغيل كامل مع الصادرات تساوي الاستيرادات تكون معادلة الدخل القومي كما يلي:

$$Y = (C + I + G) + (X - M)$$

حيث أن: Y: تمثل الناتج المحلي (الدخل المحلي)

C: الاستهلاك العائلي

I: الاستثمار القومي.

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات.

M: الواردات من السلع والخدمات.

بإمكاننا فصل  $(C+I+G)$  كإنفاق محلي كلي ونعبر عنه بالرمز (A)، أما  $(X-M)$  تمثل ميزان

المدفوعات ونعبر عنه بالرمز (B) فتصبح .

$$Y = A + B$$

$$B = Y - A$$

ومنه نلاحظ أن المعادلة الأخيرة تعبر عن المساواة الآتية:

(الصادرات - الواردات) = (الدخل الكلي - الإنفاق الكلي) وهو ما يعني أن فجوة الموارد

المحلية تنعكس في وضعية ميزان المدفوعات فإذا حدث وأن ارتفع الإنفاق الكلي نتيجة حدوث توسع في الاستثمار أو زيادة طلب الاستهلاك بحيث يفوق قيمة الدخل القومي سيعني ضمناً وجود نقص في البضائع المحلية مما يسبب حدوث عجز حقيقي في ميزان المدفوعات وتصبح (B) سالبة.

(1) د. محمد عبد العزيز عجيبة، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 166.

(2) مما تجدر الإشارة إليه أن التوازن بين الفجوتين يتحقق في أي فترة سابقة إلا أنهما لا يتساويان في فترة لاحقة خاصة إذا ما أريد الوصول إلى معدل النمو المستهدف، ننظر في ذلك يحيى علي النجار، آمال عبد الأمير شلاشل، التنمية الاقتصادية نظريات ومبادئ وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 416.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أما بدلالة الإنفاق النقدي فإذا زاد الإنفاق فإن القيمة المالية لكل من C و I و G ترتفع نتيجة ارتفاع الأسعار، وبما أن الاقتصاد في حالة توظيف كامل، فإنه لا يمكن زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد فتوجه بذلك القوة الشرائية الفائضة إلى الاستيراد فتتفوق الاستيرادات الصادرات ويظهر العجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز يمكن منعه بواسطة تدفق رأس المال الأجنبي لنفترض مثلا أن D يعبر عن رأس المال الأجنبي، فإذا زاد الاستهلاك بالمقدار DA بسبب برنامج استثماري متزايد تصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$B + D = Y - (A + dA)$$

من الطرف الأول للمعادلة والذي يعبر عن وضعية ميزان المدفوعات أي وضعية (B) فإذا فاقت الاستيرادات قيمة الصادرات فإن (B) ستكون سالبة لكنها معوضة في الميزانية النهائية الكلية للمدفوعات (B+D) وذلك بواسطة تدفق أجنبي موجب. أما الطرف الثاني للمعادلة فيدل على أن تدفق رأس المال الأجنبي يسمح للإنفاق المحلي أن يفوق المردود الوطني<sup>(1)</sup>

فالحاجة لرأس المال الأجنبي في وقت مفتوح إذن تحدد بمعدل الاستثمار في علاقته بالادخار المحلي إذ تكون شروط التوازن للدخل الوطني هي (الاستثمار المحلي + الصادرات) يجب أن تساوي (الواردات + الادخار المحلي) معبرا عنها بالرموز كما يلي:  $I + X = M + S$

ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بدون مديونية إذا كانت الصادرات X تساوي الواردات M والاستثمار المحلي في هذه الحالة ينحصر في الادخار المحلي وفي حالة حدوث زيادة في الاستثمار غير موافقة مع التغيير في قائمة الادخار يجب بذلك تمويل مستلزمات التنمية باللجوء إلى الاقتراض الخارجي<sup>(2)</sup>.

وينصح المختصون بالبلدان التي تلجأ إلى التمويل الأجنبي نتيجة وجود فجوة بين ادخاراتها S و استثماراتها I بالاهتمام بسلوك وعلاقة عدد من المتغيرات الحاسمة المرتبطة بالدين ومن بينها معدل نمو الدين، معدل نمو الصادرات و الدخل، حجم فجوة الموارد بالنسبة إلى الدخل أو الدين، سعرا لفائدة الذي تم به الاقتراض.

<sup>(1)</sup> Igram, Jeams, international economics ,opcit, p 497-498.

<sup>(2)</sup> Kindlberger, economic development second édition, international student édition, p 324

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

حيث يجب أن تعمل هذه الدول على تأمين آلا يزيد سعر الفائدة ولا نمو الدين باستمرار على معدل نمو الصادرات أو الدخل حتى تستطيع تحقيق الغاية المتوخاة من الاعتماد على الخارج ويعبر عن ذلك رياضيا على النحو التالي.

$$\Delta D = T + iD$$

حيث أن:

T: يمثل ميزان الحساب الجاري.

I: سعر الفائدة على الدين.

بمعنى أن الاقتراض الإضافي يجب أن يغطي عجز ميزان الحساب الجاري وتكلفة الاقتراض وبما أن T تمثل الفرق بين الصادرات و الاستيرادات (X-M) فإنها ستمثل أيضا مقدار الفجوة (I-S) وبالتالي.

$$\Delta D = (I - S) + ID$$

وهو ما يعني أن تدفق رأس المال الأجنبي الإضافي يجب أن يغطي فجوة الموارد المحلية + أعباء هذا الاقتراض (1).

\* الفرق بين غلق الفجوة في الاقتصاد المتقدم والاقتصاد النامي.

قبل الحديث عن الفرق بين غلق الفجوة في الاقتصاد المتقدم والاقتصاد النامي نتعرف أولا على ميزان المدفوعات باعتباره السجل أو الوثيقة التي تعكس أو تظهر بها الفجوة وتبين مقدارها وتحدد فترتها.

حيث يعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة، بأنه عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة (2).

من خلال التعريف يتضح أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية المالية للبلاد فإذا فاقت الالتزامات قيمة الحقوق فإن البلد يكون في حالة المديونية الصافية إما إذا فاقت الحقوق الالتزامات فيكون البلد في حالة دائنية صافية.

وتختلف قيمة الفجوة من بلد لآخر حسب الوضعية الاقتصادية لكل بلد وكذا تختلف طريقة معالجة هذه الفجوة من بلد لآخر سواء كان متقدم أو متخلف.

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن 1985.

(2) احمد مدور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار ألجا معية بيروت 1990 ص 157



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

وهذه التسوية تتم في الأجل القصير بقيام قطر العجز بالاستعانة بما يتوفر لديه من احتياطات (سيولة دولية)، التي تقوم هنا بدور وظيفي وهو شراء الوقت اللازم ريثما تستجيب المتغيرات الاقتصادية (حركة الدخل، حركة الأسعار المحلية، حركة سعر الصرف) بالاستجابة تلقائياً أو بتحفيظ من الإدارة الاقتصادية في إطلاق آليات السياسات الاقتصادية الملائمة لوضع الاختلال واحداث عملية التصحيح adjustment<sup>(1)</sup>.

وعندما يتاح للبلد صاحب العجز استخدام ما يتوفر لديه من احتياطات لسد الفرق بين المستلمات والمدفوعات، فإنه يكون حتماً في وضع أفضل بالنسبة لاختيار السياسات الاقتصادية الملائمة للتصحيح ومن حيث المدى الزمني اللازم الذي يتطلبه عمل هذه السياسات، وبالشكل الذي يجنبه الآثار الاقتصادية الضارة أو الإخلال بأهداف التوازن والنمو الداخلي، أما في حالة شحة الاحتياطات فإن هذا البلد سيضطر إلى اتباع سياسات انكماشية سريعة لتخفيض حجم الاستيراد، وفرض الرقابة على التجارة الخارجية، الأمر الذي يضطره إلى التصحية بأهداف التنمية الاقتصادية سيما في البلدان الآخذة بالنمو و مواجهة الآثار السلبية على الاستخدام والنمو، علماً أن فاعلية آليات تصحيح الاختلال التقليدية في موازين مدفوعات هذه البلدان تتسم بضعف الاستجابة بسبب خصائص اقتصادياتها.<sup>(2)</sup>

فإذا اختار البلد النامي صاحب العجز عدم التصحية بأهداف توازناته المحلية وأهدافه في النمو والاستخدام مع قصور ما يتوفر لديه من احتياطات غير مشروطة (ممتلئة) واحتياطات مشروطة (مقترضة) في تلبية متطلبات شراء الوقت تظهر لديه الحاجة إلى التمويل الخارجي طويل الأجل والذي يتناسب مع نوع الاختلال الاتجاهي الذي تمارسه موازين مدفوعات البلدان النامية عموماً.

من هذا التحليل يتضح اختلاف بلدان العالم في الحاجة إلى نوع التمويل الخارجي المطلوب لمعالجة مشاكل مدفوعاتها الخارجية بالتناسب مع اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، ففي الوقت الذي تتميز البلدان المتقدمة عموماً بحاجتها إلى التمويل القصير الأجل نسبياً الذي يمكن سده من الاحتياطات المشروطة وغير المشروطة بسبب فاعلية آليات تصحيح الاختلال بالاستجابة لوضع الاختلال في مدفوعاتها الخارجية، نلاحظ أن البلدان النامية تواجه حاجة مستمرة للتمويل الخارجي المشروط بسبب نوع الاختلال الاتجاهي الذي تمارسه موازين مدفوعاتها والناجم عن عملية التنمية فيها<sup>(3)</sup>.

(1) د. أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، ط 1، 1980، ص 153

(2) د. هجير عدنان زكي، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف و التمويل والإصلاح أطروحة، دكتوراه، جامعة بغداد، 1989، ص 296

(3) Ingo Walter. International economies. Second edition. the Ronald press company n.y p448

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

من التحليل أعلاه يمكن أن نستنتج أن الحاجة إلى التمويل الخارجي قدر تعلق الأمر بوضع ميزان المدفوعات يختلف من بلد لآخر حسب المحددات الآتية.

- فاعلية آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات (حركة الدخل، حركة الأسعار المحلية، حركة سعر الصرف)

-مدى استعداد البلد المعنى في فرض قيود على تجارته الخارجية والتضحية بتوازنه وأهدافه المحلية، استجابة للوضع الخارجي لمدفوعاته وحيث أن البلدان النامية تتفرد بوضع خاص إزاء المحددات أعلاه، يأتي من طبيعة مستوى تقدمها الاقتصادي و حاجتها إلى الاستمرار في التنمية لذا فان حاجتها إلى التمويل الخارجي تأخذ منحى خاصا.

إن مسألة متطلبات شراء الوقت عند عدم توازن الحساب الجاري لإتاحة المجال لحركة السياسات الاقتصادية الداخلية و التي تعد واحدة من محددات الطلب على التمويل الخارجي أصبحت مجالا لإثارة الجدل في الأوساط الأكاديمية و صندوق النقد الدولي إذ أنها تتقل التحليل من مستوى المتطلبات التمويلية قصيرة الأجل و تلك المتعلقة بالمتطلبات التمويلية طويلة الأجل .

حيث يتبنى صندوق النقد الدولي الخلفية الفكرية التي تدعو إلى الالتزام بالمفهوم الوظيفي التقليدي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاحتياطات المتوفرة لدى البلد المعنى من دون التمييز بين كونه بلدا متقدما أو ناميا أي وظيفة السيولة الدولية كونها أداة قصيرة الأجل لشراء الوقت ريثما يتم إحداث التصحيح المطلوب و إعادة التوازن الخارجي.

ويشدد أصحاب هذا الرأي، على أن النظام النقدي الدولي غير معنى بتمويل الاختلال الاتجاهي طويل الأجل الذي تعاني منه مدفوعات البلدان النامية بدعوى عدم الخلط بين مفهوم الاحتياطات ودورها الوظيفي قصير الأجل، وبين التمويل المطلوب لعملية التنمية الذي ينبغي أن يتمثل في رأس المال الإنتاجي الذي لا يمكن توفيره إلا من خلال تعزيز المدخرات المحلية و استقدام الموارد الخارجية ( القروض و الاستثمار الأجنبي المباشر و المساعدات الرسمية).<sup>(1)</sup>

أما مفكرو البلدان النامية فإنهم يتمسكون بقناعات مخالفة تستند إلى البعد التاريخي في نشوء التخلف ومسؤولية النظام الدولي دولا ومؤسسات في توفير آليات تمويل التنمية وذلك استنادا إلى الحقائق التاريخية في تطور العلاقات الدولية التي تظهر أن تخلف مناطق معينة في العالم هو الوجه الآخر لتقدم مناطق أخرى وبالتالي فان مسؤولية الأطراف الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي تكمن في تصحيح هذا الوضع المختل الذي اتخذ مساره على امتداد تطور الرأسمالية تاريخيا.

(1) د.مجير عنان زكي - مصدر سابق -ص274

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

---

ويذهب هذا الرأي إلى تأكيد أن تمسك صندوق النقد الدولي ومن خلف الأطراف الفاعلة فيه بالتعريف الوظيفي قصير الأجل للاحتياجات الدولية يعد بمثابة تنصل من هذه المسؤولية لما خلفه تطورا لاقتصاديات المتقدمة من تخلف وتبعية للأطراف الأخرى في النظام العالمي.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

ثانيا. مساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية:

من المعروف أن الدول النامية تتسم بميزة أساسية هي «إنخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار» في اقتصادياتها ليس لغاية وحيدة نقص خزين رأس المال لكن معدل تكوين رأس المال هو كذلك جد منخفض، ففي المتوسط الاستثمار الإجمالي لا يمثل سوى 5 إلى 6% من إجمالي الدخل الوطني في اقتصادياتها.

بينما في الدول المتقدمة فهي حوالى 15 إلى 20% في ظل هذه النسبة المنخفضة للادخار في الواقع الموجود تستطيع هذه الدول بصعوبة تغطية اندثار رأس المال وتعويض رأس المال الإنتاجي الموجود، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتأخرة و العمل غير الماهر وما يسببانه من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض مستوى الإنتاجية، ولمعالجة هذه الوضعية الصعبة تضطر هذه الدول لاستقدام رأس المال الأجنبي الذي من المفترض أن يساعدها على رفع مدخراتها وتحقيق مستوى التنمية المطلوب إلا أن هذه التدفقات الأجنبية عادة ما يرافقها تحويلات للخارج على شكل أرباح و فوائد لذلك فالدولة المستوردة لرأس المال سوف لن تستلم أية فائدة مباشرة ما لم يقوم رأس المال المستورد بزيادة الإنتاج القومي بطريقة تساعد على تغطية التكاليف الناتجة عن استقدامه.<sup>(1)</sup>

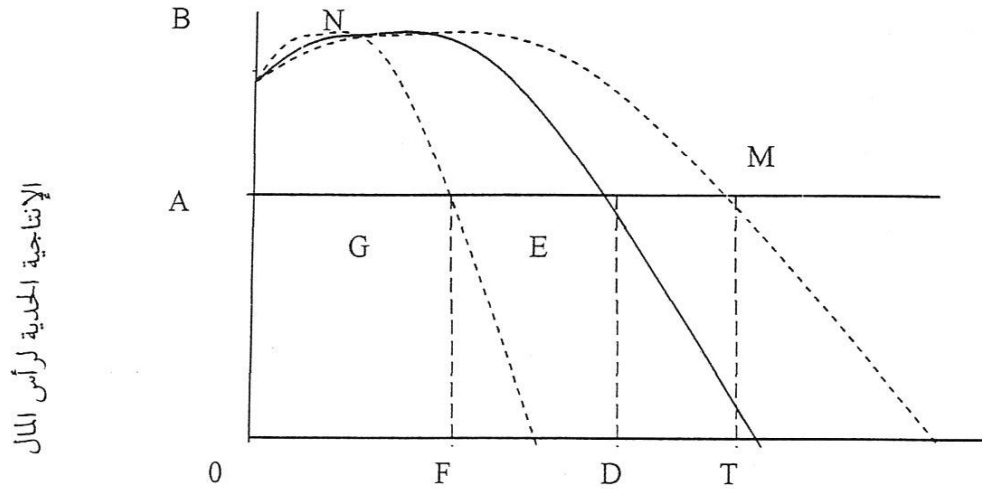
ومن المعروف أيضا أن الدول النامية عادة لا تعمل بطاقتها الكاملة (مواردها المحلية غير مستغلة استغلالا كاملا)

لذلك تدفق رأس المال الأجنبي يمكنها من الحصول على تكملة كلية للعوامل الضرورية، فالعمل والموارد الطبيعية تبقى غير مستخدمة، و تدفق رأس المال الأجنبي يؤدي إلى توظيف متزايد لهذه العوامل المنتجة، بمعنى آخر أن الإنتاج المتحقق بمساهمة رأس المال الأجنبي المرتبط مع رأس المال غير المستغل سابقا أو العمل المستخدم بصورة غير منتجة والموارد الطبيعية تضيف جزءا جديدا للإنتاج في الاقتصاد.

ويوجه رأس المال الأجنبي إلى تأسيس مؤسسات جديدة في الصناعات الموجودة أو العمل في صناعات جديدة أو توسيع المؤسسات المحلية من خلال عقود الشراكة وبإضافة الإنتاج الناتج من استغلال رأس المال الأجنبي إلى الإنتاج المحلى ينتج لنا الإنتاج الوطني (القومي) الجديد للاقتصاد و نوضح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

(1)- M L: JHINGAN: the economics of development and planing 14th revised edition: new delhi, 1981, pp371

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية



(\*) إنتاجية رأس المال في القطاع الأجنبي، في القطاع المحلي، وفي الاقتصاد الكلي .

من خلال الشكل السابق نحصل على منحنى إنتاج وطني جديد موضح بالخط المتقطع

(B N M).

وأن الاستثمار الأجنبي يعبر عنه بالجزء (OF) و الربح الهامشي المحقق (G F) وهو مساوي

لما هو محقق في الجزء المحلي (ED) أما رأس المال الكلي الموظف في الاقتصاد فنحصل عليه بجمع

$$OT = (OF + OD)$$

رأس المال المحلي والأجنبي

والناتج المحلي المتحقق سيكون في الجزء (O B E D) أما الناتج المتحقق من الجزء الممول أجنبيا يكو

ن (OBGF) والناتج الكلي يمثل مجموع الاثنين أو (OBMT).

ومن ثمة فالمبلغ الكلي الذاهب لرأس المال المحلي (عائد رأس المال المحلي) يعبر عنه بالجزء

(OAED)، والجزء الذي يستلمه رأس المال الأجنبي هو (OAGF)، و بذلك فإن الربح الصافي في

الاقتصاد بدلالة الإنتاج يتكون في الدخل الموسع للعمل وعائد ما لكي الموارد الطبيعية ويكون ممثلا

بالجزء (A B N G) أو معادلها التقريبي (ENM) إن العمل في هذه الحالة يربح بشكل جزئي من

التوظيف المتراد و بشكل جزئي من التوظيف الأكثر إنتاجية.

(\*) Igram, Jeams, international economics, opcit, p, 506

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أما الموارد الطبيعية إن كانت مملوكة محليا فان دخلهم المتزايد يكون جزء من الربح الوطني ولكن إن كان بعضها قد تم اكتسابها من قبل الأجانب فإنهم سيتمتعون بالدخل الإضافي.

مما سبق نستنتج أن الربح الذي يعود على الاقتصاد القومي يكمن فيما يحصل عليه العمل والموارد الطبيعية من عوائد بالإضافة إلى الضرائب التي قد يخضع لها دخل رأس المال الأجنبي، كما أن استفاد رأس المال الأجنبي يساعد الدول النامية على تنفيذ استثماراتها، نتيجة لما تستقدمه الشركات الأجنبية من تقنيات حديثة وإدارة عالية الكفاءة وكذلك موظفين تقنيين كل ذلك يساعد على تحقيق مكسب للاقتصاد المحلي على شكل أسعار مخفضة أو منتجات ذات نوعية محسنة بالإضافة إلى ما يكتسبه رجال الأعمال المحليين من خلال تقليد الأساليب الإنتاجية الجديدة.(1)

وإذا تم استثمار رأس المال الأجنبي في مشاريع البنية التحتية(سكك الحد يد، معامل الطاقة و أشكال أخرى لرأس المال الاجتماعي) فان إنتاجية كل الصناعات التي تخدمها هذه الاستثمارات ستزداد.(2)

وقد أعطى الفكر التنموي التقليدي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يقوم به رأس المال الأجنبي في دفع عجلات التنمية بالبلاد النامية إلى حد اعتبار أن أي جهد تبذله هذه الدول في تعبئة مواردها الداخلية ليس له أهمية ويظل رأس المال الأجنبي هو الأساس الذي يحقق عملية التنمية.

و على عكس الفكر التنموي التقليدي الذي يركز على دور رأس المال الأجنبي نجد الفكر التنموي الحديث يلقي اللوم على رأس المال الأجنبي في إحداث التخلف وعرقلة النمو في هذه البلدان ودوره في فرض عملية تقسيم العمل الدولي اللامتكافيء.

حيث أجبرت هذه البلدان على التخصص الضيق في استخراج أو إنتاج المواد الأولية ولعل خير دليل على ذلك في الوقت الراهن وضع البلدان النامية حيث تخصص في إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية وتستورد السلع الصناعية من الدول الرأسمالية المصنعة بأسعار باهظة، كما أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لهذه الدول تتركز في قطاع المحروقات وهو ما يعكس درجة التبعية التي فرضت على هذه البلدان.

(1) m.l.jhingan.opcit .p371

(2) Charles .p.kindlberger.international economics revised.edition home wood. illinois.1958 p.420



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

بالإضافة إلى ذلك ما يميز هذه الدول ارتفاع حجم مديونيتها وهو ما يعكس مرة أخرى دور رأس المال الأجنبي في ترسيخ مبادئ التبعية في هذه الدول حيث أن تدفق هذا الأخير إليها لم يساعدها كما أكد الفكر التقليدي على تسريع عملية التنمية بل العكس فقد عرقلها وأثقل كاهلها بعبء الديون.

وكما يقول "نركسه" فالدول النامية في حاجة لنظرية حول "حركات رأس المال" تهتم برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ونظرية توجه الاهتمام المباشر إلى النسب غير المتساوية التي يشترك فيها رأس المال مع العمل والأرض في مختلف أجزاء العالم حتى نستطيع الاستفادة منه وتحقيق أهداف التنمية المنشودة<sup>(1)</sup> وفي المبحث الموالي سيتم التطرق لأهم أشكال التمويل المعروفة.

<sup>(1)</sup>- Gerald. M. Meier. The international economics of development theory and policy. opcit.p.9

### المبحث الثاني: أشكال التمويل الخارجي

بيّنا في المبحث السابق أن اللجوء للتمويل الخارجي نشأ كحتمية فرضتها الحاجة لسد فجوة الموارد المالية الداخلية والخارجية انطلاقاً من فكرة أن التمويل الخارجي يعد عاملاً مساعداً وإضافياً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من موارد مالية.

وبقدر ما تكون استراتيجية التنمية التي تسعى الدولة لتحقيقها مبنية على طموحات أكبر بقدر ما يتوجب إيجاد مصادر تمويل أكبر وتتخذ هذه الأموال أشكالاً مختلفة.

سيتناول هذا الجزء من الدراسة أشكال التمويل الخارجي بإبراز أهميتها و آثارها من خلال التركيز على أنواعها الرئيسية المتمثلة في كل من ما يلي.

1- القروض الخارجية

2- الاستثمار الأجنبي المباشر

3- المنح و المساعدات

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### أولاً: القروض الخارجية

تحصل الدولة على القروض الخارجية من مختلف جهات الإقراض الخاصة منها والعامّة، فهناك القروض المقدّمة من مصادر الإقراض الخاصّة كتسهيلات الموردين والقروض من الأسواق الماليّة وقروض خاصّة أخرى تشمل الالتزامات الخارجيّة الناشئة عن تأمين الممتلكات، وهناك القروض المقدّمة من مصادر الإقراض الرسميّة سواء تلك التي يكون مصدرها المؤسسات الدوليّة كقروض و تسهيلات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومؤسسات التنمية الإقليميّة (متعددة الأطراف) أو القروض المقدّمة من الحكومات بطريقة مباشرة أو من خلال وكالاتها بما في ذلك البنك المركزي (القروض الثنائيّة).<sup>(1)</sup>

وتختلف القروض باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض الصعبة، (التجارية) تكون عادة وفقاً للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث سعر الفائدة والضمانات ومدة التسديد.

أما القروض السهلة فهي تلك القروض التي تعقد بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض معدل الفائدة وطول مدتها.<sup>(2)</sup>

أما فيما يتعلّق بتبرير اللجوء إلى القروض الخارجيّة فانقسمت الآراء حوله إلى مجموعتين. مجموعة ترى أن سد فجوة الموارد المحليّة التي تعاني منها الدول النامية بسبب قصور مدخراتها المحليّة عن تلبية حاجاتها الاستثماريّة يمكن أن يتحقّق بالمدخرات الأجنبيّة التي تأخذ صورة قروض خارجيّة بوصفها تضيف موارد اقتصاديّة جديدة إلى الموارد المحليّة في شكل قوة شرائية إضافيّة ممثلة بأرصدة نقدية أجنبيّة يمكن إنفاقها للحصول على موارد حقيقيّة ضروريّة لعملية التنمية وبالتالي يساعد الاقتراض الخارجيّ تدريجيّاً في تحسين مقدرة الاقتصاد على مواجهة التزامات الديون من جهة وتوسيع قاعدة الإنتاج المادي المحلي من جهة أخرى<sup>(3)</sup>

(1) صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجيّ للدول العربيّة (1985-1995)، ص 14

(2) د. جمال الدين لعويصات . العلاقات الاقتصادية الدوليّة والتنمية. دار هومة. الجزائر. ص 53

(3) د. عادل فهمي محمد بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربيّة، عمان، 1988 ص 319



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

فضلا على أنه يتميز بكون ملكية الأصول التي تمول بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وليست أجنبية ومن ثم لا يترتب على هذا النوع من التمويل تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب.<sup>(1)</sup> وعلى العكس من ذلك ترى المجموعة الأخرى أن للقروض الخارجية آثار سلبية على كل من الدخل القومي ومعدلات النمو، فهي تعمل على ترسيخ التخلف والتبعية وحصار عملية التنمية والتقدم.

فهذه القروض التي توسع الاحتياطات النقدية الأجنبية من جهة وتحسن وضع ميزان المدفوعات من جهة أخرى وتزيد من الإنفاق الحكومي العام الاستثماري منه والاستهلاكي من جهة ثالثة. ستؤدي إلى التوسع في عرض النقد مقابل طاقة إنتاجية غير مرنة وعرض محدود من السلع والخدمات مما يدفع عملية التضخم بما لها من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup> كما أن التوسع في الاقتراض الخارجي دون ضوابط محكمة ومدروسة يثير في الواقع مشكلة خطيرة هي تزايد أعباء خدمة الديون (الفوائد + الأقساط) واستنزافها لنسب محسوسة من إجمالي حصيلة الصادرات ومن ثم إضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد وتعرضه لضغوط الدائنين.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> د. رمزي زكي. الديون والتنمية، القروض الخارجية آثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 1، 1985، ص 32

<sup>(2)</sup> مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، الجامعة المستنصرية، 1999، ص 39

<sup>(3)</sup> د. رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري المرحلة القادمة، مطبعة مكتبة مدبولي، مصر، ط 1، 1983، ص

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر (FOREIGN DIRECT INVESTMENT)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموع الأموال الأجنبية التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشا ريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد ضمن شروط متفق عليها، وتنفذ النسبة العظمى من هذه الاستثمارات عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات<sup>(1)</sup>.

كما يعرف أيضا بأنه ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى ويكون للمستثمر الأجنبي ملكية كافية للمشروع تمكنه من ممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه، وبذلك يصبح المشروع المراقب متضمنا أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب.<sup>(2)</sup>

وفي تعريف ثالث أشمل كونه يتضمن الجانب المالي والتنموي لا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نقلا دوليا لرأس المال فقط و إنما امتداد للمشروع من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، إذ يتطلب هذا الامتداد تدفقات لرأس المال والتكنولوجيا و المهارات التنظيمية إلى الاقتصاد المضيف والتي تتحد مع العوامل المحلية في إنتاج السلع للأسواق المحلية والتصديرية ، فضلا عن كون هذا التدفق يبغي ضمن رقابة الشركة المستثمرة.<sup>(3)</sup>

(1) د. تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الكويت، 1985، ص245

(2) لم يتم التطرق في هذه الدراسة للاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي عادة ما يعرف على أنه شراء الشركات والأفراد الأجانب أسهم وسندات حكومية أو خاصة في الدول النامية بغية تحقيق عائد معقول، دون أن يترتب عنه السيطرة على الإدارة واتخاذ القرار وذلك لكونه - مصدرا تمويليا قصير الأجل قابل للتحويل بسرعة، إذ لا يتجاوز في بعض الأحيان بضع أسابيع أو أشهر مما يجعله مصدرا لا يعول عليه في عملية تمويل التنمية .

- هذا النوع من الاستثمار غالبا ما يرتبط بتطور الأسواق المالية والبورصات والتي تكون في الدول النامية أقل انفتاحا أمام هذا النوع من الاستثمار لمزيد من التفصيل ارجع إلى

د. انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية. مركز الإنماء القومي، الكويت، ط1، 1980، ص278

-نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، العدد الثاني، اكتوبر 1997، المجلد الرابع ص6

-Mohamed .a. el. erian and Mohamed a el. gamaKatrating foreign investment to Arab countries getting the basics right July 1997p4

-صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية1984-1994، ص6

(2) - أ - رعد الصرنا سلسلة الرضا للمعلومات، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة سوريا الجزء الثاني، ط1، 2001، ص 182

(3) united nation, conference on trade and development investment regimes in issueand policies, New York, 2000.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أما فيما يتعلق بأشكال (إ، ج، م) عادة ما يستند إلى معيار الملكية للتمييز بين شكلين رئيسيين له، شكل تعود فيه الملكية الكاملة للاستثمار للمستثمر الأجنبي وشكل آخر تكون فيه ملكية الاستثمار مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي سواء كان قطاع خاص أو عام.<sup>(1)</sup>

من خلال هذه الملكية الكاملة أو المشتركة التي تتم بين القطاع المحلي والأجنبي ينتج نوعين من (إ، ج، م) بحيث تتكامل الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود القومية من خلال هذين النوعين من الاستثمار أولها الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما تدخل الشركة المستثمرة. الدولة الأجنبية بهدف إنتاج نفس السلعة التي يتم إنتاجها في الدولة الأم، لذلك فهو يقدم تنوعاً جغرافياً في الإنتاج فيما يخص خطوط الإنتاج في الشركة، وثانيها الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي عندما تقوم الشركة المستثمرة بإنتاج سلعة وسيطة (مثل المواد الخام أو القطع والأجزاء) بهدف استعمالها كمدخلات في عمليات إنتاجها<sup>(2)</sup> ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث مكونات رئيسية نوردتها كما يلي:

### 1- رأس المال السهمي EQUITY CAPITA

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة المساهمة وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع.

### 2- الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earning

تشتمل على حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة<sup>(3)</sup> كأرباح الأسهم والتي يعاد استثمارها من قبل هذه الشركات في البلد المضيف نفسه.

### 3- القروض داخل الشركة. Intra company loans.

وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة، وتتمثل في الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (غير البلد المضيف) فضلاً عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين عادة بين الشركة عابرة القومية المقر والشركات المنتسبة لها.<sup>(1)</sup>

(1) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002 ص 16

(2) أ رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق ص 188

(3) الشركات المنتسبة: تعني الشركات التابعة أو فروع الشركات الأجنبية.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

وقد ازداد في السنوات الأخيرة لجوء الدول النامية التي تعاني من شحة في مواردها المحلية لهذا النوع من التمويل من خلال تقديم تسهيلات مختلفة لغرض تدعيم الادخار المحلي وتعضيد جهودها التنموية.

وقد صاحب هذا الإجراء الكثير من التساؤلات و الشكوك حول جدية و نجاح هذه الاستثمارات في تطوير البلدان المتلقية لها حيث أظهرت الأدبيات التي اهتمت بدراسة آثار هذه الاستثمارات اتجاهين، اتجاه يؤيد هذه الاستثمارات ويعدد مزاياها، واتجاه آخر يرفضها ذاكرا جميع المساوئ التي تنشأ عنها.

ينطلق الاتجاه المؤيد (وجهة النظر الحديثة) من منظور أن الاستثمارات الأجنبية تستطيع أن تقدم مساهمة معينة في تنمية البلدان النامية، فالعمليات التي تشارك فيها تساعد على إنهاء العزلة الاقتصادية، وتغيير الأساليب القديمة لتشغيل و إدارة الاقتصاد القومي.<sup>(2)</sup>

فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في دعم المدخرات المحلية من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي الذي يوزع على برامج التنمية الاقتصادية، فيساعد على تخفيض النقص الحاصل في الادخار المحلي بمعنى سد الفجوة بين (I) و (S)، وكذا يوفر النقد الأجنبي الذي تتطلبه عملية الاستيراد بمعنى غلق الفجوة بين (X) و (M) ويسمح بتوسع أكثر سرعة في الدخل الحقيقي.<sup>(3)</sup>

فضلا عن رأسمال المالي يجلب (ا، ج، م) رأسمال مادي يشمل التحويلات غير النقدية للموارد الأخرى مثل المعرفة التقنية ومعلومات عن السوق، بالإضافة إلى الخبرات الإدارية والتجربة التنظيمية والتجديدات في المنتج وتقنيات الإنتاج وكلها تعاني نقص في عرضها في البلدان النامية .

وبذلك يكون ل (ا، ج، م) أهمية كبيرة في نشر التقدم التكنولوجي وتوفير المساعدة الفنية لهذه الدول ، كما يساهم في خلق فرص العمل لليد العاملة المتاحة وتدريبها على مهارات جديدة يمكن أن تستخدمها فيما بعد بالشركات المحلية.<sup>(4)</sup>

(1) د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص15

(2) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر لبنان، ط2 1980، ص43

(3) -Gerald /Meier. the international economics of development. opcit. p138

(4) 1john .h.duning.international investment.penguin education

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

ويرد كذلك بهذا الصدد أن (ا، ج، م) يساعد الدول النامية على إجراء عمليات التكيف الهيكلي وذلك بدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، أو التي تحل محل الواردات ومن ثم تعضد جهودها في دعم وتكثيف موازين المدفوعات ويقوى قدراتها على سداد ديونها الخارجية المتراكمة.<sup>(1)</sup>

أما الاتجاه المعارض فيستند على أن دخول الشركات المتعددة الجنسيات قد لا يضيف إلى الإنتاج في البلد المضيف على المدى البعيد وأن هذه الاستثمارات تتجه لخدمة مصالحها و تحقيق أهدافها المعروفة بتحقيق أقصى ربح ممكن واستغلال ثروات البلدان النامية وفرض السيطرة عليها ومن ثم تكون الفائدة الصافية التي تحققها هذه الأخيرة سالبة لجملة من الأسباب.<sup>(2)</sup>

نجد في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تكاليف مالية من خلال النفقات الحكومية المتزايدة بالإضافة إلى عوائد المالكين الأجانب و تلعب هذه النفقات دورا سلبيا على حجم الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع ومن ثم الضغط على الادخارات المحلية باقتطاعها جزءا هاما من الناتج القومي.<sup>(3)</sup>

كما يترتب على (ا، ج، م) التحكم في خطط الإنتاج والتشغيل والتوزيع وليس من الضروري أن تكون هذه المشروعات من النوعية التي تحتاجها فعلا عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية. فالدافع الرئيسي لأصحاب المشاريع الأجنبية ليس تنمية الموارد المحلية بالبلد المضيف بل الحصول على أكبر ربح ممكن ولعل خير دليل على ذلك محاربة الدول الرأسمالية لعملية التصنيع بالبلاد النامية خلال عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حين رفضت تمويل مشروعات التنمية الصناعية وركزت استثماراتها في مجال النفط والمواد الأولية.<sup>(4)</sup>

إن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا سلبيا في التأثير على موازين المدفوعات في الدول المضيفة فربما تؤدي هذه الاستثمارات إلى آثار إيجابية على ميزان المدفوعات في الأمد القصير، لكن هذه الحالة تتحول إلى الاتجاه المعاكس في المدى الطويل عندما تبدأ بتحويل أرباحها وعودة الرأسمال

<sup>(5)</sup> د. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والطلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،

1987، ص 219

<sup>(2)</sup> د. افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركزا الكتب الأردني، 1988، ص 532

<sup>(3)</sup> الاقتصادي مجلة فصلية، تعني شؤون الاقتصاد القومي، تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، أيلول، 1981، ص 79

<sup>(3)</sup> د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، مرجع سابق، ص 303-307

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

إلى وطنه سيخلق عجز بميزان المدفوعات بحيث لا يستطيع البلد النامي تدبير عملات أجنبية كافية لتغطية الخدمة الخارجية للاستثمار الأجنبي.<sup>(1)</sup>

كما تميل الشركات الممولة تمويلًا أجنبيًا إلى استخدام تقنيات أكثر كثافة رأسمالية من الشركات المحلية العاملة في الصناعات المشابهة ومن ثم فإن إسهامها في خلق مناصب عمل يكون متواضع.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> john dunning .opcit p422

<sup>(2)</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، نيويورك، 2002، ص167.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### ثالثا. المنح والمساعدات:

تتمثل المساعدات الخارجية في ذلك الجزء من رأس المال الذي لا يعتمد في تحويله على مبادئ السوق الاعتيادية، سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية على شكل سلع أو خيرات فنية.<sup>(1)</sup> وللمساعدات الخارجية شكلان رئيسيان:

الشكل الأول: يتمثل بالتدفقات الأجنبية التي لا يترتب عليها التزام بالدفع لاحقا وهذا ما يعرف بالمنح(الهبات).<sup>(2)</sup>

أما الشكل الثاني: فيتمثل في المعونة التي يمتزج فيها عنصر الهبة (element grant) مع القرض، فتشكل نوعا من القروض السهلة من خلال انخفاض سعر الفائدة، طول فترة السداد، وجود فترة سماح، مع إمكانية تسديد القروض بعملة البلد أو بالسلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض.<sup>(3)</sup>

فعلي الرغم من أن المساعدات تعتبر شكلا مرغوبا فيه من أشكال التمويل باعتبارها تمثل انتقالا دون مقابل أو قروض ميسرة الغرض من ورائها تدعيم عملية التنمية في البلدان النامية، إلا أنه في الواقع عادة ما تستخدم الشروط المرتبطة بالمساعدات عن عمد وبوضوح في خدمة مصالح الحكومات التي تمنحها<sup>(4)</sup>

كما أقر الاقتصادي الكبير ، «ب شنيرى أن «المساعدات الاقتصادية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تستخدم لمنع الظروف السياسية والاقتصادية من التدهور في البلاد التي يكون الحفاظ على الحكومة القائمة ذا قيمة لنا».<sup>(4)</sup>

مما سبق نستنتج أن المساعدات غالبا ما تكون أداة في يد الدول القوية تساعد على خدمة مصالحها دون الاهتمام بوضعية ولا ظروف الدول المتخلفة ولا متطلباتها التنموية ومن ثم فهي تتسم

(1) J. agdish bhagwati and Richard s eckans.foreingn aid penguin boocks,1970p77

(2) Girald maier,opciip96

(4) طلال محمد مفضي بطاية، تأثير الاستثمارات الأجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، رسالة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2000، ص 34.

(9) ويمكن استنتاج ذلك من خطاب الرئيس كيندي عام 1960 قائلا «إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ والسيطرة على العالم، وتقيم شأن بلاد كبيرة كانت ستتهار بالتكيد أو تدخل زمرة الكتلة الشيوعية».

(\*) تعريف: الاقتصادي chenery عضو سابق بوكالة، وم للتتمية الدولية.

(4) تريز اهاتير ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدي نصيف ، دار ابن رشد ، ط ، 1979 ، ص 7

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

بعدم العدالة في توزيعها بين الدول المحتاجة، ويرد لدى البعض أن المساعدة أضحت أحادية البعد، تقاس بمبلغ من المال والمتمثل في المساهمات المالية التي تقدمها البلدان المانحة للبلدان المستفيدة و لأجل إعطاء هذه المساعدات بعدا جديدا لابد من التمييز بين التكاليف والمنافع المترتبة عليها.<sup>(1)</sup> فالبعض يرى أن المساعدات التي تتخذ صورا عينية مختلفة كالمعونات السلعية وخاصة السلع الغذائية تساعد في إشباع أشد الحاجات إلحاحا في الدول المتخلفة نظرا لما تعانيه هذه الدول من نقص شديد في مواردها الغذائية كما أنه في حالة أخذ هذه المعونات شكل السلع الاستثمارية أو المساعدات الفنية ستساعد على تمويل واردات يحتاجها اقتصاد ما لاستكمال و إعادة تأهيل وصيانة المشروعات القائمة.<sup>(2)</sup>

أما على صعيد ميزان المدفوعات تلعب المنح دورا هاما استنادا إلى خاصيتها الأساسية تدفق بدون نشوء التزام مستقبلي بالدفع، من ثم فهي تعد أكثر صور انسياب رؤوس الأموال قدرة على تخفيض العجز بميزان المدفوعات للدول النامية التي تعاني عادة من عجز دائم في موازينها.<sup>(3)</sup> وفي مقابل ذلك يرى البعض الآخر أنه قد يترتب على المعونة نتائج اقتصادية خطيرة على اقتصاديات الدول المتلقية بحيث لا تكثرث بالاستفادة من هذه المعونات التي تتلقاها مما يكشف عن قدر لا يستهان به من الضياع فيها، ما دامت على يقين من استمرار تدفقها وما يولده ذلك من تكاسل وعدم الاكتراث بضرورة التجميع الرأسمالي المحلى الذي تتطلبه عملية التنمية.<sup>(4)</sup>

كما تؤدي المساعدات المقيدة<sup>(5)</sup> إلى رفع تكاليف إقامة المشاريع حيث يشتري البلد المستفيد الآلات و المعدات اللازمة لا قامه تلك المشاريع من البلد المانح بأسعار أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى، كما قد يشتري سلع وخدمات لا تتفق مع الاحتياجات الفعلية له و إنما يكون دافعه لشرائها هو مجرد توافرها في أسواق البلد المقرض.

مما سبق نستنتج أن المعونة تعتبر مصدرا مرغوبا فيه إلا انه لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر مؤكد لتمويل الاستثمارات لعدم وجود قواعد واضحة تحكم عملية منحها، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيعها.

(1) تيبور ماند، من المساعدة إلى عودة الاستعمار، ترجمة منير زيدان، منشورات وزارة الثقافة و

الإرشاد القومي، دمشق 1980، ص 84

(2) رمزي زكي، أزمة الديوان الخارجية، مرجع سابق ص 251

(3) دسهيير معتوق، محاضرات في التنمية الاقتصادية و التخطيط 1984، ص 254

(4) د يحي عويس، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص 123

(5) تكون المساعدة مقيدة عندما يتوجب على البلد الذي يتلقاها، سواء كانت المساعدة بشكل هبات أو القروض، أن ينفقها داخل البلد الذي يقدمها..

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

اتجاهات أشكال التمويل الخارجي خلال الثلاث عقود الأخيرة.

شهد القرن التاسع عشر حركة دولية عالية للرساميل، تمثلت بتدفقات كثيفة من جانب بلدان أوروبا الغربية، بريطانيا العظمى وفرنسا بصفة خاصة، وتوجه جزء من هذه الأموال نحو بلدان جديدة مثل الولايات المتحدة وكندا وجزء آخر نحو بلدان العالم الثالث الخاضعة للإمبراطوريات الاستعمارية، بحيث لم تكن البلدان التي تشكل العالم الثالث حاليا وحدها البلدان المدينة في تلك الفترة.

في القرن العشرين تجددت حركة التدفقات من جديد وكانت الولايات المتحدة تمثل الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وترجم هذا التعديل بنسبة عالية من الاستثمارات المباشرة نحو أوروبا الغربية وقليلًا بشكل استثمارات مخصصة للبلدان النامية، كما ظهر نمط آخر هو رؤوس الأموال الأجنبية التي تتخذ شكل قروض ثنائية تقدمها حكومات الدول الرأسمالية، إذ تُوّسّر المعطيات الرقمية أن ديون البلدان النامية بلغت 8 مليار دولار عام 1955 وتضاعفت تقريبًا في عام 1960 بسبب حصول عدد معين من البلدان على الاستقلال الذي ترافق بالاستبدال الجزئي لتدفقات العهد الاستعماري بالقروض.<sup>(1)</sup>

كما ظهر نوع جديد من الموارد الأجنبية لم يكن معروفًا من قبل وهو معونات التنمية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة وقد لعبت دور مهم في عقد الستينات حيث بلغت قيمة مساعدات التنمية الرسمية نحو 6.5 مليار دولار عام 1968 وقامت هذه المعونات بتمويل حوالي 10% من الاستثمارات في الدول النامية.<sup>(2)</sup>

وعموماً لعبت الأشكال الثلاثة السابقة الذكر دوراً مهماً ومتميّزاً في تدفقها للبلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية نوضحها كما يلي:

(1) جان كلود برتميلي، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، لبنان، طبعة 1996، ص 201

(2) -ستريسون، ماذا يجري في العالم الغني و العالم الفقير، شركاء في التنمية ترجمة إبراهيم نافع، دار المعارف، مصر 1971 ص 62



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### عقد السبعينات.

كانت فترة السبعينات مناسبة لتغيرات عميقة في العلاقات المالية الدولية للبلدان النامية، ويرجع سبب هذه التغيرات إلى تطور شروط عرض الرساميل الدولية على اثر التصحيحات التي حدثت على أسعار البترول في عام 1973 حيث حازت البلدان المصدرة للنفط على فوائض مالية ضخمة قامت بإيداعها لدى النظام المصرفي الدولي الذي عمل على إعادة تدويرها في أسواق المال الدولية و أطلق على هذه الموارد المدورة اسم سوق الدولار النفطي " البترول دولار".<sup>(1)</sup>

حدث ارتفاع كبير في الطلب على التمويل الدولي خلال هذا العقد من الدول النامية غير المصدرة للنفط لتمويل عجز موازين مدفوعاتها وقد ساعدها على ذلك معدلات الفائدة التي ظلت منخفضة نظرا لإعادة تدوير الفوائض النفطية التي أحدثت تخمة شديدة في السيولة الدولية لذا احتلت القروض المصرفية الطويلة والمتوسطة الأجل محل الصدارة في هذا العقد حيث منذ عام 1972 تجاوز حجم الاعتماد عليها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مضطربة، وتشير الإحصائيات إلى أن عجز الحساب الجاري للبلدان النامية غير المنتجة للنفط للمدة 1974-1983 بلغ 588 مليار دولار في حين بلغ اقتراض هذه البلدان من البنوك 216 مليار دولار.<sup>(2)</sup>

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر شهد انخفاض نسبي بحيث انخفضت نسبته من إجمالي التدفقات من 22% عام 1960 إلى 19.7% عام 1970 ثم تراجع إلى أقل من 15% عام 1979 ويمكن أعزاء هذا النقل في الطلب عليه إلى ما أتاحتها أسعار النفط من فوائض مالية كبيرة، أما المجالات التي توجه إليها فتركزت في قطاع الصناعات الاستخراجية لا سيما البترول والغاز لتصاعد أسعار هاتين السلعتين خلال نفس الفترة.<sup>(3)</sup>

بالنسبة لمعونات التنمية لعبت دورا مهما بحيث مثلت أكثر من 43% من مجموع تدفقات الموارد للبلدان النامية خلال الفترة 1970-1982 فضلا عن الزيادة السنوية الحقيقية البالغة 4% سنويا في صافي مدفوعات المعونة من البلدان الصناعية خصص مصدرو النفط من ذوى الدخل المرتفع وحتى ذوى الدخل المتوسط، نسبة مهمة من دخلهم الفائض للمعونة بحيث قفزت مساعدات التنمية

(1) -جان-كلود برتيليمي، ديون العالم الثالث مرجع سابق، ص 20

(2) -د هناء عبد الغفار الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 189

(3) -د هناء عبد الغفار نفس المصدر، ص 190

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

الرسمية بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط من نحو 350 مليون دولار عام 1970 إلى 5.9 مليار دولار عام 1977 وبعد الزيادة الجديدة في أسعار البترول في عام 1979 وصلت إجمالي يبلغ 7 مليار دولار عام 1980 وقد اعتمدت عليها بصورة جوهرية البلدان النامية المنخفضة الدخل لعدم قدرتها على جلب رؤوس الأموال الخاصة.<sup>(1)</sup>

مما سبق يتضح أن عقد السبعينات تميز بتزايد دور رأس المال الخاص و خاصة القروض التجارية المتوسطة و طويلة الأجل بسبب ما أحدثه سوق البترول دولار من فائض في ودائع هذه البنوك متجاوزا بذلك الدور الذي لعبه كل من ( إ، ج، م ) و المعونات الخارجية رغم الأهمية النسبية التي لعبتها هذه الأخيرة .

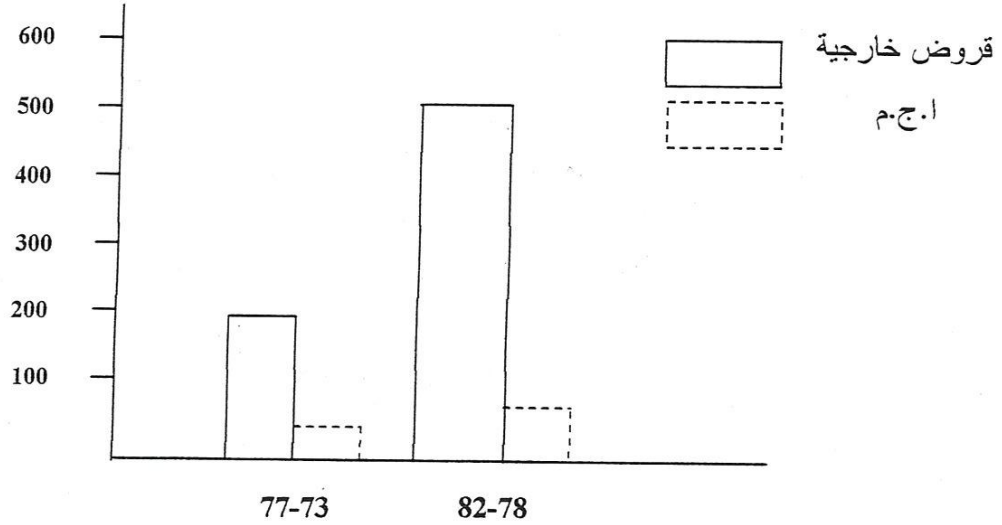
<sup>(1)</sup>البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن 1982

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

مؤشرات مختارة لاتجاهات التمويل الخارجي خلال عقد السبعينات:

الشكل (1-1) تدفق القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

في البلدان النامية خلال عقد السبعينات.



المصدر: استنادا إلى بيانات المصادر التالية:

- World debt Table: 1983-1984 ,P2.
- Unctad : World investment Report 1995.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

الجدول (1-1) : - معونات التنمية الرسمية المقدمة من الأقطار المصدرة للنفط

أوبك إلى الدول النامية

للسنوات 1978-1980.

1980		1979		1978		
النسبة المنوية	مليون دولار	النسبة المنوية	مليون دولار	النسبة المنوية إلى الناتج القومي	مليون دولار	القطر
0.05	42	0.04	31	0.06	38	نيجيريا
0.21	83	0.87	272	0.18	44	الجزائر
0.03	29	0.03	21	0.37	278	إيران
0.23	130	0.17	82	0.27	109	فنزويلا
2.19	854	2.60	868	0.76	172	العراق
2.60	3.33	3.01	2298	2.27	1470	السعودية
0.92	281	0.46	108	0.99	169	ليبيا
3.87	1186	4.08	1053	7.36	1268	الكويت
3.96	1062	6.17	1113	4.82	684	الإمارات العربية
4.50	299	5.89	277	3.56	106	قطر
1.36	6.999	1.49	6123	1.29	4338	السعودية الكلية

المصدر: د.نجيب نجم الدين. البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد. دار الرشيد

للتشر. العراق. 1983. ص 148

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

ثانيا : عقد الثمانينات :

تميزت فترة الثمانينات ببداية الأزمة المالية الدولية نتيجة تأثر النظام المالي الدولي بالصدمات الخارجية الكبيرة ، إذ اتسمت هذه الفترة بارتفاع أسعار الفائدة الدولية بصورة عامة، وتذبذب أسعار الصرف الرئيسية ، بالإضافة إلى الكساد في جزء كبير من الاقتصاد العالمي لذا تدهور مركز البلدان النامية المقترضة الرئيسية في ظل الأوضاع المذكورة فضلا عن هبوط صادراتها، مما أظهر صعوبات واسعة النطاق بشأن خدمة الديون.(1)

ونظرا لأهمية الاعتمادات الممنوحة لبلدان العالم الثالث أصبح النظام المصرفي الدولي في خطر، ففي نهاية 1981 كانت موجودات المصارف الأمريكية الأساسية تجاه البلدان النامية(عدا الدول المصدرة للنفط) تمثل 221% من أموالها الخاصة، منها 44% للمكسيك و41% للبرازيل.

وترجمة النتيجة بتغيير موقف المصارف حيال المدينين من العالم الثالث بانخفاض كبير للقروض الجديدة، ففي الفترة(1978-1981) زادت موجودات مصارف البلدان المتطورة الرئيسية بما يقرب 36 مليار دولار في عام 1983 و 5 مليار دولار عام 1984.(2)

كما انخفض معدل نموها السنوي من (26.7%) للمدة(1973-1980) إلى(12%) للمدد(1980-1986)و(1985-1994)، أما التدفق الصافي لها فقد انخفض من 18.3 مليار دولار سنة 1980 إلى 7 مليار دولار عام 1986.(3)

أما بالنسبة ل(ا، ج، م) ظل راکدا خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ونتيجة لظروف الكساد الاقتصادي في البلدان الصناعية وما أحدثه من عجوزات في موازين المدفوعات البلدان النامية شرعت هذه الأخيرة في تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير التجارة وتخفيف القيود التنظيمية. المفروضة عليه و استجابة لهذه التغيرات ارتفعت تدفقات (ا.ج.م) للبلدان النامية من 6.5 مليار دولار للمدة (1976-1980) إلى 19 مليار دولار للمدة(1986-1990) بنسبة 34 % من

(1) د. فالح عبد الكريم الشخلى، معالم المديونية الخارجية للدول النامية ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1990، ص46

(2) جان كلود برتميلي ديون العلم الثالث، ملرجع سابق، ص26

(3) هناء عبد الغفار السامرائي الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص197

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

الاستثمار الدولي أما من حيث التوزيع الجغرافي فقد استأثرت بلدان أمريكا اللاتينية بنسبة 41 % الحصة الأكبر تليها في ذلك بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 30 % (1).

أما فيما يتعلق بالمعونات فقد ظلت منذ عام 1980 ضعيفة حيث أدت المصاعب الاقتصادية في النصف الأول من الثمانينات و بوجه خاص قيود الميزانية و غيرها من القيود في البلدان المانحة إلى إعادة النظر في المعونات الممنوحة (2).

مما سبق نستنتج أن الظروف التي سادت عقد الثمانينات أثرت على نمط التمويل ، فالنصف الأول من العقد تميز بانخفاض القروض بعدما كانت النمط المتبع في العقد الماضي وحدث تحول تدريجي في النصف الثاني من العقد لصالح ( إ.ج.م ) أما مساعدات التنمية شهدت انحسارا بسبب تدهور وضعية الدول المصدرة للنفط و كذا الكساد الذي أصاب الدول الرأسمالية.

(1) صابرين عبد الواحد ، المفاصلة بين القروض الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، الجامعية المستنصرية ، 2002 ن ص 42 .

2 سفين ب كجيلستروم، تنسيق المعونة من منظور دولة متلقية ، مجلة التمويل و التنمية ، مجلد 33 العدد 3 ، سبتمبر 1986 ، ص 37.

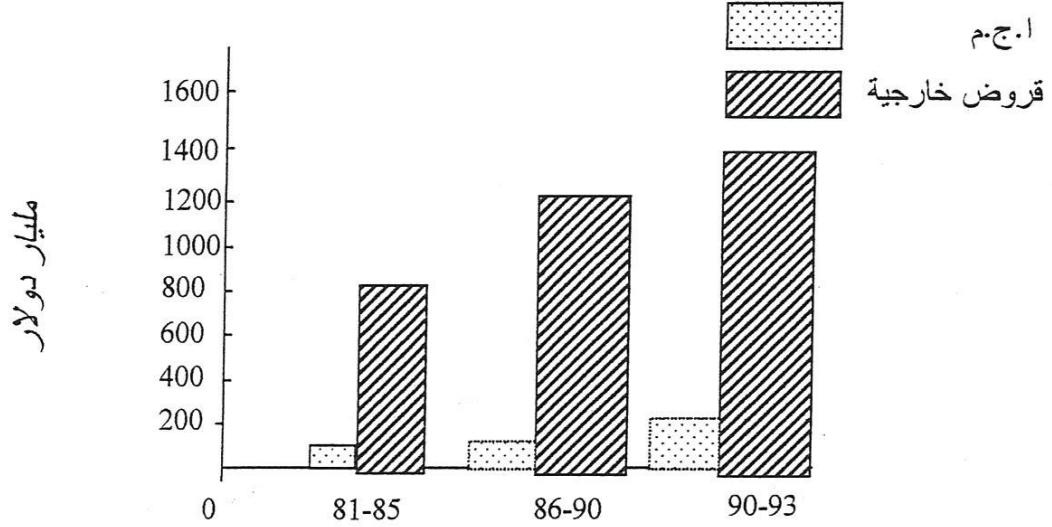


## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

مؤشرات مختارة لاتجاهات التمويل الخارجي خلال عقد الثمانينات :

الشكل: (1-2) تطور القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

في البلدان النامية خلال المدة 1981-1993.

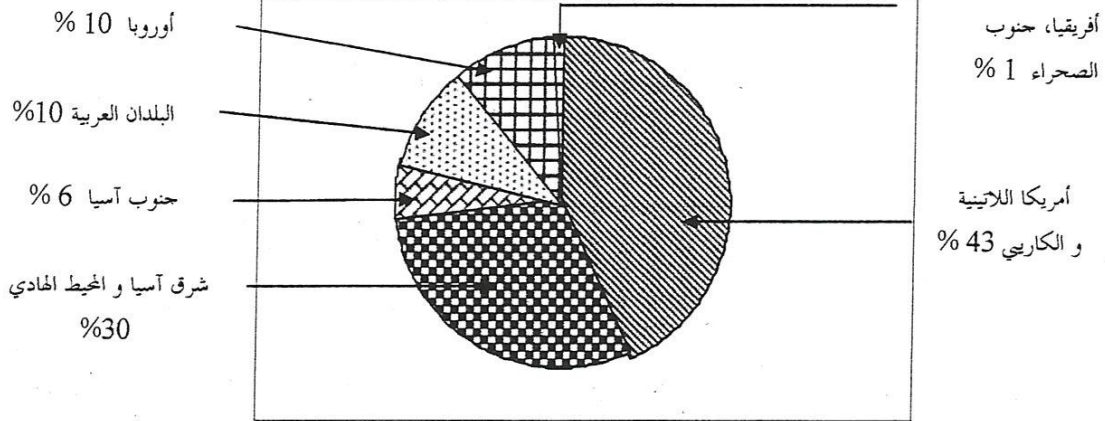


المصدر : تم إعداد الشكل إلى بيانات المصادر التالية :

- World debt Table: 1989-1990 P78-102.
- UNICTAD : World investissement report

الشكل (1-3) : الاتجاهات الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر

في البلدان النامية خلال المدة 1980-1989.



المصدر: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مجلة التمويل مجلد 94 العدد 1

مارس 1992-ص 51.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

ثالثا : عقد التسعينات :

تميزت فترة التسعينات بتسارع التطورات التكنولوجية و تقنيات الاتصالات التي عززت خطي العولمة كما أن أهم المظاهر التي ميزت هذا العقد هي انحسار التضخم بشكل ملحوظ و استقرار الأسعار و تسارع تكامل الأسواق المالية التي صاحبت حركة التحرير الاقتصادي و رسوخ مقومات اقتصاد السوق.

و بذلك شهد الاقتصاد العالمي تحسنا ملحوظا عام 1999 مسجلا معدل نمو قدر بحوالي 3% مقارنة مع 2.5 % عام 1998 كل هذه الظروف خلقت مناخا ملائما لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة (ا.ج.م).

أما القروض الخارجية فقد شهدت انخفاضا في هذا العقد حيث بلغت 1280مليار دولار عام 1997، ونموها كان بمعدلات متنا قصة إذ سجل معدل النمو السنوي لها 10% عام 1993 وانخفض الى 4,5% عام 1997 وهذا التباطؤ في تنامي الديون للبلدان النامية هو علامة ايجابية ودلالة على أن الجهود التي تبذلها هذه الدول للحد من مشا كل ديونها الخارجية قد نجحت.

أما الزيادة الحاصلة في هذه القروض فتؤدي إلى تدفقات التمويل الخاص إلى هذه البلدان والذي ازداد بنسبة 85% بين عامي 1990 و 1996 بينما ازداد التمويل الرسمي بنسبة 26% فقط (1).

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد الانكماش الذي شهده هذا النوع من التدفقات في الثمانينات شهد ارتفاع مذهل منذ 1990 في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، فقد تزايد بنحو أربعة أضعاف منذ بداية عقد التسعينات حتى منتصفه.

ومثل في عام 1995 نسبة 54 % من تدفقات رأس المال الخاص الصافية إلى البلدان النامية (1) وبلغت قيمة 173 مليار دولار عام 1997 و 166 مليار دولار عام 1998 و 207 مليار دولار عام 1999 ممثلا بذلك نسبة 24 % من الإجمالي العالمي .

(1) - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة ، 1998 ، ص

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أما عن التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فقد اتسمت بالتباين بين أقاليم دول العالم النامي و الشكل رقم (4-1) يبين ذلك فبينما يصل نصيب إقليمي إفريقيا وغرب آسيا 7% فقط من إجمالي (إ.ج.م) الموجهة نحو دول نامية ، يستقبل إقليم جنوب و شرق و جنوب آسيا حوالي 46% من إجمالي التدفق .

أما إقليم أمريكا اللاتينية فاستقبل حوالي 44% من إجمالي (إ.ج.م) المتدفق ومن الدول ذات الاستقبال الكبير في هذين الإقليمين نجد البرازيل و الأرجنتين والصين وكوريا و ذلك لتوفرها على إطار ملائم لهذه الاستثمارات.

أما إقليم غرب آسيا الذي يضم دول الخليج و معظم دول الشرق الأوسط فإن حجم (إ.ج.م) الموجه نحو الإقليم يمثل (6,7) مليار دولار ممثلا نسبة 3% من إجمالي التدفق للدول النامية (2).

فيما يتعلق بمعونات التنمية ظلت هذه الأخيرة راکدة تقريبا من حيث الحجم ، لذا تناقصت حصتها من مجموع التدفقات الداخلية الصافية من 57% إلى 28% في النصف الأول من عقد التسعينات و استمرار التراجع المطلق في هذه التدفقات بسبب الانخفاض الحاد في المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب زوال الحرب الباردة كأهم سبب كان يدفعها لتقديم مثل هذه المساعدات فبعد أن كانت أول جهة مانحة أصبحت الثانية بعد اليابان بـ (9.9 و 13.2) مليار دولار لكل منهما على التوالي لعام 1994. (3)

مما سبق يتضح أن التحولات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في عقد التسعينات ساعدت (إ.ج.م) على تسجيل نموا كبيرا و بالمقابل شهد كل من القروض الخارجية و المساعدات انحصار خلال العقد.

(1)- د/ هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، مرجع سابق ص 210.

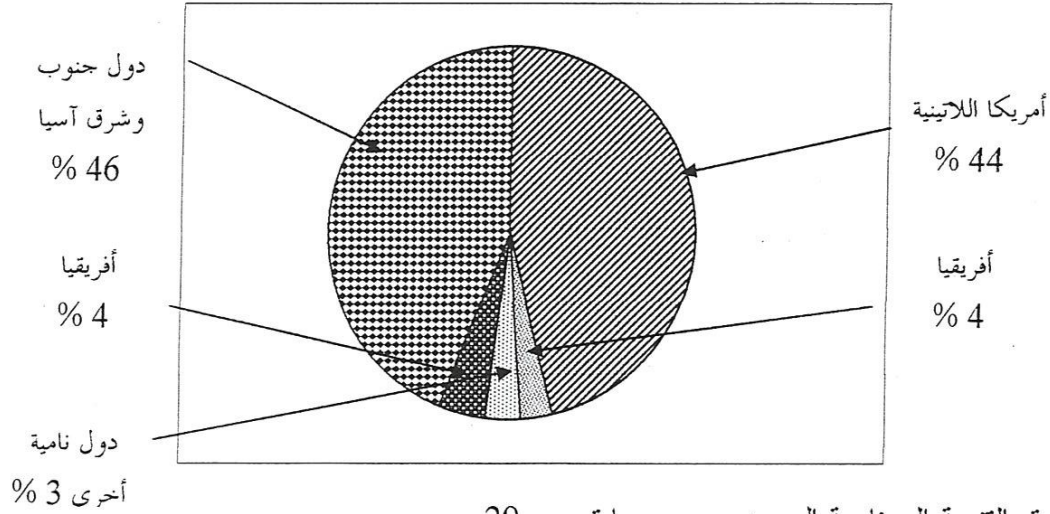
2 صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2000 ص 29 .

3 د/ هناء عبد الغفار مرجع سابق ص 210



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

الشكل (1-4) - توزيع تدفقات (ا.ج.م) على أقاليم الدول النامية 1999



صندوق التنمية الصناعية السعودي، مرجع سابق ص 29

جدول رقم (1-2) .

القروض الخارجية للبلدان النامية للمدة 1990-1997.

البلدان النامية	90	91	92	93	94	95	96	97
أفريقيا	236	255	256	266	284	307	306	298
آسيا	379	369	409	457	511	562	592	644
أمريكا اللاتينية	437	358	480	538	563	622	651	680
البلدان العربية	228	186	191	210	214	223	231	241
جميع البلدان النامية	1280	1268	1338	1472	1573	1714	1784	186,5
المعدل النمو السنوي	-	-9%	5,3%	10%	6,8%	8,9%	4%	4,5%

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى المصدر الآتي :

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا . مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في

منطقة الاسكوا الأمم المتحدة 1996-1997-ص19.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

من خلال ما سبق يمكن القول أن لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلدان النامية بعض المزايا منها سد العجز بميزان المدفوعات و توفير الصرف الأجنبي الذي تحتاجه هذه البلدان و من ثم المحافظة على الاستقرار الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى ما يحققه هذا الانسياب من عدالة في توزيع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر و جيل المستقبل.

لكن رغم هذه المزايا ينبغي أن لا يتم الاعتماد على هذه الأموال اعتمادا مفرطاً بحيث يفقد البلد المضيف سلطته و قراره السياسي و الاقتصادي لأن هذه الأموال عادة ما ترافقها التزامات قد تفوق إمكانية الاقتصاد المحلي كما أن عملية التحول من مصدر تمويلي لآخر لا بد أن يتم نظريا على الأقل استنادا إلى مؤشرات اقتصادية ذات بعد تنموي.حتى تتمكن من توجيه هذه الأموال توجيه امثل وبتفادى الوقوع في مشا كل عدم القدرة على التسديد ونشوء أزمات التمويل وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

المبحث الثالث : أزمة التمويل الخارجي للبلدان النامية ودورها في تطور مصادره .

لا تزال أزمة الديون الخارجية من أخطر القضايا التي تواجهه البلدان النامية في كفاحها ضد التبعية والتخلف وفي سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها وترجع جذور هذه الأزمة إلى الماضي البعيد بسبب ما تعرضت له هذه البلدان من استعمار واستغلال وتبعية.

إلا أن ملامحها بدأت تظهر في بداية الخمسينات من القرن الماضي ثم اتضحت بشكل أكثر حدة في الستينات أي خلال العقد الأول للتنمية للأمم المتحدة وبدأت أجراس الخطر الحقيقي لهذه الأزمة في عام 1982 حينما أعلنت ثلاثة من كبريات الدول المدينة ( المكسيك . الأرجنتين . البرازيل ) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية بعد أن وصلت إلى مستويات تهدد أوضاعها الاقتصادية وذلك نتيجة للنمو غير المسبوق الذي حدث في الإقراض الدولي عن طريق أسواق الصيرفة الدولية (1).

وان كان قد ضعف صدى دويها نسبيا في السنوات القليلة الماضية إلا أنها لا تزال تؤثر بوضوح في توجيه اقتصاديات الدول النامية .

لقد جاء عقد الستينات والسبعينات بمعالم تطورات ملحوظة في اتجاهات مصادر التمويل للبلدان النامية ولعل أهم هذه التطورات تمثل في توسع دور الصيرفة الدولية الخاصة في التمويل الدولي.

وقد انعكس ذلك في مجموعة من المظاهر أهمها الارتفاع الكبير في حجم الموجودات الخارجية للبنوك في المراكز المالية الرئيسية والتحول من تمويل التجارة إلى تمويل أكثر مباشر لميزان المدفوعات والارتفاع الكبير الذي شهده عدد البنوك المساهمة في عملية الإقراض الدولي (2).

وقد قام سوق الدولار الأوربي بالدور الأساسي في عملية تطور الصيرفة الدولية الخاصة حيث تلقى سوق الدولار الأوربي دفعته القوية للاتساع في عقد السبعينات اثر تصحيح أسعار النفط (1973-1979) إذ كان من نتائجها تدفق الأموال من بعض الدول (OPEC) التي لم تكن قادرة على استيعابها محليا بصورة مباشرة والتي اختارت إيداعها لدى جهاز الصيرفة الدولية تجنباً للتضخم وبذلك

(1) أ. د. حمدي ر. ضوان ، د محمد بسيوني ، الاقتصاد الدولي ، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، القاهرة ، ص 61.

(2) د. هجير عنان ، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف و التمويل والإصلاح، مصدر سابق ص 179 .



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

تحولت البلدان النامية في اعتمادها على التمويل الخارجي من المصادر الرسمية إلى المصادر الخاصة

إن الدول النامية التي سارت على طريق الاستدانة المفرطة في حقبة السبعينات قد وقعت في وهم خاطئ مفاده انه بالإمكان زيادة مستوى المعيشة في الأجل القصير وتمويل التنمية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة دون أن تحدث مشاكل في السداد في الأجل المتوسط والطويل وظلت هذه الدول تستهلك وتستثمر وتستورد بشكل أكثر مما تنتج وتدخر وتصدر وترتب على ذلك زيادة العجز بموازين مدفوعاتها ومن ثم اضطرارها للاقتراض لتمويل هذا العجز وهو ما يعني أن هذه الدول أصبحت تعيش على موارد أكثر مما تملكه حقيقة (1).

وقد اختلفت اتجاهات تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها ويتمحور الاختلاف حول إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية.

فهناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يرى أن سبب الأزمة يرجع إلى الإفراط في الطلب الكلي الناتج عن أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية للبلدان النامية والذي ينعكس في وجود اختلال داخلي وآخر خارجي وأن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وحده لن يحل الأزمة حيث أن المطلوب هو القضاء على هذين الاختلالين بإحداث الإصلاحات والتغييرات الجذرية في السياسات الاقتصادية في صورة برامج التثبيت والتكيف الهيكلية حتى ولو تم ذلك بتكلفة اجتماعية مرتفعة.

في حين يرجع الاتجاه الثاني سبب الأزمة إلى أسباب خارجية أهمها نقص السيولة الدولية والتي تختلف عن حالة الإفلاس وأن تجاوز هذه المشكلة مرتبط بحالة الانتعاش التي يمكن أن تتحقق على صعيد الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعلى سياسات الإصلاح التي يستوجب على الدول إتباعها والتي يقترحها صندوق النقد الدولي .

أما الاتجاه الثالث فيرى أن هذه الأزمة قد تفاقمت إلى حد اعتبارها إفلاس حقيقي للدول المدينة حيث أن حجم الديون لهذه الدول تراكمت وأصبحت تتجاوز قدرتها الفعلية الحالية والمستقبلية مهما قدمت لها المساعدات ويرى هذا الاتجاه أنه من المستحسن للدول المدينة أن تخفض أعباء دينها

(1) د. رمزي زكي . الديون والتنمية. مرجع سابق ص18

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

الخارجي من خلال السماح للدائنين بالمشاركة في ملكية مشروعاتها أو من خلال مقابضة الديون بالأسهم.<sup>(1)</sup>

وعلى أساس ما تقدم سنسلط الضوء في هذا المبحث على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي كانت السبب في اندلاع أزمة المديونية في البلدان النامية والتي تمثل بدورها احد أسباب التحول إلى مصدر تمويل آخر وهو الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ظهرت بعض الآراء الداعية إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل عن الإقراض الخارجي باعتبارها تمثل تدفقات لا يترتب عليها التزام مباشر بسداد الفوائد والأقساط كما في القروض الرسمية والخاصة فضلا عن ما يرافقه من تدفق للتكنولوجيا المعاصرة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

### أولاً: العوامل الداخلية

#### 1. العجز في موازين المدفوعات

توجد علاقة وثيقة بين النمو الذي حصل في الديون الخارجية و العجز في موازين المدفوعات للدول النامية و يرجع سبب هذا العجز إلى عدم ملاحقة الصادرات للزيادة في الواردات و التي زادت قيمتها بسبب تزايد الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء و المواد الوسيطة الاستثمارية بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية خلال فترة الركود التضخمي<sup>(3)</sup>.

ولمواجهة هذا العجز لجأت معظم الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات وبالذات حينما كانت هناك تخمة في السيولة الدولية الناتجة من تدوير الفوائض النفطية ونمو السوق الأوربي للدولار.

وحصلت على مقادير كبيرة من القروض التي مولت بها جانبا كبيرا من الإنفاق العام الجاري والاستثماري وقد نمت أعباء هذه الديون بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي الأخرى في الدول النامية وظهرت بذلك متاعب شديدة في خدمة الديون خاصة بعد انكماش نمو القروض الدولية اثر اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982.

(1) أ.د. مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، الدار الجامعية، ص 10.

(2) صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1984، 1994، ص 6.

(3) سيد اليوب، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، محاورها- تحليلها- أثرها، القاهرة 2002، ط 2، ص 30.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

حينما توقفت بعض دول أمريكا اللاتينية عن دفع أعباء ديونها الخارجية وهنا لجأت تلك الدول لمواجهة هذه المصاعب عن طريق الضغط على الواردات وإتباع سياسة انكماشية والسحب من احتياطياتها النقدية وطلب إعادة جدولة ديونها والسعي لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وكلها أمور عرضتها للوقوع في مشكلات حادة منها الانكماش والبطالة والتضخم<sup>(1)</sup>.

### 2 - الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية:

تعتبر فجوة الموارد المحلية عن الفرق بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار و يرجع اتساع هذه الفجوة إلى تدهور معدلات الادخار المحلية بالبلدان النامية وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد نمو الميل للاقتراض، و حينما ضعفت قدرة هذه الدول على الاقتراض الخارجي اتجهت لتخفيض معدلات استثماراتها مما أدى إلى انخفاضات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

### 3- هروب رؤوس الأموال:

يقصد بهروب رأس المال Capital Flight هو إجمالي تدفقات الأموال إلى الخارج بأشكال متعددة كسواء الموجودات الأجنبية مثل الأسهم و السندات أو شراء الموجودات الحقيقية كالعقارات و الاستثمار المباشر في الخارج.<sup>(3)</sup>

حيث ما تم ملاحظته هو تحويل أموال العالم الثالث إلى البلدان المتقدمة (مثلما حدث للفوائض النفطية بعد تصحيح الأسعار في (1973) ثم تقوم هذه الأخيرة بإقراضها من جديد إلى بلدان العالم الثالث التي أتت منها ، الأمر الذي يعني أن البلد المدين يسمح بخروج المال منه ثم يعود فيقترضه من الخارج عبر وسيط ثالث بتكلفة باهضة.<sup>(4)</sup>

وقدر حجم الأموال المتجهة نحو الخارج ب 124مليار دولار خلال عقد السبعينات و بداية الثمانينات من القرن الماضي و ذلك لـ 12 بلد نامي، ومن الأسباب التي تؤدي إلى هروب الأموال هي غياب الديمقراطية حيث أصبح أصحاب الأموال يخشون مصادرة ثمار مبادراتهم الاقتصادية ولذا

(1) د سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة النظرية و الصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج القاهرة ، 2000، ص 61.

(2) د سيد البواب، برامج التثبيت و التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق ، ص30

(3) خالد أبو السعود، قوة الدولار، سياسة لا مبرر لها اقتصاديات، مجلة الاقتصاد والمال، العدد، 58 آذار، 1954، ص 32

(4) د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1989، ص 205.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

صاروا يتجنبون إنجاز المشاريع ذات المدى الطويل ويفضلون توظيف أموالهم في التعاملات التضاربية قصيرة المدى و مرتفعة الفائدة ومن ثم فغياب الديمقراطية وعدم وجود الضمانات الكافية للاستثمار الطويل الأمد يؤديان إلى تكليف الدولة بتمويل هذا الاستثمار و بالتالي اللجوء للاستدانة.

أما الأسباب المالية و النقدية التي تدفع الأموال للهروب إلى الخارج فهي ارتفاع معدل التضخم حيث تؤدي هذه الحالة إلى فقدان القيمة لأي رأس مال نقدي مما يدفع أصحاب الأموال إلى تحويلها لعملات أجنبية متميزة بالاستقرار و تتم عملية التحويل سواء بالهروب إلى الخارج أو بالتحويل في نفس المكان إلى دولارات الأمر الذي يعزز "دولرة" الاقتصاد وفقدان الثقة في عملته بصفة مطلقة. (1)

### 4 - إخفاق السياسات الاقتصادية المحلية للبلدان النامية :

زادت الكثير من البلدان النامية مصاعبها بسبب إتباع سياسات اقتصادية محلية غير مناسبة أدت إلى استخدام رأس المال المقترض في زيادة الاستهلاك المحلي إلى مستويات غير مقبولة و شراء الأسلحة فضلا عن اعتمادها على سياسات اقتصادية لم تستند إلى مراعاة ضوابط الجدوى الاقتصادية إذ قامت باستثمارات مشكوك في ربحيتها أي استثمارات لا تولد معدل عائد يكفي لخدمة ديونها. (2)

### 5- التضخم المحلي:

هناك علاقة واضحة بين التضخم المحلي و تزايد الديون في البلدان النامية ذات المديونية الخارجية الثقيلة التي تعاني من موجات تضخمية حادة إذ أن التضخم الذي يسود هذه البلدان يعود أساسا إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة فيها. (3)

وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في موازين المدفوعات مما يدفعها إلى الاستدانة الخارجية إلا انه مع وصول الديون الخارجية و أعبائها إلى مستوى حرج و ارتفاع تكاليفها فان الاستدانة الخارجية تصبح بدورها سببا من أسباب التضخم المحلي و بذلك تصبح داخل حلقة دائرية إذ أن التضخم يؤدي إلى الإقراض الخارجي وهذا بدوره يؤدي إلى التضخم المحلي.

(1) أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 23.

(2) صابرين عبد الواحد، المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 57.

(3) د. رمزي زكي، أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق، ص 151.



ثانيا : العوامل الخارجية .

أما عن العوامل الخارجية والتي عملت بقوة مع العوامل المحلية المشار إليها وأدت في النهاية إلى تهميش اقتصاديات الدول النامية فهي متعددة نذكر منها ما يلي :

### 1- تدهور معدلات التبادل الدولي :

تعاني البلدان النامية من النقلب والتدهور في معدل التبادل الدولي في غير صالحها ويعد هذا التدهور الذي يعكس العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات والواردات لهذه الدول بعدا آخر في تطوير الوضع الخاص للامتكافى الذي تحتله البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>(1)</sup>.

إن تدهور نسب المبادلة تعود لتدهور أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة لأسعار السلع الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من الدول المتقدمة وهو ما يعني تدهور القوة الشرائية لصادرات هذه الدول بالتالي تعرض حصيلة النقد الأجنبي المتأثري من الصادرات للتذبذب والتناقص.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن البلدان النامية قد عانت في عقد السبعينات من تدهور واضح في شروط التبادل الدولي واستمر هذا التدهور في عقد الثمانينات حيث تدهورت أسعار المنتجات الأولية بما فيها الوقود مقابل أسعار السلع المصنعة التي تستوردها من البلدان الرأسمالية

وبالرغم من أن كلتا المجموعتين قد واجهت انخفاضا في أسعارها العالمية إلا أن سرعة التدهور في أسعار المواد الأولية كانت أشد وأقوى من التدهور الحاصل في مجموعة أسعار السلع المصنعة وهذا ما أثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات للبلدان النامية الأمر الذي أدى إلى إرغامها على تخفيض برامج استثماراتها ومستويات استهلاكها إذ لم يعد أمامها موردا آخر في بداية الثمانينات إلا زيادة ديونها وبشروط صعبة مما خلق ظروف تفاقم أعباء خدمة الديون والإفراط في الاستدانة .

(1) أ.د. حمدي رضوان، د. محمد بسيوني، الاقتصاد الدولي، القاهرة، ص 241.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### 2- تدهور وضع الدول النامية في التجارة الدولية :

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في عملية إعادة الإنتاج وبالتالي في عملية التنمية الاقتصادية ويتأثر الدور الذي تلعبه التجارة بطبيعة هيكل الاقتصاد السائد فبالنسبة للدول النامية تلعب التجارة دورا حاسما في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ذلك أن هذه الدول تتسم بهيكل اقتصادي يعتمد إلى حد كبير على عدد ضئيل من السلع التصديرية (غالبا ما تكون مواد أولية) ونتيجة لهذه الطبيعة الضيقة في التخصص فإن أي تغيير في الطلب العالمي على هذه المواد أو على أسعارها من شأنه أن يحدث تقلبات محسوسة في مستوى حصيللة الصادرات ومن ثم الدخل القومي المحقق فيها<sup>(1)</sup>.

وخير دليل على ذلك التأثير الذي مارسته الدول الصناعية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بتبنيها لسياسات انكماشية ساهمت في تخفيض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية و بالتالي تعرض النقد الأجنبي إلى التذبذب والتناقص وبالمقابل استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع خاصة السلع الترفيهية والاستهلاكية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد هذا العجز في الموارد حيث تشير إحصاءات التجارة الدولية إلى أن نصيب البلدان النامية من التجارة الدولية يتجه إلى التناقص إذ انخفضت نسبة صادراتها من 24% عام 1950 إلى 11% من إجمالي الصادرات العالمية في عام 1980.

وتدهور وضع الدول النامية في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للصادرات قد أدى إلى لجوئها إلى الاقتراض المحلي والخارجي مما أدى إلى تزايد حجم الديون وأعباء خدمتها .

فمن خلال مقارنة المعدل الذي كانت تنمو به خدمات الديون الخارجية مع المعدل الذي تنمو به حصيللة النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات نلاحظ أن معدل نمو خدمة الديون الخارجية تجاوز بكثير معدل نمو التجارة العالمية وأسواق تصدير البلدان النامية ومن ثم انخفاض حاد في حجم الائتمان الخارجي للبلدان النامية .

(1) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 434.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### 3- ارتفاع سعر الفائدة :

كان لارتفاع سعر الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول المدينة التي اعتمدت في تمويلها على التدفقات الخارجية حيث أدى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على الدول المدينة التي ارتفعت مدفوعات الفوائد على الديون فيها من 0.5 % من ناتجها القومي في 1970 إلى 2.8 % في 1983.<sup>(1)</sup>

وكان مصدر معظم قروض البنوك الخارجية منذ أوائل الثمانينات سوق أوروبا النقدية لتوفر السيولة التي أحدثتها دول الأوبك وغيرها من حائزي الدولارات الذين قاموا بإيداعها في سوق اليورو دولار حيث كانت معدلات الفائدة مرتفعة نسبيا وكانت معظم القروض التي تمنحها البنوك لفترات قصيرة أو متوسطة وبأسعار فائدة متغيرة تتحدد على أساس ما يعرف بسعر (الليبور) أي سعر الفائدة بين بنوك لندن وكانت هذه الفائدة أعلى بكثير من الفائدة الرسمية ومن فوائد قروض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها.

وقد أدى هذا الارتفاع في أسعار الفائدة على القروض التجارية إلى إرهاق مالي شديد عند تسديد فوائد وأقساط استهلاك هذه القروض حيث عملت على تحميل البلدان النامية مصروفات إضافية قدرت بـ: 41 مليار دولار وترتب على ذلك اضطرار البلدان النامية إلى تحديد مصروفاتها الخارجية<sup>(2)</sup>.

### 4- التضخم الركودي :

تتمثل ظاهرة التضخم الركودي بتواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي<sup>(3)</sup> ويقاس معدل التضخم من خلال الجمع الحسابي بين معدل التضخم ومعدل البطالة وقد أمسكت هذه الظاهرة بخناق الاقتصاديات الرأسمالية منذ عقد السبعينات. وأصبحت مشكلة هيكلية بمعنى أنها أصبحت صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي السائد في البلدان الرأسمالية المتقدمة ومن ثم أصبحت من مشكلات الأجل الطويل بعد أن كانت مشكلة البطالة

(1) د. محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2004، ص 323.

(2) د. سيد اليو، نظرية الفجوات الاقتصادية (الأبعاد الجيو-اقتصادية)، القاهرة، 2002، ط1، ص 89.

(3) M.J, Sferman. "stage flation the radical theory of unemployment an inflation: harleer and Row publisher, N,y, 1975, pl.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

وأدى هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى ارتفاع كبير ومباشر في كلفة استيراد البلدان المدينة غير النفطية فمن ملاحظة تطور قيمة الاستيرادات النفطية لها نجدها ارتفعت من 8 مليار دولار إلى ثلاث أضعاف قيمتها ما بين 1973 و1974 و هذه الزيادة لا تعود أساسا إلى زيادة كمية الاستيرادات من النفط بل تعود إلى الارتفاع الذي حصل في الأسعار العالمية لهذه المادة وهو ما أحدث عجزا واضحا في موازينها التجارية وفي حساباتها الجارية التي ارتفع العجز فيها من (11.3) مليار دولار عام 1973 إلى (89) مليار دولار عام 1980.

لكن بروز القوى المنافسة لدول الأوبك استطاعت تقليص الدور الذي كانت تمارسه في ترتيب السوق النفطية واستطاعت الدول المتقدمة إعادة ترتيب السوق النفطية إلى ما كانت عليه قبل تفجر الأزمة فبعد أن كان سعر البرميل من النفط الخام 34 دولار عام 82 هبط إلى أقل من عشرة دولارات سنة 1986 وأصبحت دول الأوبك التي تمتلك 75% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي لا تنتج سوى 33% من الإنتاج العالمي في حين الدول النفطية الأخرى التي لا تمتلك سوى 25% من الاحتياطي العالمي تنتج 66% من الإنتاج النفطي العالمي (1).

ولتخفيف سعر النفط أثر متباين على الدول المدينة المصدرة للنفط والدول المدينة المستوردة له فبالنسبة للدول المدينة المصدرة للنفط يكون الأثر شديد الوطأة على صادراتها باعتبارها تمثل أهم مصادر النقد الأجنبي ومن ثم فانخفاض أسعار النفط يكون له بالغ الأثر في انهيار عوائده التصديرية وإضعاف قدرة البلد على سداد ديونه مما يعرضها للضغوط الخارجية (ضغوط الدائنين وصندوق النقد الدولي).

ونشير هنا إلى حالة المكسيك التي طالبت بإعادة جدولة ديونها الخارجية على اثر انخفاض أسعار النفط والتي وصلت إلى 100 بليون دولار وذلك لأن المكسيك تحصل على حوالي 70% من نقدها الأجنبي من تصدير النفط كما توقفت نيجيريا عن دفع فوائد وأقساط ديونها وهي تصل إلى 20 بليون دولار وتبلغ فوائدها السنوية 4.4 مليار دولار .

(1) د. ضياء محمد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986-1989، دار مهدي للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 10.



## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

أما مجموعة الدول المدينة غير النفطية فهي تستفيد من انخفاض أسعار النفط نظرا للوفر الكبير الذي يحدث في كلفة استيرادها وذلك لأن قيمة وارداتها من النفط ومنتجاته تمثل نسبة كبيرة من إجمالي وارداتها السلعية و بالتالي يكون لانخفاض أسعار النفط دورا مهما في تخفيض العجز في موازينها التجارية لكن من جهة أخرى يكون لهذا التخفيض أثرا سلبيا على هذه الدول من خلال انهيار تحويلات العاملين في البلاد النفطية حيث تعاضمت أهمية هذه التحويلات كمصدر هام للنقد الأجنبي في السبعينات و بداية الثمانينات و من ثم ستتأثر قدرة الدول المدينة التي كانت تعتمد على هذه التحويلات على سداد أعباء ديونها و ستزداد حاجتها إلى الاستدانة (1).

نستنتج من خلال الاستعراض السابق تظافر العوامل الداخلية ذات الصلة بالسياسيات المحلية التي اتبعت في البلدان النامية مع العوامل الخارجية التي ترتبت في معظمها على خصائص ارتباط البلدان النامية بالنظام الاقتصادي الدول في إحداث أزمات التمويل الخارجي خلال عقدي السبعينات و الثمانينات.

و حينما تجد الدول النامية نفسها تحت وطأة كل هذه الصدمات الداخلية و الخارجية و عجزها عن مواجهتها بكل ما لديها من إمكانيات و سياسات و تخشى الانهيارات القادمة لم تجد بد من المواجهة و المقابلة إلا بطرق أبواب نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الخارجية الرسمية إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون الرسمية مع حكومات دول العالم المتقدم أو بطرق أبواب اللجنة الاستشارية التي يساعد في اعدادها و تنظيمها صندوق النقد الدولي بالمشاركة مع البنوك الدولية الدائنة لإعادة جدولة ديونها الخارجية الدولية إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون التجارية الدولية. (2)

وليس بغائب على أحد أن الطريق إلى نادي باريس وإلى اللجنة الاستشارية يتطلب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع وتنفيذ برامج التثبيت كما قد يتطلب بالتبعية الاتفاق مع البنك الدولي لوضع وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي في نفس الفترة أو بعد فترة زمنية معينة.

الأمر الذي شكل دافعا محركا لهذه البلدان للتحويل إلى مصدر تمويلي آخر حيث ظهر تيار فكري أثناء مناقشات أزمة المديونية العالمية يشجع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار

(1) د. رمزي زكي، الديون والاستقلال، مرجع سابق ص 92.

(2) د. سيد البواب برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مرجع سابق، ص 38.

## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

بداخلها و حجة هذا التيار هو أن هذا الانسياب يمكن أن يوفر قدر لا بأس به من الموارد الأجنبية تعوض إلى حد كبير نقصان تدفقات القروض المصرفية و تدفقات القروض الثنائية الحكومية كما أن (ا.ج.م) سيوفر لهذه البلاد التكنولوجيا المتقدمة و المعارف و الخبرات الإدارية الرفيعة و هذا ما أدى إلى تزايد (ا.ج.م) في عقد الثمانينات ليصبح في عقد التسعينات المصدر التمويلي الأول إذ ارتفعت حصة البلدان النامية من (ا.ج.م) من 21 % من إجمالي الاستثمار العالمي خلال المدة 1965 - 1979 إلى 38 % خلال الفترة 1991 - 1995<sup>(1)</sup>.

و قد رافق هذا التحول بروز مجموعة من العوامل و التحولات الكبرى في النظام العالمي كان من أبرزها انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية و سيادة نظام اقتصادي ذي طبيعة أيديولوجية شبه موحدة يحكمها السوق و الحرية الاقتصادية و في هذا السياق ظهرت العولمة بوصفها مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي و تشكلت على وفق مقتضياته تشريعات اقتصادية تقرر فتح الحدود و حرية التجارة و تداخل الاقتصاديات و انخراط الدول في نظام الاقتصاد الحر و نقل ملكية القطاع العام إلى الخاص و الاندماج في النظام الرأسمالي و بروز دور مؤسسات بروتن وودز و منظمة التجارة العالمية في تسهيل و توسيع الدور الذي تقوم به الشركات المتعدية الجنسية من خلال استثماراتها المباشرة في عمليات الدمج العالمي و مقتضياتها.<sup>(2)</sup>

(1) هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، مصدر سابق، ص 60-61.

(2) سيار الجميل، العولمة الجديدة و المجال العلمي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم، بيروت، 1997، ص 152.

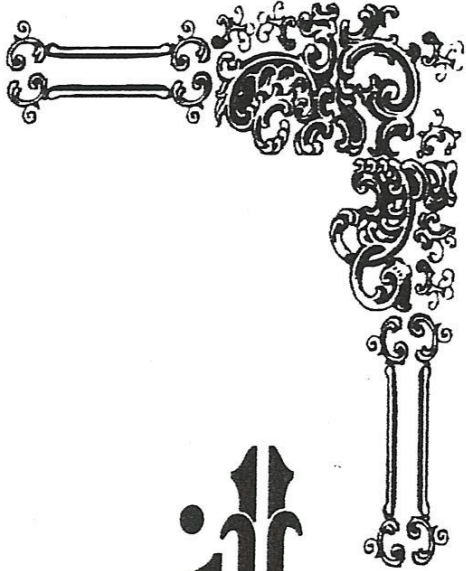
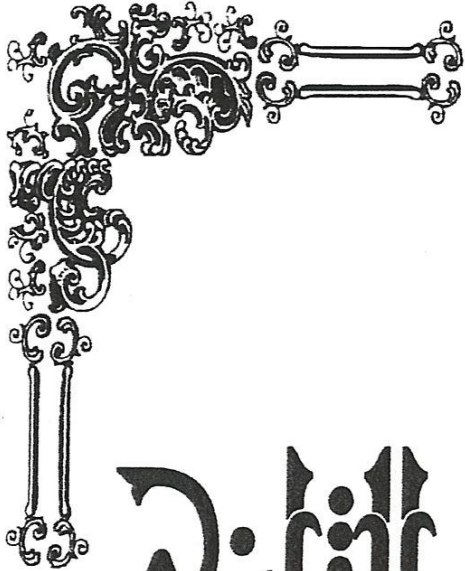
## الفصل الأول: مدخل نظري في دور التمويل في التنمية

### ملخص الفصل الأول:

تتوقف التنمية الاقتصادية بالمناطق المختلفة إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية أي مدى قدرة البلد على توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها الخطة وهذه الموارد قد تكون محلية مصدرها المدخرات المحلية كما قد تكون موارد أجنبية على اختلاف أنواعها.



ولا يخفي أن الاستعانة بالتمويل الخارجي لاستكمال النقص الحادث في مصادر التمويل المحلي سوف يترتب عليه أعباء معينة يلتزم الاقتصاد المدين بالوفاء بها اتجاه هيئات الإقراض المختلفة وتختلف هذه الأعباء باختلاف شكل التمويل كما أن مدى الضغط الذي تزاوله هذه الأعباء على ميزان المدفوعات تتوقف إلى حد كبير على كيفية استخدام الدول النامية لهذه الموارد الأجنبية .

ونظرا لتقل أعباء هذه الديون على الدول النامية في الوقت الراهن فقد حاولت أن تتغلب على هذه المشكلة عن طريق تبديل النقل النسبي لأشكال التمويل الخارجي عن طريق زيادة اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية الخاصة مقابل تقليل الاعتماد على القروض الخارجية وقد مثل ذلك تحولا هاما في سياسة التمويل الخارجي لكثير من الدول النامية رغم أن ذلك لا يعد علاجا جذريا لمشكلة تمويل التنمية بالبلدان النامية .



# الفصل الثاني

تطور معالم التمويل  
الخارجي للاقتصاد الجزائري





## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### مقدمة الفصل الثاني:

بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 حاولت احتواء الخراب المادي والمعنوي الذي خلفته حرب التحرير، حيث شرعت في اتخاذ خطوات مكثفة للسيطرة على الاقتصاد وتعديل هيكله وفي هذا الصدد، دعت جبهة التحرير الوطني إلى تنمية ذات توجه اشتراكي وتبنت إستراتيجية للتنمية أساسها التركيز على الصناعة مع الربط بين قطاع النفط والصناعة.

فقد استهدفت الجزائر إقامة قطاع صناعات ثقيلة يعتمد على النفط والغاز والكهرباء كمصدر للطاقة ولذا فقد حظيت الصناعة بالنسبة الكبرى من الاستثمارات في الخطط الثلاثية والرابعة للتنمية 52% في خطة 1967-1969 و 45% في خطة 1970-1973 و 43,5% في خطة 1971-1977 وهو ما يقرب من ثلاثة أمثال الاستثمارات التي وجهت لقطاع الزراعة.

ونظرا لهذا الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الحصول على الموارد المالية تعرضت الجزائر إلى أزمات بسبب تغيير أسعار البترول الذي يمثل نسبة 95% من صادراتها فشهدت بذلك فترة السبعينات توفر الموارد النقدية الأجنبية بسبب تحسن أسعار البترول وخاصة سنة 1973 حين ارتفع سعر البترول.

وعلى الرغم من ذلك كانت هذه الفترة فترة تعبئة الديون الخارجية لتوفر الظروف العالمية الملائمة للاقتراض، لكن إثر صدمة النفط 1986 انقلبت الأوضاع رأسا على عقب إذ وجدت الجزائر نفسها أمام تحدي صعب فمن جهة انخفاض أسعار البترول وما أحدثه من خسائر في مجمل الصادرات ومن جهة أخرى تراكم الديون وأعبائها بالإضافة إلى حلول آجال استحقاقاتها نظرا لطبيعتها حيث كانت الجزائر تلجأ إلى الاقتراض من المصادر الخاصة والقصيرة الأجل مرتفعة الفائدة.

وهذا ما ساهم أكثر في تأزيم الوضعية، مما دفع الجزائر إلى خيار إعادة الجدولة حتى تستطيع الحصول على قروض من نوع آخر هي القروض المتعددة الأطراف ذات آجال الاستحقاق الطويلة الأجل والأسعار الفائدة المنخفضة نسبيا وهو ما استلزم القيام بمجموعة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ثم شرعت في تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها بدءا من عام 1993.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

كما عملت من جهة أخرى على فتح أبوابها للشراكة الأجنبية وشجعت قدوم الاستثمار الأجنبي إليها، فظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة اتبعتها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق الريح والرفع من رقم أعمالها وتمويل خزينة الدولة، كما أصبح اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي ضروري لترقية الصادرات لما له من أهمية في إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة وذلك من أجل الحصول على موارد من العملة الصعبة.

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الجزائري (نشوء الحاجة للتمويل الخارجي)  
تنشأ فجوة الموارد المحلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية المتاحة للاقتصاد عن تغطية حجم الاستثمارات الكلية المطلوبة وتظهر هذه الفجوة بصفة خاصة في البلدان النامية لأسباب تتعلق بضعف الأجهزة الإنتاجية ولانخفاض كفاءة الاستثمار والتشغيل وزيادة حجم السكان بالإضافة إلى انخفاض الدخل القومي المؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ولارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. كَمَا تتميز هذه البلدان بفشل السياسات فيها وعدم قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الأسباب فضلا عن ضعف عوائد حصيدلة الصادرات التي تميز هيكلها بالاختلال<sup>(1)</sup>.

فتظهر بذلك الحاجة إلى تمويل خارجي ويتم اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لتغطيتها والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية احادي الموارد يعتمد على انتاج وتصدير المحروقات في تلبية متطلبات الطلب الكلي ومن ثم تبقى احتياجات التنمية مرتبطة بإيرادات هذا القطاع التي تمثل 95% من محصلات الصادرات من البضائع وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية.

لذلك سنتبع تطور حاجة الاقتصاد الجزائري للتمويل الخارجي تبعا لتغيرات الحاصلة في أسعار النفط من خلال المراحل التالية:

### المرحلة الأولى: 1970-1985

كانت الجزائر عند حصولها على الاستقلال في 1962 مجتمعا زراعيا أساسا مع وجود قاعدة صناعية محدودة، وخلال السنوات الخمس والعشرين التالية اتبعت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي ذا توجه نحو الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وتخفيض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي فتميزت فترة (1967-1979) بنمو القطاع العام وبصور واسعة ومنسقة وجرى ذلك بعد أن عملت سلطة الدولة على تقليص نشاط الشركات الأجنبية مما أدى إلى تقليص حجم القطاع الأجنبي في الجزائر كما واجهت توسع البرجوازية وما حققته من تراكم في الثروات فوضعت تدريجيا القطاع المسير ذاتيا (في ميدان الصناعة) تحت سيطرتها، وزادت في حجم الاستثمارات المشاريع العامة.

(1) د. محسن جليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، 1989، ص 51.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

فمنذ بداية 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. وفي نفس الوقت أدت الموارد البترولية المتضاعفة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل ذلك الاستثمار ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي والوطني يعتمد أساسا على المداخيل النفطية وعلى ميزانية الدولة ثم الديون الخارجية.<sup>(1)</sup>

الشيء الذي عقبه انعدام الطرق التقليدية في تعبئة الادخار الداخلي وإهماله نتيجة لهذا الانخفاض عرف عقد السبعينات عجز في القدرة على التمويل الذاتي نوضحها كما يلي:  
الوحدة (مليون دينار)

السنوات	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85
القدرة على التمويل الذاتي	2047,4	5160,5-	2811,8-	10823,5-	16739,2-	6133,7-	3742,2-	2167,2	2277,9-	1123-	438,4-	3837,4

Source Collection statistique N° 110

Série: statistique économiques, rétrospective des comptes économique de 1963-2001, p 48.

من خلال الجدول نلاحظ عجز في القدرة الذاتية للتمويل في الفترة (75-79) الشيء الذي يؤكد عدم كفاية إيرادات الصادرات في تمويل الاستثمارات, والاشتغال العادي للاقتصاد الوطني الشيء الذي دفع الجزائر للاقتراض الخارجي للتمويل برامج تنميتها الطموحة. حيث بلغت ديونها الخارجية 12 مليار دولار في الفترة (74-77) لترتفع بعد ذلك إلى 20 مليار في سنة 1985 وهو ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة.

(1) د. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 69.



## الفصل الثاني: تطور معالو التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

حيث تعتبر هذه الفترة فترة تخطيطات وتنفيذ البرامج الاستثمارية الضخمة وهو ما ساهم في زيادة الحاجة التمويلية نتيجة لارتفاع حجم الاستثمار الذي بلغ نسبة 39,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980 و 30,99% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1989 و 33,18% سنة 1985.

### المرحلة الثانية : 1985-1989:

تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفا جي لأسعار البترول سنة 1986 ونتيجة لارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات صادرات المحروقات دون مصدر آخر دفع بها إلى شفا الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهيار مداخيل الصادرات التي قدرت بـ 8 مليار دولار مقابل 13 مليار دولار سنة 1985 مسجلة في سنة واحدة خسارة تقدر بـ 5 مليار دولار، أي بانخفاض نسبية 38%.

في ظل هذه الظروف الصعبة التي عرفها قطاع المحروقات، ظهرت مساوئ التخطيط المركزي في كل من المؤسسات العامة والمزارع الحكومية التي كانت تشكل معا معظم الإنتاج غير النفطي في الجزائر بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية التي قدمت لهذا القطاع خلال الفترة السابقة إلا انه لم يطرأ تحسن كبير على الإنتاج أو الإنتاجية، فتزايد اعتماد الجزائر على الديون المتوسطة وطويلة الأجل لتغطية عجز تمويلها الذاتي الذي شهد تطورات كبيرة خلال هذه الفترة وخاصة منذ 1986 نوضحه كما يلي:

(مليون دينار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
القوة الذاتية للتمويل	3837,4	- 15573,6	413,0	- 14656,7	- 7850,9

Collection statistique, Ibid, p 48.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الفترة عرفت عجزا كبيرا وخاصة سنة 1986 مسجلا أعلى قيمة مقارنة مع باقي سنوات الفترة، كما عرفت الجزائر خلال نفس السنة أزمة مدفوعات خارجية حيث أدى كل من عدم التسيير المحكم للمديونية ورفض قبول خيار إعادة الجدولة إلى تسجيل عجز على مستوى ميزان المدفوعات قدر بـ 1,48 مليار دولار سنة 1986، وذلك بالرغم من انخفاض البرامج السنوية للاستيراد عن الاحتياطات الحقيقية التي يتطلبها السير العادي للجهاز الإنتاجي تمت تغطيته بواسطة.

- تسجيل متأخرات تسديد بعض القروض الجارية خلال فترة محدودة.

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

- اقتطاعات هامة من احتياطات الصرف في بعض الفترات<sup>(1)</sup>

(1) عبد الحميد بوالونين، تسعين أزمة المديونية، الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 170

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### المرحلة الثالثة 1990-2000:

تميزت هذه المرحلة بالتقلب المستمر في أسعار البترول في السوق العالمية للنفط من سنة لأخرى وقد أدت هذه التقلبات إلى ترك آثار واضحة على وضعية ميزان المدفوعات الذي تأثر رصيده بتغيرات أسعار النفط باعتباره يمثل 97% من إجمالي الصادرات وإلى حدوث تقلبات في حركة السلوك الكلي للاقتصاد .

فانتعاش أسعار النفط الدولية سنة 1990 وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج سنة 1991 أدت إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدر بـ84 مليون دولار سنة 1990 و1047 مليون دولار سنة 1991.

لكن عرفت الفترة (1993-1995) انخفاض أسعار النفط أدت إلى حدوث فجوة موارد سالبة بلغت ذروتها سنة 1995 وهو يعني وجود فائض في الطلب المحلي بنسبة 37% من الناتج الداخلي الخام حيث عرفت هذه السنة فائضا في حجم الإنفاق (الاستثمار) بالمقارنة مع التراكم في حجم المدخرات المحلية.

وعلى الخصوص حجم الادخار العائلي الذي تأثر بشكل حاد من بالتخفيض القوي في العملة الوطنية خلال السنة، كما عرف ميزان المدفوعات عجز خلال نفس السنة قدر بـ2,8 مليار دولار ليعود ويسجل فائض في سنة 1997 ثم عجز في السنتين 1998 و1999<sup>(1)</sup> أما القوة الذاتية للتمويل لفترة التسعينات سجلت قيم مختلفة نبينها كما يلي:

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
قيمة	18548,5	52017,1	27571,7	636,1-	40744,1-	69063,5-	169272,5	225798,2	12856,9	13889,4	798774,3

Collection statistique, IBID p, 52

(1) تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 2002، ص223

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

ويرجع سبب هذه الفجوة إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي على حجم الادخار الكلي في الاقتصاد والجدول التالي يوضح تطور حجم الإنفاق في الجزائر.

جدول رقم(1-2) تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة(1988-2000)

الوحدة مليار دينار

السنوات البيان	88	93	معدل تغيرات 93-88 (%)	1994	2000	معدل تغيرات 2000-94	معدل تغيرات 2000-88
الاستهلاك النهائي	253,7	838,4	230,5	1072,1	2258	110,5	790,0
الاستهلاك العام	65,44	202,0	210,5	247,1	567	129,5	770,4
الاستهلاك الخاص	188,6	636,4	237,4	825,6	1691	104,8	796,6
الاستثمار الإجمالي	94,2	339,2	258,2	467,9	868	85,83	816,6
الادخار الإجمالي	94,2	323,4	244,0	398,7	1417,2	255,4	1726,8
معدل الاستثمار I/GDP	%27	%29	%7,4	%31,8	%21,3	%3,3-	%21,1-
معدل الادخار I/GDP	26,8 %	%28	%4,5	%27,1	%34	28,4	29,85
I/S	100,7	104,8	%4	117,4	61,2	47,9-	39,2-

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار يمثل نسبة 100,7% من حجم الادخار الكلي لترتفع هذه النسبة إلى 104,8 سنة 1993 وهو ما يعبر عن فجوة في الموارد المحلية بسبب عدم كفاية الادخارات الكلية عن تغطية حجم الاستثمارات الكلية.

أما سنة 1994 قد ارتفعت هذه النسبة إلى 117,4 لتتخفف إلى 61,2 سنة 2000 حيث تجاوز حجم الادخار المحلي حجم الاستثمار المحلي في هذه السنة وهو ما يعبر عن فائض في الموارد المحلية بسبب تحسن أسعار النفط.



## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

مما سبق يتضح أن تطور فجوة الموارد المحلية للاقتصاد الجزائري ترتبط بتطور أسعار المحروقات لذلك شهدت هذه الفجوة ارتفاع في سنوات انتعاش أسعار المحروقات مقابل عجز في السنوات تدهور هذه الأسعار، الشيء الذي دفع بالجزائر لتغطية هذه الفجوة عن طريق التمويل الخارجي وفي ظل غياب تسيير جيد للمديونية تعرضت الجزائر لضغوطات خارجية بسبب تضخم أعباء ديونها مما جعلها تلجأ لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني : تجربة صندوق النقد الدولي في الجزائر

منذ انفجار أزمة المديونية سنة 1986 على إثر الصدمة البترولية وتدهور معدلات التبادل، كانت السلطات الجزائرية ترفض رفضا قاطعا التوجه نحو إعادة جدولة الديون، رغم أن فرنسا كدائن أساسي كانت توجه الجزائر نحو هذا الخيار منذ 1990 وكان رفض السلطات الجزائرية يعود لأسباب كثيرة منها ما يلي:

- هناك إمكانية الدخول للسوق المالي الدولي ولو بنسبة للقروض التجارية.
- شرطية صندوق النقد الدولي لقبول إعادة الجدولة والمتمثلة في تطبيق برنامج اقتصادي صارم يفقد الجزائر حرية القرار الاقتصادي ويعد تدخلا في السيادة الوطنية.
- الاعتقاد السائد وقتئذ بأن أزمة المديونية هي أزمة ظرفية وليست أزمة هيكلية وبالتالي يمكن تجاوزها بتطبيق سياسة تقشفية لتسديد المديونية.
- إعادة الجدولة من الناحية التقنية، لا توفر مبالغ مالية أكبر من تلك التي تفقدها الجزائر، حيث لا يمكنها الحصول على قروض جديدة إذا ما أعلنت عدم قدرتها على الدفع.

ورغم المحاولات المتعددة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة ومنها. حكومة بلعيد عبد السلام الذي حاول قدر الإمكان أن يقوم بإصلاحات هيكلية بعيدا عن تدخل مؤسسات التمويل الدولي إلا انه لم يصمد طويلا وذلك نتيجة لحدة الأزمة الاقتصادية وتشابكها بندرة الموارد المالية التي لم تمكنه من تحقيق هذه الإصلاحات<sup>(1)</sup> حيث تشير الوضعية منذ شهر مارس 1991 على أن الوضعية هي إعادة الجدولة إذ بلغت نسبة خدمة المديونية 73,9% والتدفق الصافي (التسديدات للأصل - الاقتراض) كان سالبا بـ 1,300 مليار دولار والتحويلات الصافية (تسديدات الأصل والفوائد - الاقتراض) كان أيضا سالبا بـ 3,350 مليار دولار لنفس السنة.<sup>(2)</sup>

وعليه سنركز في هذه الدراسة على الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي حيث تميزت علاقة الجزائر بالصندوق بفترتين أساسيتين الأولى جرت في سرية تامة ويمكن اعتبارها مرحلة إصلاحات ذاتية والثانية هي مرحلة الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

(1) د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر (دار هومة، الجزائر، أبريل 1996، ص 193).

(2) عبد الله بلوناس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

أولاً: الإصلاحات الذاتية 1989-1993:

قبل عام 1986 وبالرغم من أسعار النفط المواتية، كانت الجزائر قد تعرضت بالفعل لعجوزات مالية كبيرة، ترتبت أساساً على ارتفاع حجم الإقراض الصافي لتمويل استثمارات المؤسسات العامة وفي عام 1986 برزت مظاهر الضعف المالي بدرجة أكبر عند ما انخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي نتج عنها انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية بأكثر من 5,6 ملايين دولار.

كما فقدت العملة الأمريكية منذ بداية 1985 حوالي 50% من قدرتها الشرائية مما ساهم في ارتفاع مخزون الديون الخارجية بـ 7 ملايين دولار خلال الفترة 1984-1986 كما تراجعت احتياطات الصرف بأكثر من مليار دولار ونتيجة لتحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة كان على الجزائر أن تلجأ للقروض التجارية لضمان حاجتها الاستيرادية وتتجنب الاعتماد على احتياطاتها من الصرف المتدنية.

وتزامنت هذه المرحلة الجديدة لتراكم الديون مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون فالقروض القصيرة المدى التي تحصلت عليها الجزائر في سنة 1986 وجب تسديدها سنة 1988 أما القروض التي حصلت عليها سنة 1987 سددت في عام 1989 وعليه تراكمت ديون الجزائر وارتفع مخزونها بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و1989 منتقلاً من 18,4 إلى 28,6 مليار دولار كما ارتفعت فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين، وفي الوقت ذاته فقدت الجزائر جزءاً كبيراً من احتياطاتها بالعملة الصعبة التي لم تتعدى ربع المستوى الذي كانت عليه في 1981<sup>(1)</sup>.

في ظل هذه الظروف الصعبة التي اتسمت باستمرار الاختلالات المالية الكبيرة وما صاحبها من تراكم للدين الخارجي لجأت الحكومة إلى عمليات تصحيح مالي أكثر قوة في سياق برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي في عامي 1989 و1991.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط، عائق أمام التنمية الأورو-

متوسطة، الدورة العامة 15، ماي 2000، ص 42.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

وتنفيذا لذلك دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات، وقد وقعت على اتفاقيتين "Stand By" الأولى في 28 فبراير 1989 و " Stand By" الثانية في 3 يونيو 1991<sup>(1)</sup>.

بغية التحول العميق في السياسة النقدية والمعاملات الخارجية وذلك لتجسيد الأهداف المنشودة المتمثلة خاصة في القضاء على الاختلال في التوازن الاقتصادي الذي لم تستطع الإصلاحات المتعاقبة والبرامج المخططة تصحيحه وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن شروط أهمها:

- مراقبة توزيع الكتلة النقدية بتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- الحد من التضخم وتطبيق أسعار الفائدة موجبة.
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار.

ومع استمرار تدهور التوازنات المالية الخارجية، أصبح واضحا سنة 1991 أن مواصلة سياسة إعادة التمويل للديون غير ممكنة مع الدائنين إلا بعقد إتفاق استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة مالية.

### \* اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand By) 3 جوان 1991.

بداية نشير إلى أن الجزائر لم تستعمل أبدا مصادر مالية من صندوق النقد الدولي إلى غاية 1989، أين استعملت مبلغ 470,5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يكافئ 619 مليون دولار، موزع بين الشريحة الاحتياطية بـ 155,3 مليون حقوق سحب خاصة، أي 218 مليون دولار (25% من حصة الجزائر) وتمويل تعويضي على إثر سقوط إيرادات الصادرات من المحروقات، وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة بمبلغ 315,2 مليون حقوق سحب خاصة، هذا الاستعمال الأول من نوعه لمصادر الصندوق، كان دون شروط مثلما تنص عليه تشريعات الصندوق<sup>(1)</sup> وإنما كان موجها للتخفيف من عبئ المديونية.

(1) بحوث اقتصادية عربية، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، العددان الثلاثون والحادي والثلاثون، 2003،



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

أما القرض الثاني المستعمل من مصادر الصندوق، تم التفاوض حوله مع حكومة حمروش في جوان 1991 في سرية تامة، لكنه مشروط باتفاقية تثبيت مبلغه الإجمالي 510 مليون وحدة سحب خاصة مقسم إلى قروض بـ300 مليون وحدة سحب خاصة (420 مليون وحدة دولار) مقسمة على أربعة أقساط.

بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون (و س خ) وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط فقط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير ذلك التي تم الاتفاق عليها، بالإضافة إلى هذا القرض استفادت الجزائر من تسهيلات تمويل تعويضى بمبلغ 210 مليون (و س خ) (294 مليون دولار).<sup>(2)</sup>

وتعلق الاتفاق ببرنامج تصحيح اقتصادي قصير المدى (10 أشهر) تنتهي مدته في 31 مارس 1992 يهدف إلى:

- 1- التخلص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- 2- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
- 3- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- 4- تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% لسنة 1991<sup>(3)</sup>.

كانت خلاصة أول مراقبة لصندوق النقد الدولي لمدى تنفيذ البرنامج ضرورة أن تقوم الجزائر بتنفيذ جملة أمور بصفة فردية منها تخفيض قيمة العملة تخفيض نفقات الوظيف والتجهيز، زيادة أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، التحكم في نمو الكتلة النقدية.

(1) عبد الله بلوناس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، مرجع سابق، ص 285.

(2) د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 196

(3) نفس المرجع ص. (199).

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

لكن قساوة هذه الشروط أدت إلى توقف المفاوضات كلية بين الطرفين وباعتبار أن رفض هذه الاتفاقية من الطرف الجزائري والتفاوض حول اتفاقية جديدة بشروط ملائمة أمر يتطلب كثيرا من الوقت فضلت الجزائر التقيّد بالاتفاقية الأولى مع مطالبة صندوق النقد الدولي بنوع من التساهل والتفهم، خاصة فيما يتعلق بالأسعار، سعر الصرف وعرض العملة وفي هذا السياق قامت الجزائر بتحرير رسالة قصد ثانية بتاريخ 30-9-1991 وقبل أن يوافق الصندوق عليها اشترط تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية بما فيها ذات الاستهلاك الواسع.

تأخر تنفيذ الجزائر لهذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة وبعد تسوية الخلاف حول التأخر المسجل، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر وأبدي موافقته على المراقبة الأولى لاتفاقية التثبيت وعلى رسالة حسن النية الجديدة.

التمست الجزائر كذلك في جوان 1992 اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي متوسط المدى، والذي من جملة بنوده إلغاء الدعم المقدم لأسعار 18 مادة أساسية، واستمراره فقط لأربع مواد. أما فيما يخص إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وهو مجال تدخل البنك العالمي، فقد أبرمت اتفاقية خاصة مع نهاية جوان 1991 تسمح بتحرير قرض قدره: 350 مليون دولار.

وعموما أدت عملية تطبيق الاتفاق إلى النتائج التالية:

بلغت الصادرات من المحروقات 9879,6 مليون دولار سنة 1993 عتس 10979,4 مليون دولار سنة 1992 أي بانخفاض قدره 1099,40 مليون دولار.

- ويعود هذا الانخفاض إلى تدهور أسعار المحروقات الموجهة للتصدير (انتقال سعر البرميل من سعر متوسط 19.93 سنة 1992 إلى 17.52 دولار سنة 1993).

كما حققت الصادرات خارج المحروقات مبلغ 529,8 مليون دولار، أي بانخفاض قدره: 1.7 مليون دولار مقارنة مع سنة 1992. أين كانت تمثل 531,9 مليون دولار.

- إنخفاض في واردات السلع الوسيطة لا سيما الموارد الأولية والمنتجات نصف المصنعة

بـ 20,8% منتقلة من 3042 مليون دولار سنة 1992 إلى 2409 مليون دولار سنة

1993، هذا الانخفاض في

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

- استيراد السلع الوسيطة كان له أثر سلبي على النشاط الإنتاجي، حيث سجل الناتج المحلي الخام تراجعاً قدره: 2,9% مقارنة مع سنة 1992.

- ارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى ما يقرب من ضعف المعدل العالمي حيث بلغت سنة 1991 حوالي 41% من القوة العاملة بين سن العشرين والخامسة والعشرين مما يثير قلقاً اجتماعياً وسياسياً رئيسياً.

- انخفاض معدل التضخم خلال الفترة 1991-1993 من 25,5% سنة 1991 إلى 20,5% في المتوسط خلال عام 1993.<sup>(1)</sup>

- رصيد ميزان المدفوعات بعد الفائض الذي حققه سنة 1991 بـ 526 مليون دولار و 67,5 مليون دولار سنة 1992، سجل عجزاً بـ 38,8 مليون دولار لسنة 1993.

- تحرير القروض المتوسطة والطويلة الأجل وصلت إلى 6518,8 مليون دولار وارتفعت التسديدات إلى 6849,8 مليون دولار أي تدفق مالي سالب 331 مليون دولار.

مما سبق يمكن القول أن توقعات البرنامج كانت جد متفائلة في حين أن النتائج كانت على العكس من ذلك، كما واجه صعوبات في التنفيذ لعدة أسباب نذكر منها.

- قررت السلطات عدم اللجوء إلى ترتيبات شاملة لإعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس و نادي لندن مما حد بشدة من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج.

- لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 مما ساهم في إنكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها الدولارية وإلى هبوط الإنتاج وخصوصاً في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء.

- لم يكن البرنامج مستنداً إلى إجماع عريض بين الشركاء الاجتماعيين فقد شعر أصحاب العمل أن تعديل سعر الصرف ترتب عليه آثار ضارة بالنسبة لعملياتهم لأنه أدى إلى رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة وزاد من أعباء خدمة الدين الخارجي، بينما تعذر نقل هذه الزيادة إلى الأسعار

<sup>(1)</sup> كريم النشاشيبي، باتر بشيا الوكزوحامو، ستيفانيا بازوني، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 65.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

المحلية التي لم تكن قد تحررت إلا جزئيا أما بالنسبة للنقابات العالمية فلم يتم اشتراكها كطرف في الاتفاق ولم تكن مستعدة لقبول إنخفاض الأجور الفعلية بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

لكن كانت النتيجة أن دفعت الجزائر ثمنا غالبا لرغبتها في مواصلة الظهور بمظهر البلد الملتزم بتسديد ديون نه المعتمد على نفسه في تصحيح اختلالاته دون الخضوع لأي جهة خارجية، حيث أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول من 20 دولار سنة 1992 إلى 17,85 سنة 1993 ثم إلى 14,19 في ديسمبر 1993 إلى إنخفاض إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة إلى 9,8 مليار دولار سنة 1993.

في الوقت الذي كانت فيه معظم الديون من وكالات إئتمان الصادرات وقصيرة الأجل وأسهمت بذلك في رفع نسبة خدمة المديونية إلى مستوى 82,2% سنة 1993 ثم واصلت في التزايد إلى أن شكلت نسبة 93,4% في الربع الأول من سنة 1994 من حجم الصادرات الجزائرية.<sup>(1)</sup>

وبناء على هذه المعطيات الصعبة، أصبحت الجزائر أمام وضعية عدم القدرة على الدفع خاصة بالنسبة لسنة 1994 مما جعلها تلجأ إلى طلب إعادة الجدولة لديونها.

(1) تومي صالح، التمنجة القياسية للتضخم في الجزائر مرجع سابق، ص 239.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998.

بعد الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية اتخذت السلطات الجزائرية مبادرة كبرى للإصلاح في أوائل عام 1994 بمساندة ترتيب توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي يمتد على مرحلتين الأولى من 22 مايو 1994 - 21 مايو 1995 والثانية 22 مايو 1995 - 21 مايو 1999 ويقف وراء لجوء الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي بعد ما كان مستبعدا قبل سنة 1993 مجموعة من الأسباب ساهمت في حدوث اختلالات مالية كبيرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي نذكر منها ما يلي:

لعل أهم عاملين ساهما في هشاشة الاقتصاد الجزائري هما التبعية وارتفاع معدل النمو الديمغرافي كما أن من العوامل التي عملت على ربط الاقتصاد الجزائري بالعوامل الخارجية الحصة الهامة من إيرادات المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر والمقدرة بـ 95% وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، كتطور أسعار البترول التي تتحدد في السوق الدولية<sup>(1)</sup> حيث يؤدي إنخفاض أسعاره إلى تأثير سلبي على ميزان المدفوعات من جهة وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ومن ثم يمكن اعتباره القيد الرئيسي الذي يعرقل الاقتصاد الوطني .

الفاتورة الغذائية تصل قيمتها إلى 2 مليار سنويا منها 600 مليون دولار حليب، 780 مليون دولار متبوع،

مما سبق نلاحظ أن المبادلات الخارجية للجزائر مع باقي العالم تجعل من الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية وتعرضا للصدمات بفضل إرتباطه بأسعار المحروقات والواردات الغذائية لتلبية الحاجات الاستهلاكية.

هذا ويشكل النمو الديمغرافي العامل الثاني في ضعف الاقتصاد الجزائري فمعدل نمو القوة العاملة بلغ 4% سنويا وبذلك بلغ مجموع القوة العاملة 7,1 مليون تقريبا في عام 1995. أي ما يوازي 25% من السكان في ظل هذه النسبة المرتفعة لمعدل النمو الديمغرافي يوجد عجز في خلق فرص

<sup>(1)</sup>Dr. Abderrahmane mebtoul, l'Algérie' face aux défis de la mondialisation office des publions universitaires Tome 2. 2002, p 118.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

العمل حيث دخل مليون باحث عن فرصة عمل إلى السوق خلال الفترة 1991-1995 إلا أن الاقتصاد لم 0,4 مليون فرصة عمل جديدة<sup>(1)</sup>

كما أن النمو الديمغرافي الإجمالي المرتفع بـ 2,4% يمثل ضغطا على الطلب الاجتماعي سواء من حيث، السكن، خدمات الصحة والتعليم... الخ.

بالإضافة إلى العاملين السابقين ودورها في إضعاف الاقتصاد واجهت الجزائر عامل آخر وهو ارتفاع حجم التزاماتها الخارجية فخلال الثلاث سنوات الأخيرة (91-93) أين كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أوجها سددت الجزائر حوالي 28 مليار دولار.

كخدمات ديون (أصول وفوائد) وفي نفس الوقت تحصلت على 19 مليار دولار على شكل قروض جديدة، أي أنها حققت تحويلا صافيا سالبا للموارد في شكل خدمات ديون بمقدار 9 مليار دولار، لا سيما بعد إنخفاض أسعار النفط الذي يعد قيدا يحول دون تحقيق وتيرة نمو مثلى تمكن من تجاوز الأزمات، هذه القيود مجتمعة دفعت بالدولة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق التثبيت وبالتالي قامت السلطات الجزائرية بتحرير رسالة القصد التي تضمنت استراتيجية اقتصادية جديدة والتي من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق ويمكن تلخيص هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- تسعى الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي إلى دفع النمو على أسس متينة وذلك من خلال العمل على تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بين 3-6% وذلك خلال سنة 1994-1995 وعليه فإن البرنامج المقترح خلال فترة أبريل 1994 حتى 1995. يهدف إلى عودة وتيرة النمو إلى الوضعية المناسبة التي تحقق التوازنات الداخلية والخارجية، كما يمكن من تقليص معدل التضخم وفي نفس الوقت تساعد على خلق مناصب الشغل وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المحرومة عن طريق الشبكة الاجتماعية ولأجل تحقيق هذه الأهداف كان لابد من القيام بمجموعة تعديلات أهمها:

(1) كريم الناشستي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق مرجع سابق، ص 80.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### 1-2 تحرير التجارة الخارجية:

يضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه عام 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة و قد نفذت عملية إزالة القيود على المراحل التالية:

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.
  - إزالة الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين
  - تخفيض الحماية الجمركية وكذا الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات: 60% عام 1996 إلى 50% ثم 45% سنة 1997.
- بالإضافة إلى ذلك السماح للأشخاص بفتح حسابات بالعملة الصعبة ثم توسيع هذا الإجراء للمؤسسات، حيث بإمكانهم الاحتفاظ بجزء من إيرادات صادراتهم بالعملة الصعبة.

### 2-2: تحرير سعر الصرف.

اعتبارا من يناير 1994 أصبح سعر الصرف للدينار الجزائري مربوطا بسلة من العملات يتم تعديلها من حين إلى آخر، وقد منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة في ضوء أهمية حصيلة صادرات النفط ومدفوعات خدمة الدين وعرف معدل الصرف استقرارا كبيرا خلال هذه الفترة، وابتداءا من سنة 1988 أخذ الدينار يعرف نوعا من الانزلاق الذي كان في أول الأمر عبارة عن تخفيض بسيط، إلى أن عرف أول تخفيض كبير سنة 1991 والجدول التالي يبين انزلاق سعر صرف الدينار الجزائري للدولار الأمريكي.

1994	1993	1992	1991	1990
35,0902	23,3577	21,8231	18,4729	8,97575
0,5022689	0,0710319	0,1813556	1,062283	—

لقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسيطرة من طرف الحكومات المتعاقبة<sup>(1)</sup>

(1) د. العمادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 198.

### 3.2. سياسة الأسعار:

إن تحرير الأسعار الذي تم الشروع فيه منذ 1989 تسارع كثيرا خلال عقد التسعينات فمنذ عام 1994 تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح، كما ألغيت معظم بنود الدعم.

لمعظم الأسعار (زيوت الطماطم، السكر، حبوب الغلال، ماعدا القمح الصلب واللين وفي نهاية 1995 الكتب المدرسية وغيرها من اللوازم المدرسية) ويستمر دعم ثلاث منتجات خلال فترة البرنامج وهي: الفرينة، السميد والحليب ويمثل هذا الدعم 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، بينما ينخفض خلال تنفيذ البرنامج إلى 2%.

### 4.2. السياسة الميزانية.

صاحب انتقال الجزائر من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق اقيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياسة المالية العامة للحكومة، ففي مجال الميزانية يطالب صندوق النقد الدولي بتخفيض النفقات العمومية لأجل

تخفيض عجز الموازنة، عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين بالإضافة إلى تجميد الأجور، ومن هنا حدد كهدف في البرنامج ضغط عجز الميزانية إلى -0,3% من الناتج الداخلي خلال الفترة، بخلاف -5,9% لسنة 1993.

### 5.2. السياسة النقدية.

فيما يخص السياسة النقدية كانت الإصلاحات تهدف إلى التخلي عن الوسائل المباشرة، واستعمال الوسائل المبنية على قواعد السوق، ففي إطار البرنامج مع صندوق النقد الدولي، تستهدف السياسة النقدية ما يلي:

- إمتصاص الفائض في السيولة النقدية الذي تجمع خلال فترة التسيير الاقتصادي الموجه إداريا.
- ضمان إعادة تخصيص الموارد لصالح الأعوان الاقتصاديين.
- التزود ببنك مركزي مستقل ودعمه.
- التحكم في الضغوطات التضخمية.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### 6.2. سياسة التمويل الخارجي:

بالنسبة للتمويل الخارجي استهدف البرنامج خفض الدين إلى مستوى قابل للاستمرار وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وفي سبيل تحقيق ذلك تم عقدا تفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق في مايو 1995 وصاحب الاتفاقين الحصول على قرض في إطار تسهيل التمويل التعويضي، كما تم التوصل إلى اتفاقات إعادة الجدولة مع كل من نادي باريس ولندن في عام 1996 من جهة أخرى بذلت جهود معتبرة خلال السنوات الأخيرة من أجل إعطاء دينا ميكية أكثر للاستثمار الأجنبية التي تميزت بخاصتين.

### أولهما في المجال المالي:

تم الترخيص بناتج تمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية شريطة أن تفتح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين.

### الثانية في المجال الاستثماري:

يرخص لغير المقيمين والمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص صراحة للدولة.

وتمثل هدف العلاقة الجديدة لحركة رأس المال مع الخارج في إقامة ظروف مشجعة للاستثمار الأجنبي في المجالين المالي والإنتاجي كسياسة تساعد على ترويج حركة التنمية<sup>(1)</sup>.

### 7.2. نتائج تطبيق البرنامج:

سمح تطبيق البرنامج بتحقيق تقدم في الفترة الممتدة بين 1994 و 1995 وفي سنة 1996 على وجه الخصوص، في مجال استعادة التوازنات المالية الخارجية والداخلية، لا سيما في مجال تحقيق توازن الميزانية فقد تم تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25,7 مليار دولار. وهذا ما أدى إلى تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,4% مقابل 5,7% المقدرة في البرنامج وقد تم تمويل هذا العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية؛ وقد

(1) علاوة نواري، خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية (دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والآثار)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية

(بغداد، 2001، ص 120).

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

ساهم الانضباط المالي في الانخفاض المستمر لرصيد الائتمان المستحق للحكومة والذي وصل في نهاية عام 1996 إلى حوالي نصف حجمه في ديسمبر 1991.

- على صعيد الدين الخارجي منحت الجزائر إعفاءات من الدين الخارجي في عامي 1994 و 1995 علاوة على تحسين أسعار النفط العالمية في عامي 1996 و 1997 التي سمحت بتعزيز الوضع الخارجي الجزائري بدرجة كبيرة ورفع الاحتياطات الدولية من 1,5 بليون دولار عام 1993 إلى 8 بلايين دولار بنهاية عام 1997.

- فيما يخص نسبة خدمة المديونية إلى قيمة مبلغ الصادرات انخفضت بشكل معتبر بعد إعادة الجدولة، حيث بلغت 30% في 1996 كما تم تمديد المدة المتوسطة لتسديد مستحقات الديون بثلاث سنوات في المتوسط قبل إعادة الجدولة وسبع سنوات بعد إعادة الجدولة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4,3% بعدما كان سالبا لفترة طويلة ويعود الفضل في هذا النمو إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21% عوض 9% التي كانت متوقعة، وعلى العموم يتوقع أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5% حسب الأهداف المسطرة لفترة البرنامج<sup>(1)</sup>.

- تراجعت نسبة التضخم من جراء الاتجاه العام نحو استقرار الأسعار (حيث قدرت نسبتة بأقل من 5% في 1999 غير ان هذه النتائج الايجابية المحققة تتخللها بعض النتائج السلبية نذكر منها ما يلي:

\* وجدت الجزائر نفسها من جديد في نهاية 1998 أمام وضعية صعبة حيث بلغت نسبة خدمة المديونية 48% كما تحققت مجموعة من الآثار الاجتماعية السيئة وضعت الجزائر أمام تحديات صعبة منها تزايد حجم البطالة الذي بلغ نسبة 25% عام 1995 وستزيد هذه النسبة في السنتين الباقيتين للبرنامج.

كما أدت عملية تحرير الأسعار المطبقة خلال البرنامج إلى انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين وتدهور القدرة الشرائية.

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بيروت، 1999، ص 367.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

---

من خلال ما سبق يمكن القول انه رغم تطبيق برامج التعديل الهيكلي والنتائج المرضية التي ترتبت عليها إلا أن الجزائر لازالت تعاني من اختلال في توازنها الخارجية بفعل العواقب الناجمة عن تراكم الديون التي أعيد جدولتها والتي انتقلت من 26 مليار في نهاية 1994 إلى 32 مليار دولار في نهاية 1995 فعملية إعادة الجدولة تعتبر حل مؤقتة للمشكلة وليست حل جذري وهو ما جعل الجزائر تلجأ إلى تحديد الاتفاقات والبرامج في كل مرة مع صندوق النقد الدولي.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: اتجاهات التمويل الخارجي في الجزائر خلال الثلاث عقود الأخيرة.

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر للتمويل الخارجي لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية الكافية والانهيار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على إثر رحيل المستعمر، فعشية الاستقلال اختارت الجزائر نموذا بتمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة.

وقد اختارت من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، ولتنفيذ هذه السياسة اعتمدت استثمارات ضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيمياوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة، وتم إنجاز الجزء الكبير من هذا المجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لانجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1966 و 1990.

وحيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصدمات الخارجية كما أثر على عملية التنمية وعلى اختيار شكل التمويل الذي تعتمد.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

أولاً: عقد السبعينات.

تعتبر الجزائر بلد متخلف ماديا ويحتاج إلى تطور مادي سريع الأمر الذي دفع البلاد منذ استقلالها ولا سيما منذ 1970 إلى محاولة تعبئة أعظم مبلغ ممكن من الموارد الاستثمارية وذلك ما هدفت إليه خطط التنمية المتتالية وكان المصدر الذي تستمد منه الجزائر مواردها المالية هو إنتاج وتصدير المحروقات كما كان يستعمل أيضا لتسديد القروض التي يمنحها الأجانب.

ولهذا أولت الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع حتى تولد الموارد المالية الكافية لتمويل تنميتها وتسديد القروض المحتملة وهكذا بدأت الجزائر منذ 1967 تكثف إنتاجها البترولي والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج من المحروقات.

جدول رقم (2-2) الإنتاج الجزائري للمحروقات (بالآلف طن)

السنوات	بترول خام	منتجات	غاز البترول	غاز طبيعي
1962	22.800	-	-	300
1969	50.000	2200	100	2.600
1974	52.000	5000	380	5.500
1979	63000	6000	1000	20000
1984	52.000	21000	3500	30000

وتطلبت عملية تكثيف إنتاج المحروقات انفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي بلغت ما بين 1967 و 1977 نصف ما كانت تستمده البلاد من إيرادات البترول نفسها وهكذا تم توظيف 3,2 مليار في إنتاج البترول من بين 5,1 مليار مخططة للاستثمار الوطني كله ما بين 1967-1969 أما في المخطط الرباعي الأول 1970 و 1973 خصصت البلاد 9 مليار للاستثمار في البترول وحده من بين استثمار وطني بلغ 20,1 مليار، أما المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 خصص مبلغ 23,9 مليار للاستثمار في البترول من بين 48,7 مليار استثمار وطني كلي.

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن قطاع المحروقات يزيد في إنتاجه قصد تمويله الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث استحوذ خلال المخطط الرباعي الثاني على نسبة 50% من إجمالي الاستثمار الوطني.

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

كما تميزت فترة السبعينات بأنها فترة تميزت بزيادة الاهتمام بقطاع الصناعة حيث احتلت نسبة مهمة من الاستثمار الإجمالي حيث كانت كالتالي<sup>(1)</sup>

52% ما بين (73-79)

43,4% ما بين (77-74)

62% ما بين (79-78)

وفي داخل قطاع الصناعة كانت الصناعة القاعدية هي المهيمنة حيث كانت كالتالي:

88,7% بين (69-67).

86% بين (73-70).

88% بين (77-74).

78% بين (79-78).

ولغرض تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية كان لا بد من إيجاد متمم مؤقت للموارد المحلية التي يوفرها قطاع المحروقات بصفة أساسية ومن ثم تم اللجوء بصفة مستمرة إلى السيولة الخارجية من خلال الاستدانة حيث ساعدها على ذلك التطور الكبير في قطاع المحروقات بالإضافة إلى الأوضاع الدولية المواتية في فترة السبعينات نتيجة توفر سيولة مالية معتبرة من البترو دولارات، المودعة في البنوك الأوروبية بالدولار والتي لم تجد من يستأجرها.

وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال ثم ارتفعت القروض الخارجية التي تم تعبئتها في سنتي 1975 و 1976 من أجل سد حاجات المشاريع الاستثمارية المختلفة بالرغم من أن مدا خيل الصادرات ارتفعت من 1765 مليون دولار في عام 1974 إلى 5022 مليون دولار عام 1975 ثم إلى 5589 مليون دولار في عام 1976 والملاحظ هو أنه في الوقت الذي تبين فيه الحسابات الاقتصادية الكلية وجود طاقة في التمويل فإن الجزائر تميل نحو الاقتراض الخارجي ما بين ( 1975-1979) الشيء الذي يؤكد عدم كفاية إيرادات الصادرات في تمويل الاستثمارات والإشغال العادي للاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين التطور في حجم الاقتراض خلال عقد السبعينات.

(1) د. محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999،

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

جدول رقم (2-3) تطور حجم الدين الخارجي الجزائري خلال عقد السبعينات

(الوحدة مليون دولار )

السنوات	الدين الخارجي
1970	944
1971	1260
1972	1550
1973	2991
1974	3412
1975	4593
1976	6085
1977	8902
1978	13687
1979	17051

**Source:** Ahmed Benbitour, l'Algérie au troisième millénaire Edition marimoor Algérie 1989, p 75.

إن الجدول السابق يبين أن عقد السبعينات يشكل مرحلة نشوء وتراكم المديونية الخارجية ففي عام 1970 بلغ حجم الدين الخارجي (0,95) مليار دولار وازداد إلى 17 مليار دولار في عام 1980 وهو ما يعني أن الدين الخارجي للجزائر تضاعف بحوالي 17 مرة خلال عشرية ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى التجربة التنموية الطموحة من خلال مخططات الاستثمار التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية، لا يوفرها الاقتصاد الوطني.

فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار المحروقات (1973) على إثر الصدمة "البتروولية الأولى" إلى زيادة موارد الدولة من 30% من الناتج الداخلي الخام سنة 1972 إلى 41% سنة 1975 وهو ما دفع بالسلطات العمومية إلى الإقدام على برنامج واسع للاستثمارات العمومية والمتمثل في المخطط الرباعي الثاني، وارتفعت القروض الخارجية بشكل محسوس خلال فترة تنفيذ المخطط وهو، ما يؤكد ارتباط التمويل الخارجي بالاستثمارات المخططة أساساً<sup>(1)</sup>.

كان تفاؤل السلطات العمومية الجزائرية حول الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع كبير فاستقدمت الأموال دون الاهتمام بمصدرها أو شروطها حيث شكلت المصادر الخاصة نسبة 81,7% من القروض الخارجية سنة 1974 و 89,75 سنة 1977، كما عرفت قروض المورد تطوراً ملحوظاً خلال فترة المخطط الرباعي الثاني منتقلة من 29,2% سنة 1974 إلى 41,2% سنة 1977.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 39.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

والجدول التالي يوضح تطور، بنية المديونية الجزائرية

جدول رقم (2-4) تطور المديونية الخارجية بالنسبة المئوية

من إجمالي الدين

السنوات	1974	1975	1976	1977
نوع القرض				
قرض المورد	29,60	33,09	36,26	41,20
قروض بنكية	48,0	49,60	49,90	46,10
سندات	4,10	2,80	2,10	2,45
قروض حكومية	0,30	0,88	1,46	1,83

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القروض الخاصة من إجمالي القروض وانخفاض نسبة القروض الحكومية وكما هو معروف أن القروض الخاصة تفرض شروطا قاسية لا تتلاءم مع طبيعة الاستثمارات التي تمويلها إذ أن هذه الاستثمارات مردودها طويل الأجل هذا في ظل غياب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذا العقد خارج قطاع المحروقات مما جعل هذه الفترة فترة نشوء المديونية وغياب أشكال التمويل الأخرى.



## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### ثانيا: عقد الثمانينات.

ابتداء من سنة 1980 حدثت تغيرات كبيرة في السياسة الاقتصادية الجزائرية فالنمو الكبير للقطاع الصناعي المبني على الصناعات الثقيلة الذي عرفه عقد السبعينات، ثم العدول عنه منذ بداية 1980 حيث طرأ تغير على هيكل الاستثمارات لصالح قطاعات أخرى إنشاء المدارس، المستشفيات، برامج السكن، الطرق... إلخ لكون هذه القطاعات ظلت في آخر الاهتمامات منذ الاستقلال حيث قدر الحجم التقديري لهذه القطاعات خلال الفترة 1980-1984 بـ 216,69 مليار دج بنسبة 38,7٪ من مجموع تكاليف البرنامج الاستثماري مقارنة بنسبة 17٪ خلال فترة السبعينات.<sup>(1)</sup>

حيث عمدت السلطات الجزائرية خلال فترة المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها :

- توقيف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة.
- متابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الانجاز.
- توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية كالطرق والسدود وإنشاء المستشفيات إلى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة.
- الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع الاستيراد وضعته الحكومة سمي ببرنامج (ضد الندرة) حيث خصصت له عام 1982 مبلغ 10 مليار دولار وذلك على حساب الاستثمار والتشغيل.<sup>(2)</sup>

جاءت هذه الإجراءات قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني ولتوضيح الرؤية حول تطور حجم الاستثمار في مشاريع القطاع العام في الجزائر خلال عقد الثمانينات نستعين بمعطيات الجدول الآتي:

(1) د. محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، ص

54.

(2) مركز الدراسات الوحدة العربية الاصطلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 358.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

جدول رقم (5-2) تطور حجم استثمار مشاريع القطاع العام في الجزائر

وأولويات توزيعها على القطاعات ما بين 1980-1990

( الوحدة مليار دولار )

القطاعات	المخطط الخماسي الأول 1984-1980	المتوسط السنوي	المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	المتوسط السنوي	1990	الوزن النسبي من المتوسط السنوي الإجمالي للاستثمارات
الفلاحة والري	262,6	5,25	42,30	8,46	11,00	11,0%
الصناعة	120,74	24,15	85,51	17,10	24,21	28,7%
وسائل الإنتاج	12,97	2,59	15,26	3,05	02,20	3,4%
خدمات	41,93	8,39	24,46	4,89	05,40	3,8%
الهيكل الأساسية	142,91	28,58	202,97	40,59	52,30	53,1%
المجموع	334,81	68,96	370,50	74,09	95,10	100%

المصدر: حسن بهلول " الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية " مطبعة حلب، الجزائر،

1993، ص 182.

وتوازيا مع ذلك، انطلقت إصلاحات 1982، والمتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11) كما طبقت سياسة تمويل خارجية تقييدية في منتصف العقد الأول نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات سنة 1979، وما حققه من فوائض مالية، حيث ارتفعت متحصلات صادرات النفط من 6,3 مليار دولار عام 1978 إلى 13,6 مليار دولار سنة 1980، وانتقل معدل تغطية الواردات بواسطة الصادرات من 87% عام 1978 إلى 142% عام 1980 ثم إلى حوالي 150% عام 1985 هذه النتائج لم تكن نتيجة لارتفاع أسعار النفط فقط وإنما بسبب الانخفاض المسجل في الواردات أيضا نتيجة الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وبذلك تقلص حجم المديونية الإجمالية من 19,377 مليار

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

دولار سنة 1980 إلى 15,944 مليار دولار سنة 1984 وذلك نتيجة انتهاء سياسة تخفيض الدين العام عن طريق التسديد المسبق للقروض الخارجية غير أن هذه السياسة لم يكتب لها الاستمرار على إثر الانخفاضين المتتاليين للدين تعرض لهما الاقتصاد الجزائري انخفاض سعر البترول وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي.

وباعتبار أن إيرادات المحروقات شكل تقريبا 95% من إيرادات الصادرات وان تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فقد انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة بـ40% وصلت إلى 8,5 مليار دولار سنة 1988 ونتيجة لذلك عاود ارتفاع حجم التمويل الخارجي من جديد بعد سنة 1984 إذ وجدت الجزائر نفسها مضطرة لطلب التمويل الخارجي لمواصلة تشغيل صناعتها.

وبعد انفجار أزمة المديونية سنة 1986، تطورت المديونية بشكل كبير لتصل إلى 28,257 مليار دولار سنة 1990 وأصبحت أزمة المديونية في الجزائر تفوق منحنى آخر وظهرت النتائج السيئة التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على التمويل الخارجي في تمويل سياساتها التنموية والجدول التالي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر.

جدول رقم (6-2) تطور حجم المديونية بعد 1984 (ملايين الدولارات).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الديون						
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	1651	2072	2453	24218	25019	26460
الديون القصيرة الأجل	800	100	132	1621	1840	1791
إجمالي المديونية	1731	2172	2585	25839	26859	28257

Source : world Bank, world debt tables 1991/1992 External debt of developing countries.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل من إجمالي الدين حيث انتقلت من 16,51 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,4 مليار دولار سنة 1992، أي بزيادة قدرها 53% في حين سجلت الديون قصيرة الأجل تراجعاً من 6,8% إلى 3% كما تم استعمال قروض

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

صندوق النقد الدولي لأول مرة ابتداءا من سنة 1989 بسبب انغلاق الأسواق المالية الدولية أمام الجزائر بعد أزمة 1986.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي أصبح غياب المشاركة في إنتاج النفط والغاز مكلفا بصفة خاصة بعد الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 لذلك عملت السلطات الجزائرية على تخفيف القيود القانونية على المشاركة الأجنبية في القطاع الهيدروكاربوني فأصدرت قانون 1986 يسمح بالمشاركة الأجنبية في التنقيب عن النفط بموجب أحكام اتفاقيات الامتياز أو عقود المشاركة في الإنتاج ولأول مرة سمح للشركات الأجنبية بأن تعيد توطين أرباحها.

من خلال ماسبق يمكن القول أن الطابع الغالب على أشكال التمويل الخارجي هي القروض الخارجية كما أصبح التوجه إلى القروض طويلة المدى والمتوسطة أكثر من الاعتماد على القروض القصيرة الأجل المرتفعة التكاليف أما الاستثمار الأجنبي فقد بقي مقتصرًا على قطاع المحروقات كما شهد انخفاضا خلال العقد.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### ثالثا: عقد التسعينات

شهد عقد التسعينات تطورات كبيرة فقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية العقد بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى 20,5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، كما استمر تدهور ميزان المدفوعات مع إنعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة.

حيث أصبحت لا تُعطي أكثر من شهرين من حاجيات الاستيراد في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير منها قبول إعادة جدولة ديونها قصد تأجيل سداد الديون المستحقة ومحاولة الحصول على موارد مالية جديدة وتخفيف خدمات الديون الخارجية حيث بلغت التحويلات نحو الخارج 2,9 مليار دولار في سنة 1990 مقابل 2,6 مليار دولار سنة 1993. فعمليات إعادة الجدولة التي أنجزت في الفترة الممتدة بين 1994 و 1995 لم تتوصل إلى مسح الديون وإنما سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية مع تمديد الأجل الذي تسدد الجزائر في خضمه مستحقاتها ولذلك عادت عملية تشكيل المديونية بنسب مرتفعة والجدول التالي يوضح حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال عقد التسعينات.

### جدول رقم (7-2) تطور حجم الديون خلال عقد التسعينات

( الوحدة مليار دولار )

السنوات الديون	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ديون متوسطة الأجل طويلة الأجل	26,636	25,886	25,024	28,850	31,317	33,230	31,060	30,261	28,140	25,088
ديون قصيرة الأجل	1,239	0,792	0,700	0,636	0,256	0,421	0,162	0,212	0,175	0,173
المجموع	27,875	26,678	25,724	29,486	31,573	33,651	31,222	30,473	28,315	25,261

Source : media bank, évolution de la dette extérieure de l'Algérie 1991-

2000.

## الفصل الثاني: تطور معاملة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ تزايد حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل مقابل اتجاه متناقص لحجم الديون الخاصة والقصيرة الأجل وذلك للسياسة المتبعة من طرف الدولة وهي الابتعاد عن هذا النوع من التمويل والذي ميز العقد السابق والتوجه لمؤسسات التمويل الدولية في إطار سياسة إعادة الجدولة حيث من المعروف أن هذه المؤسسات تمنح عادة الديون بتسهيلات منها طول مدة السداد وانخفاض معدلات الفائدة أما عن تركيبة هذه الديون (الطويلة والمتوسطة الأجل، من حيث العملات فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي

جدول رقم(8-2) تركيبة الديون الخارجية من حيث العملات

(بالنسبة المئوية)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العملات										
الدولار	40,3	46,2	49,0	51,3	47,7	42,1	44,8	42,2	42,1	12,5
اليورو	16,3	13,1	11,8	15,3	15,8	15,9	14,7	14,1	12,6	11,8
الين	16,2	15,6	15,7	15,6	13,6	12,7	11,5	12,2	13,4	12,6
المارك	10,5	8,6	6,5	6,8	6,5	6,4	6,2	6,3	5,6	5,2
عملات أخرى	16,7	16,5	17,0	11,0	16,4	22,9	22,8	25,2	26,3	27,9

source: Media, Bank, Ibid, p,7.

من خلال الجدول يتضح أن العملة التي تشكل أعلى نسبة في إجمالي الديون الجزائرية هي الدولار الأمريكي حيث احتل المرتبة الأولى طيلة سنوات العقد.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شهد انتعاش كبير خلال العقد، من خلال قوانين الاستثمار المتتالية والتسهيلات التي كانت تمنح لغرض تشجيع دخول رأس المال الأجنبي للجزائر وكذا تشجيع مشاريع الشراكة فهذه المشاريع عادة ما تضمن الحفاظ على مناصب الشغل المتواجدة وتضمن أيضا تأهيل وتطوير قدرات الإنتاج للمؤسسة الوطنية، وخاصة منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993.

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

حيث تضمن مجموعة من الاعتبارات والضمانات سواء كانت ضريبية أو جمركية، مما جعل المستثمر الأجنبي راغب في الاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمت من طرف السلطات الوطنية كما ساعدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على تبني مشاريع الشراكة بالجزائر نذكر منها ما يلي:

### 1- العوامل الداخلية:

تتلخص العوامل الداخلية في التحولات التي عرفت الجزائر في صدد انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الليبرالي نظرا لتجاوبه مع التطورات التي تتلاءم مع المحيط الخارجي، كما قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات إقتصادية عديدة كإعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات والخصوصية كل هذه الإصلاحات مهدت الطريق لانتهاج الشراكة الأجنبية والاستثمار الخارجي<sup>(1)</sup>

فالشراكة وسيلة فعالة للشركاء الأجانب للدخول إلى السوق المحلي الجزائري باعتبارها سوق جديدة، كما يعتبر سوق استراتيجي مريح نظرا لاحتوائه على 30 مليون مستهلك، واستفادت الجزائر من خبرات وتكنولوجيا المستثمرين الأجانب بهدف تلبية الطلب المحلي من جهة والطلب الخارجي من جهة أخرى.

### 2- العوامل الخارجية:

يمكن تلخيص العوامل الخارجية في النقاط التالية.

#### 1- تطورات المحيط الدولي:

شهدت هذه التطورات مختلف الجوانب الاقتصادية، التجارية، المالية، لذا لم تعد العلاقات كما كانت من قبل بل أصبحت المنظمات المالية الدولية هي التي تسيطر وتخطط لإقتصاد كل دولة عن طريق فرض سيطرتها بواسطة القروض المالية الممنوحة في مختلف التعاملات الاقتصادية.

(1) صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان في البلدان العربية، سبتمبر 1997، العدد

الثالث، أبو ظبي، ص 157.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

### 2- استجابة الجزائر للتغيرات الدولية:

يظهر ذلك جليا في رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما تفرضه هذه الأخيرة من شروط اقتصادية فالجزائر ليس لها خيار إلا الانضمام إلى السوق العالمية التي أصبحت سوق موحدة وإتباع التحولات والتطورات التي يعرفها العالم.

### 3- التطورات التكنولوجية:

بانتهاء الجزائر أسلوب الشراكة الأجنبية تستفيد كثيرا من التطورات التكنولوجية التي تمتلكها الدول المتقدمة.

وفي سبيل ذلك أبرمت الجزائر عدة عقود دولية مع المجموعات الاقتصادية الدولية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (9-2) مختلف العقود الدولية المبرمة مع المجموعات الاقتصادية الدولية من سنة 1993-2000.

المجموعات الاقتصادية	عدد المشاريع	النسبة	مناصب العمل	النسبة	المبالغ	النسبة
دول أوروبا	191	%65	24 527	%67	48 694	%35
الدول العربية	62	%20	5794	%16	27 966	%28
الدول الأمريكية	23	%8	2 928	%9	242,19	%28
الدول الآسيوية	17	%5	1 678	%6	1342	%1
الدول الأفريقية	01	/	21	/	469	%1
دول مختلفة	03	%1	656	%9,2	9 244	%7
المجموع	297	%100	35604	%100	112.634	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ومتابعتها.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تتعامل أكثر مع الدول الأوروبية ويعود ذلك لموقعها الاستراتيجي بالإضافة إلى أسباب تاريخية، حيث بلغ عدد المشاريع التي عقدت معها 191 بنسبة %65 من إجمالي المشاريع ثم يليها الدول العربية بـ62 مشروع أي بنسبة %20 من إجمالي المشاريع الأجنبية المبرمة كما تتعامل أيضا مع الدول الأمريكية حيث بلغ عدد المشاريع 23 مشروع، أما الدول الآسيوية فبلغت 17 مشروع، أما تعاملها مع الدول الأفريقية وهو قليل جدا حيث بلغ مشروع واحد.



## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

أما بالنسبة للقطاعات التي استفادت من هذه التمويلات خارج قطاع المحروقات فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (10-2): مختلف القطاعات التي قامت بها الجزائر بإبرام عقود الشراكة خلال المدة الممتدة بين 1993-2000 (وحدة المبالغ مليون دج)

قطاعات النشاطات	عدد المشاريع	النسبة	مناصب العمل	النسبة	المبالغ	النسبة
الصناعة	233	%59	28 550	%60	86 470	%53
الزراعة	16	%4	3 925	%8	9 832	%6
السياحة	15	%4	2257	%5	8091	%5
الخدمات	75	%19	5324	%11	4811 9	%29
التجارة	18	%5	343	%1	129 3	%1
الصحة	2	%1	114	%0	545	%0
البناء والأشغال العمومية	38	%10	6787	%14	10110	%6
المجموع	397	%100	47.300	%100	1 644100	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتبعاؤها.

هذه المشاريع تأتي من الاتحاد الأوروبي والدول العربية بنسبة 47% و 31% على التوالي من مجموع الاستثمارات خلال عام 1997.<sup>(1)</sup>

ويعتبر قطاع الصناعة من أهم المجالات التي قامت الجزائر فيها بإبرام عقود الشراكة وهذا في مختلف الصناعات مواد البناء، البلاستيك، والمواد الغذائية وقدرت نسبة الصناعة من إجمالي المشاريع بـ 59% وبـ 233 مشروع يليها قطاع الخدمات وذلك بـ 75 عقد ونسبة 29% من إجمالي المبالغ الخاصة بمشاريع الشراكة الدولية.

أما قطاع الزراعة باعتباره من بين القطاعات الإستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني فقد حظي باهتمام الجزائر ولو بنسبة ضئيلة حيث بلغ عدد المشاريع المتجهة نحو هذا القطاع 16 مشروع وبنسبة 4% فيما حصل قطاع التجارة على 18 مشروع ونسبة 5% وقطاع البناء على 38 مشروع ونسبة 10% أما قطاع الصحة فقد حظي باهتمام ضئيل حيث مثل نسبة 1% من إجمالي المشاريع.

(1) د. صياء مجيد الموسوي، الحدائق والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 113.

## الفصل الثاني: تطور معالمة التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

وقد وصلت الجزائر في جلب مشاريع الشراكة الأجنبية حيث حققت سنة 2000 تطور كبير في إبرام مشاريع جديدة مع مجموعات دولية مختلفة والجدول التالي يوضح مشاريع الشراكة المختلفة المبرمة مع دول العالم خلال سنة 2000.

جدول رقم (11-2) مشاريع الشراكة المبرمة مع مختلف الدول سنة 2000.

البلدان	عدد المشاريع	نسبة	مناصب العمل	النسبة	المبلغ الإجمالي للمشاريع الوحدة: 10 دج	النسبة
ألمانيا	4	/	3983	/	3036	/
بريطانيا	4	/	98	/	260	/
إسبانيا	3	/	95	/	133	/
بلجيكا	1	/	30	/	71	/
فرنسا	27	/	1982	/	10768	/
هولندا	9	/	55	/	129	/
إيطاليا	5	/	134	/	158	/
تركيا	7	/	686	/	846	/
السويس	2	/	140	/	90	/
الشيير	1	/	53	/	744	/
لكسمبورغ	1	/	35	/	4724	/
أوكرانيا	1	/	14	/	8	/
مجموع الدول الأوروبية	57	/	7305	/	20967	/

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

البلدان	عدد المشاريع	نسبة	مناصب العمل	النسبة	المبلغ الإجمالي للمشاريع الوحدة: 10 دج	النسبة
مصر	6	/	1275	/	17799	/
الأردن	3	/	404	/	6482	/
العربية السعودية	1	/	60	/	91	/
تونس	7	/	359	/	672	/
العراق	2	/	47	/	60	/
اليمن	2	/	833	/	1079	/
البحرين	1	/	64	/	750	/
فلسطين	1	/	23	/	73	/
مجموع الدول العربية	29	29,0	3171	27,1	27110	52,3
السنغال	1	/	6	/	0,1	/
مجموع الدول الأفريقية	1	/	6	/	0,1	/
الصين	6	/	579	/	878	/
مجموع الدول الآسيوية	6	6,0	579	4,9	878	1,7
و.م.أ	4	/	527	/	1604	/
كندا	3	/	107	/	1262	/
المجموع الكلي	100	100	11696	11696	51826	100

Source: A.Psi

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول الأوروبية لازالت تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمشاريع الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع دول العالم خلال سنة 2000 بنسبة 57% من الاجمالي وتحتل فرنسا المرتبة الأولى على مستوى الدول الأوروبية من حيث عدد المشاريع المبرمة بعدد 27 مشروع بنسبة 47% من الاجمالي يليها في ذلك الدول العربية بـ 29 مشروع بنسبة 29% فيما تتسم المشاريع المبرمة مع الدول الأفريقية بالضالة حيث تكاد تكون منعدمة فقد بلغ عدد المشاريع مشروع واحد بنسبة 1% من الاجمالي أما الدول الآسيوية فقد بلغ عدد مشاريعها 6 مشاريع مبرمة أساسا مع الصين في حين بلغ عدد المشاريع المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بـ 4 مشاريع وكندا بـ 3 مشاريع .

## الفصل الثاني: تطور معالم التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري

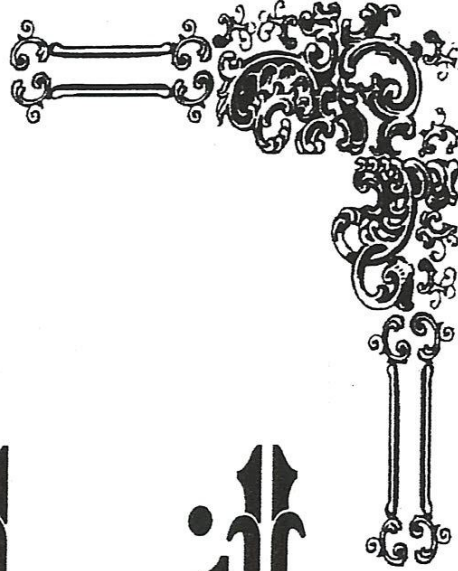
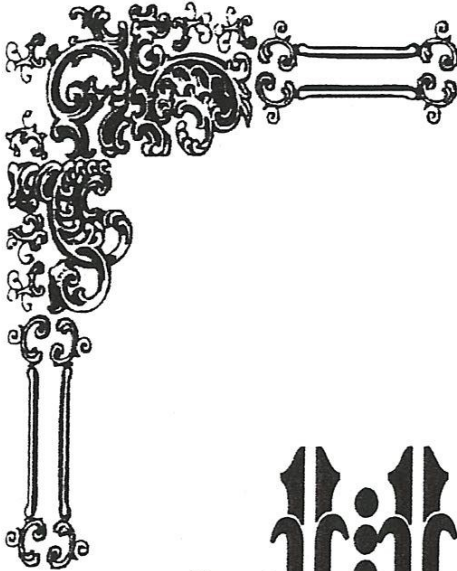
### خلاصة الفصل الثاني.

من خلال ما سبق يمكن القول أن فترة السبعينات كانت فترة تشكل المديونية الخارجية للجزائر لان هذه الفترة شهدت تصنيعا وتنمية مكثفين حيث بلغ الشكل الإجمالي لرأس المال الثابت نسبة 50% من

مدا خيل البلاد من العملة الصعبة، وبحلول عقد الثمانينات تم العدول عن سياسة التصنيع التي عرفتھا المرحلة السابقة وعرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تغيرات عميقة لصالح قطاعات أخرى مثل القواعد الهيكلية، كالطرق وبرامج السكن وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع انخفاض أسعار البترول، وبذلك ازداد عبئ المديونية في النصف الثاني من الثمانينات حيث انتقلت من 18,374 مليار دولار إلى 27,858 مليار دولار.



أما عقد التسعينات فقد عرف انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة شجع على قنم (إ.ج.م) إليها حيث بلغ إجمالي التدفق في سنة 1999، 400 مليون دولار منها 320 مليون دولار لقطاع النفط و 80 مليون دولار للقطاعات الأخرى وهو ما يعني أن التمويل الخارجي للجزائر أصبح يعتمد على مصدرين هما القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي.





# الفصل الثالث

تطبيق مؤشرات التقييم  
على حالة الاقتصاد  
الجزائري



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### المقدمة:

تلجأ الدول النامية و منها الجزائر في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة إلى التمويل الخارجي كأداة أو وسيلة أساسية لكسر حلقة التخلف و العجز في مواردها الذاتية كما تعمل عادة على استخدام هذه الأموال لتعزيز مؤشرات التقدم في اقتصادياتها.

و من هنا فانه عند تناولنا لموضوع تقييم أداء التمويل الخارجي سيتطلب تقييم الأداء الاقتصادي للدولة لان التمويل الخارجي موجة لغرض خدمة الاقتصاد و تحقيق هدف التنمية المنشودة (زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي) و من ثم فتقييم أداء التمويل الخارجي يمكن استنباطه من مدى نجاح أو إخفاق الدولة في تحقيق التنمية و لأجل القيام بهذه العملية التقييمية لابد من الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها كمعيار لقياس مدى نجاح الدولة في الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل .

و يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى التمهيد لاختيار مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء التمويل الخارجي و تطبيقها على حالة الاقتصاد الجزائري بعد التعرف على طبيعتها و كيفية التوصل إليها و الدلالة التي يعكسها كل مؤشر الأمر الذي يتطلب اختيار المؤشرات المعنية على أساس اتجاهين حيث يتمثل الاتجاه الأول في المؤشرات المتعلقة بزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد و تقييم مسار التنمية الاقتصادية و تقديم دلالات حول استقلاله الاقتصادي في حين ينصب الاتجاه الثاني في تعقب مسار المؤشرات الاتجاهية ذات العلاقة بأداء المنعيرات الاقتصادية الكلية التي تستند إليها مؤسسات التمويل الدولي و منها صندوق النقد الدولي في تقييم مسار التمويل.

و يأتي أساس التميز بين نوعي المؤشرات في كون النوع الأول من المؤشرات يبحث في الدلالات الخاصة باتجاه الاقتصاد المعني و تعزيز القدرة الذاتية و جدوى التمويل في التقليل من التبعية الاقتصادية لا تعميقها، زيادة قدرة الاقتصاد على توفير موارده الادخارية الضرورية لعملية التنمية.

في حين أن النوع الثاني من المؤشرات و هي المستمدة من معايير التقييم التي تعتمدها مؤسسات التمويل الدولي و لاسيما صندوق النقد الدولي فهي تنصب في تقييم قدرة الاقتصاد الممول في خدمة تمويله الخارجي سواء أدى هذا إلى تعميق أو تحقيق التبعية الاقتصادية.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

و سيكون من جملة أهداف الدراسة التوصل إلى استنتاج حول الفرق بين نتائج المؤشرات المختارة (مؤشرات الانطلاق التتموي المستمدة من أدبيات التنمية الاقتصادية و مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي التي تتبعها مؤسسات التمويل الدولي) كما يمكن الاستدلال من هذه المؤشرات للإجابة على احد التساؤلات المهمة المطروحة في هذه الدراسة ألا و هي.

(إلى أي مدى ساعد التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة على احداث التنمية المستقلة في الجزائر ) وصولا إلى وضع استنتاجات محددة حول معرفة مدى نجاح الاقتصاد الجزائري في الاعتماد على هذا النوع من التمويل .

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: بعض الحقائق الاتجاهية في البلدان النامية ذات الحاجة التمويلية :  
تعاني معظم البلدان النامية من مشكلة ضالة معدلات الادخار و عدم كفايتها لتمويل عملية التنمية فالدخل منخفض لغالبية السكان و تكاد لا تكفي لسد الحاجات الضرورية أما طبقة الأغنياء وأصحاب الامتيازات فتتميز بارتفاع نفقاتها البذخية والكمالية كما تتميز هذه البلدان بارتفاع نفقاتها الحكومية الجارية و كذا ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع و الأمن في الوقت الذي لم تتمكن فيه هذه البلدان من زيادة حصيله الضرائب لتغطية النفقات الحكومية المتزايدة.

كما تشترك أيضا في ظهور اتجاهات معينة في أداء بعض المؤشرات الكلية عند إخفاقها في إدارة اقتصادياتها بالشكل الذي يجنبها الحاجة إلى مزيد من التمويل الخارجي و يسعى هذا الجزء من الدراسة لاستعراض مجموعة من الخصائص الاتجاهية في الاقتصاديات النامية حتى يمكن الوصول لاختيار المؤشرات الملائمة لتقييم أداء التمويل الخارجي .

### أولاً: الحقائق التنموية للبلدان النامية .

لعل أهم الخصائص التي تتسم بها الدول النامية هي انخفاض مستوى الدخل الوطني فيها ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل وهي مسألة نسبية وليست مطلقة<sup>(1)</sup>، أي أنها مقامة على مقارنة الدخل الوطني في مجموعة من البلدان بالنسبة لمجموعة أخرى وهذا ما تؤكد المعطيات الرقمية حيث بلغ إجمالي الدخل العالمي لسنة 2000 (31 تريليون دولار) تحقق إنتاج نحو أكثر من 25 تريليون دولار في الدول المتقدمة بينما كان أقل من 7 تريليون دولار في الدول النامية.

وبأخذ توزيع السكان بين الدول المتقدمة و الدول النامية في الاعتبار تجد أن 15% من سكان العالم يتمتع بنحو 80% من إجمالي الدخل العالمي بينما يحصل 85% من سكان العالم على 20% من إجمالي الدخل العالمي ولا يقتصر الأمر في الدول النامية على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني فقط ولكن يمتد أيضا إلى انخفاض معدل نموه مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الداخلية بينها وبين الدول المتقدمة بصفة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1999 قدر معدل النمو في متوسط الدخل 1,5% أما الدول المتقدمة المرتفعة الدخل فبلغ 2,1% سنويا<sup>(2)</sup> .

(1) عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 31-32.

(2) د. محمد عبد العزير عجمية، السمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 18.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

إن انخفاض مستوى الدخل الوطني في الاقتصاد النامي ينطوي على خاصية هيكلية أخرى تتمثل في اختلال الهيكل الإنتاجي إذ يمثل القطاع الأول (الزراعي والاستخراجي) أهمية كبيرة في تكوين الناتج القومي حيث يشكل الناتج المحلي المتولد من القطاع الزراعي ما يقرب من نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية ، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى وفقا لدرجة التقدم التي تصل إليها الدولة ، فوفقا لبيانات عام 1993 مثل الإنتاج الزراعي نحو 37% من إجمالي الناتج المحلي للدول منخفضة الدخل و12% في الدول المتوسطة الدخل وذلك مقابل 3% فقط من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة كما يستوعب هذا القطاع النسبة العظمى من الأيدي العاملة .

إذ بلغ حجم العاملين في القطاع الزراعي نحو ثلاثة أرباع القوة العاملة في الدول النامية في حين يعمل في القطاع الصناعي نحو 10-20% من إجمالي القوى العاملة وبنحو 10-20% أيضا في قطاع الخدمات وتهدف البلدان النامية في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى تصحيح اختلال هيكلها الإنتاجي وتصحيح الاختلال يتضمن انتقال الأهمية النسبية من القطاع الأول إلى القطاع الثاني ثم القطاع الثالث<sup>(1)</sup>.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى نموذج نظري مؤداه أن الأهمية النسبية للقطاع الثالث تزداد مع تطور المجتمع فمع زيادة متوسط دخل الفرد يتغير هيكل الطلب أي تتخفف الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من حيث مساهمتها في تكوين الناتج، إلا أن ذلك يقتضي بالضرورة ارتفاع القيمة المطلقة للنانجين الزراعي و الصناعي<sup>(2)</sup> ويعد أن يصل الاقتصاد ومتوسط دخل الفرد إلى حد معين يحدث تغيير في هيكل الطلب تجاه المزيد من الخدمات أي يرتفع الطلب على الخدمات الصحية و التعليمية و الخدمية ومن ثم تزداد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات .

إن واقع البلدان النامية يختلف عن هذا التحليل إذ يمثل قطاع الخدمات في البلدان النامية أهمية نسبية كبيرة تفوق القطاع الصناعي إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الاقتصاديات قد حققت خطوات إنمائية أي أن زيادة نسبة قطاع الخدمات لم يصاحبها تطور أهمية القطاع الصناعي وإنما تمركز القوة العاملة في هذا القطاع ناتج عن ارتفاع حجم البطالة في القطاع الزراعي ونتيجة لانعدام فرص العمل في القطاع الصناعي تتجه الأيدي العاملة لقطاع الخدمات الذي لا يوجد سبيل سواه.

<sup>(1)</sup> R.E.Ronthorn and J.R Welles, the industrialization and foreign trade(cambridge university press, 1987,p 37.

<sup>(2)</sup> Hollis chenery and M.syrain. pattern of development 1950-1970, London, ex ford, university press, 1997, p

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

و الجدول (1-3) : يوضح الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية و المتقدمة في سنوات مختارة (1965-1998).

البلدان	1965	1973	1980	1982	1990	1998
البلدان النامية						
الزراعة	31	26	20	19	17	14
الصناعة	29	33	38	36	36	34
الخدمات	40	41	42	45	46	53
البلدان المتقدمة						
الزراعة	5	5	4	3	4	3
الصناعة	40	39	38	36	37	32
الخدمات	55	56	58	58	59	65

المصدر : البنك الدولي- تقرير التنمية في العالم 1985- مصدر سابق ص 143

2- UNDP-United Nation development Program Emen Development Report  
1993 and 2000 N.Y Oxford 1993 P 178 and 2000 P 209

ويقف وراء هذه المظاهر الإتجاهية للبلدان النامية عامل حاسم هو انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي حيث يلعب هذا العامل أهمية حيوية في تحقيق والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية وبدون الاهتمام بتراكم هذا العنصر يصبح تحقيق الجوانب الأخرى المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية أمرا صعبا (1).

ويمكن بيان أهمية دور تكوين رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الصيغتين

التاليتين:

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{معدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي}}{\text{المعامل الحدي لرأس المال/الناتج}}$$

$$\text{معدل نمو دخل الفرد} = \frac{\text{معدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي}}{\text{المعامل الحدي لرأس المال/الناتج}} - \text{معدل النمو في السكان}$$

(1) محمد علي الليثي، للتنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974، ص 76.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

ونظرا لأن التحسن في المعامل الجدي لرأس المال يكون بطيئا في معظم الدول النامية فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو دخل الفرد يتوقف بالدرجة الأولى على معدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وهذا ما يجعل معظم الاقتصاديين يؤكدون على اعتبار تكوين رأس المال العامل الحاسم في تحديد مستوى الدخل الوطني.<sup>(1)</sup>

ومن المعروف أن الدول النامية تعاني من انخفاض معدل التكوين الرأسمالي بشقيه المادي و البشري فهي من جهة تعاني من انخفاض مستوى الاستثمار في المعدات و الآلات والأصول الثابتة ومن جهة أخرى تعاني من انخفاض مستوى الاستثمار البشري الموجه لترقية القدرات والمهارات ومعارف القوى العاملة البشرية.

و الجدول التالي يوضح التناقص في مستوى التكوين الرأسمالي في البلدان النامية بالمقارنة مع مستواه في البلدان المتقدمة وذلك من خلال نسبة إجمالي رأس المال الثابت إلى الناتج الوطني.

### جدول رقم (2-3)

معدل للتراكم الرأسمالي في بعض البلدان النامية و المتقدمة للمدة: 1970-1998.

السنة	70	75	80	85	90	95	96	97	98	البلد
تنزويلا	23	25	25	18	15	17	16	18	19	
الأرجنتين	25	26	34	13	14	18	18	20	20	
الشرى	15	18	17	19	25	25	26	26	26	
مصر	10	26	12	29	28	19	18	19	21	
الهند	15	17	19	21	23	24	23	23	-	
الأرين	13	23	38	19	29	31	31	29	-	
اليابان	35	36	32	27	32	28	30	28	-	
أستراليا	28	20	25	27	25	23	23	24	24	
إسبانيا	29	29	25	19	25	21	21	21	21	

المصدر: إعداد الجدول استنادا إلى المصدر الآتي :

IMF, International Financial Statistics, Year Book ,1999

(1) د. سيد اللباب، عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 164.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

إن هذه الاختلالات الهيكلية على مستوى اقتصاديات الدول النامية تترك إمتداداتها الكمية و النوعية على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد النامي حيث توجد علاقة وثيقة بين هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل التجارة الخارجية فكلما كان الهيكل الاقتصادي متطورا في مكوناته الأساسية وبشكل متناسب انعكس ذلك إيجابيا على هيكل تجارته الخارجية.(1)

وبما أن البلدان النامية تعاني من إختلال هيكلها الإنتاجي فهذا سينعكس حتما في اختلافات هيكل تجارته الخارجية تتميز غالبية البلدان النامية بأنها اقتصاديات أحادية الجانب تتركز صادراتها في مادة أولية واحدة أو أكثر و تشكل المواد الأولية نسبة عالية من إجمالي صادراتها على عكس الدول المتقدمة التي تتميز بتنوع هيكل صادراتها (2).

وعلى عكس هيكل الصادرات التي تتميز بالتركيز الشديد على سلعة واحدة يتميز هيكل الإستيرادات، للبلدان النامية بالتنوع الشديد إذ تستورد هذه البلدان مجموعة مختلفة من السلع (المواد الغذائية ، السلع المصنعة ) وذلك نتيجة لعدم قدرة هذه الدول على توفير هذه المجموعة السلعية محليا و هو ما يجعلها عرضة لتأثير الصدمات الخارجية و خير دليل على ذلك ما تعرضت له هذه الدول على اثر أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال حقبة السبعينات.

حيث تعرضت قيمة صادرات هذه البلدان من المواد الخام و المواد الأولية للقلبات العنيفة سواء من حيث الحجم أو القيمة كما اتجهت وارداتها للتزايد المستمر تحت تأثير عجز بنيانها الإنتاجي المحلي و التضخم الذي ساد السوق الرأسمالية العالمية.

و بفعل سيطرة الاحتكارات الدولية على اتجاهات الأسعار العالمية و لأجل تقادي هذه الصدمات عملت هذه الدول على استنزاف احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية كما مارست عمليات ضغط على وارداتها لكن سرعان ما انكشفت المخاطر الانكماشية لهذه السياسة على النمو الاقتصادي وتدهوره فحادت عنها و لم تجد حلا مريح سوى اللجوء للاقتراض الخارجي مما أدى إلى تراكم سريع و مذهل لديون الخارجية على هذه الدول (3).

(1) منصور الراوي، اتجاهات التجارة الخارجية في العراق، مجلة لتجارة، العدد3، سنة 1976، ص 26.

(2) د. نجيب نجم الدين، البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، مرجع سابق، ص87.

(3) د. مرزقي زكي، الاقتصاد العربي لعب العسار، مرجع سابق، ص 177.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

ومن العرض السابق يمكن الاستنتاج أن فعالية التمويل الخارجي بوصفه مصدر تمويلًا للتنمية في ترك الآثار الإيجابية على الأداء الاقتصادي التنموي للاقتصاد النامي يتمثل في ظهور اتجاهات معاكسة للخصائص السالفة الذكر.

ثانياً: الحقائق الاتجاهية على المستوى الاقتصادي الكلي في البلدان النامية ذات الحاجة التمويلية العالية:

يستند هذا الجزء من الدراسة إلى دراسات أجراها صندوق النقد الدولي لتشخيص اتجاهات متغيرات اقتصادية مختارة في مجموعة من البلدان النامية ذات الحاجة التمويلية العالية ومقارنتها بنفس المتغيرات في بلدان نامية أخرى لم تضطر إلى اللجوء إلى الصندوق للتمويل خلال مدة زمنية معينة ويكمن الغرض من هذه المقارنة انتقاء بعض المؤشرات الكلية ومتابعتها في البلدان النامية التي اختارت الاعتماد على التمويل الخارجي وذلك للوصول إلى استنتاجات محددة لتقييم أداء التمويل الخارجي من حيث تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

هذه الدراسات تقوم على تحري سلوك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة الثلاث سنوات السابقة لطلب التمويل من الصندوق مع الأخذ في الحسبان أن البلدان التي لم تضطر إلى اللجوء إلى الصندوق تشترك مع البلدان الأخرى في نفس البيئة الخارجية (1).

ويلاحظ من استنتاجات هذه الدراسات أن تقييم التطورات الاقتصادية خلال السنوات السابقة لإعلان هذه البلدان حاجاتها إلى التمويل الخارجي ومقارنتها مع مجموعة الدول التي لم تكن في حاجة لهذا التمويل أن هناك حداً فاصلاً بين سلوك الأهداف الكلية وهذا الحد الفاصل يفيد في التعامل مع أصول الاختلال الكلي الذي قاد إلى طلب التمويل الخارجي (2).

والجدول التالي يوضح تطور اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة خلال مدة السنوات الثلاث السابقة لطلب التمويل الخارجي.

(1) Monis, Goldestien and pieter montiel, evaluating found stalulization programs. IMF, Staff papers, Gune 1986, p 305.

(2) Susan Schadler, economic adjustment and reform in low income countries. IMF, 1999, p5.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

جدول رقم (3-3) المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي للمجموعتين :

المؤشر	المجموعة التي لجأت لطلب التمويل	المجموعة التي لم تلجأ لطلب التمويل
ميزان المدفوعات الكلي % من GDP	2,9-	0,5
الحساب الجاري % من GDP	6,6-	3,9-
الاحتياطيات الدولية الرصيد من الإستراتادات	2,4	5,2
التضخم	148,3	20,1
معدل نمو نصيب الفرد من GDP	0,5	1,9
الاستثمار % من GDP	23,3	24,6
معدل سعر الصرف الحقيقي	5,2	2,6

المصدر : تم إعداد الجدول استنادا إلى بيانات المصدر الآتي :

- Jullo A Santaeva Stylized Facts Before IMF supported macro economic Adjustment IMF stoff Papers Vol23 N°3, Septmber, 1996,P 512

من خلال الجدول نلاحظ تدهور وضع ميزان المدفوعات للبلدان التي لجأت للتمويل الخارجي حيث بلغ العجز (2.9%) من GDP مقارنة مع (0.5%) من GDP للدول التي لم تلجأ لطلب التمويل وعادة ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على تطور خزينة الاحتياطيات الأجنبية إذ سجل المتوسط العام للاحتياطيات الأجنبية (2.4) شهر من الإستراتادات للسنوات الثلاث التي تسبق الحاجة إلى التمويل الخارجي مقارنة مع (5.2% شهر من الاستراتادات) بالنسبة للمجموعة الثانية .

كما يظهر الجدول التدهور الحاد في الحساب الجاري قبل طلب التمويل الخارجي حيث بلغ نسبة (-6.6%) بالنسبة للمجموعة الأولى مقابل (-3.9%) للمجموعة الثانية.

كذلك أظهرت المقارنة مع المتغيرات الأخرى اختلافا ملحوظا وهذا واضح في مؤشر التضخم حيث سجل معدل (148%) للمجموعة الأولى مقارنة مع (20.1%) للمجموعة الثانية.

وكذلك تماشيا مع المنطق الاقتصادي فإن معدل نمو نصيب الفرد من GDP بلغ نسبة منخفضة إنخفاضا واضحا في المجموعة الأولى إذ بلغ (0.5%) مقارنة مع (1.9%) للمجموعة الثانية.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

وبالانتقال للمتغيرات الخارجية المختارة للمقارنة نجد أن نسبة التبادل الخارجي سجلت انخفاضا متراكما على امتداد السنوات الثلاثة السابقة لطلب التمويل الخارجي معدلا عاما بنسبة (- 0.8%) للمجموعة الأولى مقارنة مع التحسن لدى المجموعة الثانية وبنسبة (3.4%).

أما معدل نمو أسواق الصادرات فنجد أنه بلغ خلال السنة الثالثة التي سبقت طلب التمويل الخارجي معدلا أعلى بقليل في المجموعة الأولى منه في المجموعة الثانية (3.8 بالمقارنة 3.5)<sup>(1)</sup>، إلا أنه تدهور على امتداد الزمن بالنسبة للمجموعة الأولى ليكون المتوسط العام متساوي تقريبا بين المجموعتين والجدول الآتي يوضح تغيرات بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع الخارجي .

### جدول رقم ( 3-4 ) المؤشرات الخاصة بالقطاع الخارجي للمجموعتين

المؤشر	المجموعة الأولى	للمجموعة الثانية
معدل التبادل الخارجي	0,8-	3,4
معدل نمو أسواق الصادرات	3,4	3,5
معدل خنمة الدين % من للصادرات	24,4	14,1
الديون الخارجية % من GDP	54,6	33,6

المصدر : تم إعداد الجدول استنادا إلى بيانات المصدر الآتي :

Jullo A.Santaella Stylized Facts Before IMF supported Macro Economic Adjustment OpCit P516.

<sup>(1)</sup> IBID p. 517.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

كما قامت الدراسة كذلك بتحليل سلوك متغيرات السياسة الاقتصادية النقدية و المالية و أسعار الصرف الاسمية و التي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (3-5) المؤشرات الخاصة بالقطاع المالي و النقدي للمجموعتين :

المؤشر	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
الموازنة العامة % من GDP	- 7,6	- 5,9
معدل الإئتمان المحلي إلى الحكومة	221,36	33,4
التوسع النقدي (% التغيير السنوي )	132,5	27,2
التوسع المحلي الكلي	721,2	- 19,6
سعر الصرف الفعال الاسمي	- 5,06	- 2,4

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف اتجاهات المؤشرات النقدية و المالية للمجموعتين حيث نلاحظ ضعف أدائها بالنسبة للمجموعة الأولى مقارنة بالمجموعة الثانية .

ومن خلال العرض السابق للدراسات التي أعدها صندوق النقد الدولي لتكوين الرؤية الواضحة حول الحقائق الإتجاهية في الاقتصاديات النامية ذات الحاجة التمويلية العالية فإنه يمكن الاستنتاج أن بعض مسارات المؤشرات التي تبناها التحليل مثل (الموازنة العامة ، معدل الائتمان المحلي إلى الحكومة ) تبدو قوية بشكل كافي في تعقب الحاجة إلى التمويل الخارجي وتقييم أدائه و المبحث الموالي سيتناول اختيار مجموعة من المؤشرات لغرض التقييم.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: المؤشرات المختارة لغرض التقييم.

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى التمهيد لاختيار مجموعة من المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم أداء التمويل الخارجي التي تحصل عليه الجزائر، وإدارته لسد فجوة مواردها المحلية الأمر الذي يتطلب إختيار المؤشرات المعنية على مستويين، المستوى التنموي ومستوى الاقتصادي الكلي، ويتم استعراض هذه المؤشرات كما يلي:

أولاً : المؤشرات المتعلقة بالبعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي

I- مؤشر القابلية الاستيرادية :

يقصد بالقدرة الذاتية للاستيراد مدى كفاية موارد الدولة المتاحة من النقد الأجنبي الذي تحصل عليه من مصادرها الوطنية المختلفة، مع استبعاد القروض و التحويلات الخارجية في تمويل وإيراداتها المختلفة , ويمكن قياس القدرة الذاتية للدولة على الاستيراد من خلال القانون الآتي :

$$C_i = \frac{(X) - (D + P)}{P_i}$$

حيث:

$C_i$  : القدرة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد.

$X$  : حصيللة الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة.

$D$  : مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد)

$P$  : تحويلات الأرباح للخارج.

$P_i$  : سعر الوحدة من الواردات.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه كلما ارتفعت مدفوعات خدمة الدين الخارجي , كلما ضعفت القدرة الذاتية للبلد على الاستيراد و يمكن إظهار ذلك بوضوح من خلال قياس نسبة المدفوعات إلى إجمالي الاستيراد حيث تدل هذه النسبة على زيادة في الاستيراد , لو كان هناك غياب أعباء خدمة الديون وعليه كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على تفاقم المشكلة. (1)

(1) د. رمزي زكي, الديون والتنمية, دار المستقبل العربي, القاهرة, ط 1, 1985, ص 133

د. علي مهده , الادخار ودوره في التنمية , منشورات وزارة الثقافة , الجمهورية العربية السورية , دمشق 1996 , ص 33

### 2- مؤشر الادخار المحلي:

يعكس هذا المؤشر مدى تأثير رأس المال الأجنبي على الادخار المحلي بالبلدان المقترضة عبر الزمن فالأعباء المترتبة على عملية الاقتراض قد تؤدي إلى انتقاص الموارد المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات ويمكن قياس مدى هذا التأثير على المدخرات المحلية إذا نسبنا معدل خدمة التمويل الخارجي كنسبة من

( G.D.P. ) إلى معدل الادخار المحلي كنسبة من ( G.D.P. ) و طبقا لهذا المؤشر كلما ارتفعت هذه النسبة دلت على أن معدل الادخار كان من الممكن أن يرتفع في حالة غياب هذه الأعباء. (1)

### 3- مؤشر التحويل الصافي للموارد :

يقيس هذا المؤشر حجم التدفق الصافي للموارد الأجنبية ، أي حجم الفرق بين القروض الجديدة التي حصل عليها البلد و مدفوعات خدمة الدين ( الفوائد + الأقساط ) . و كلما كان هذا الفرق صغيرا كلما دل على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين و التهامها جزءا كبيرا من القروض المحصلة ، و كلما كان هذا الفرق كبير كلما دل على توفير موارد مالية ، جديدة للدولة توجه لتغطية العمليات الاستثمارية . (2)

### 4- مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

يتم حساب هذا المؤشر وفق القانون الآتي:

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{النتاج المحلي الإجمالي}}$$

يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية مستوى الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي وكلما كان هذا المؤشر مرتفع بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثرا بـ " رياح التجارة " على حد تعبير البروفيسور " آرثر لويس " و هذا لا ينفي قدرة التجارة الخارجية

(1) Gerald M. meir , international economics of development theory and policy , opcit, P 118

(2) منشورات المعهد الوطني للتخطيط بالكويت ، 1983 ص 142 .

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

على خلق فوائد لمختلف المشاركين فيها، شرط أن لا يتحول الجزء الأكبر من النشاط الوطني إلى اعتماد شبه كلي على التصدير و الاستيراد كما هي الحال مع الدول المتخلفة و بالأخص مع الدول النفطية. (1)

### 5- مؤشر العجز بميزان المدفوعات :

يشير هذا المؤشر إلى مقدار العجز الممكن أن يحدثه الاعتماد على التمويل الخارجي في ميزان المدفوعات فكلما أدت الزيادة إلى الاعتماد على الخارج إلى زيادة حجم التحويلات إلى الخارج في صورة أرباح و أقساط ، كلما أدت إلى زيادة الواردات بحيث تفوق نسبة الزيادة في هذه التحويلات .

### 6- مؤشر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

يعبر هذا المؤشر على علاقة الدولة التجارية مع العالم الخارجي من ( صادرات + واردات ) وحجم هذا الحيز من حيث الضيق و التوسع و الدول التي يتم التعامل معها. (2)

### 7- المؤشرات الاقتصادية الهيكلية

#### أ- الهيكل السلي للصادرات :

يمثل هذا المؤشر الأهمية النسبية لتركيبية الصادرات السلعية من المواد الأولية و السلع المصنعة و كلما ازدادت أهمية الصادرات المصنعة من إجمال الصادرات دل ذلك على درجة تنوع الصادرات و من ثم مصادر الحصول على الإيرادات و يعد ذلك مؤشرا إيجابيا في صالح التوظيف التنموي لمصدر التمويل الخارجي (3)

#### ب- الاستثمار المحلي كنسبة من GDP :

يعبر هذا المؤشر على اتجاه التغير في بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه ، إذ أن زيادة حجم و نسبة الاستثمار يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة القيمة المضافة و الإنتاجية و تشجيع القوى العاملة ، لذلك يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي في البلدان النامية لما يؤديه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية .

(1) د. أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف و التنمية ، مرجع سابق، ص 62

(2) منشورات المعهد الوطني للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 65 .

(3) صابرين عبد الواحد، المفاضلة بين القروض الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ، ص 89 .

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

ثانيا: المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي

I- المؤشرات المالية والنقدية:

أ- الميزانية العامة كنسبة من GDP :

يعبر هذا المؤشر عن صافي الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة و من خلال التركيز على نسبة الموازنة العامة كنسبة من **GDP** نلاحظ أنه كلما كانت هذه النسبة موجبة دل ذلك على أن هذا المؤشر يعبر عن استقرار اقتصادي (1) .

ب- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات :

يقيس هذا المؤشر مدى تقل حجم خدمة الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات ، و قد أثبتت التجارب أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية لابد أن لا تتجاوز نسبة هذه الأخيرة 50% من حصيللة الصادرات كما أن معدل نمو الدين يجب أن لا تتجاوز معدل نمو حصيللة الصادرات (2) .

ج- معدل نمو عرض النقد:

يتكون عرض النقد من النقود التي تشمل ( العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي الودائع الجارية تحت الطلب غير الحكومية و بالعملة المحلية ) و أشباه النقود التي تتكون من ( حسابات التوفير، الودائع لأجل غير الحكومية ، ودايم المقيمين و بالعملة الأجنبية ) و يجب أن يتلاءم عرض النقد مع حاجة النشاط الاقتصادي لأن التوسع في النشاط الاقتصادي ينبغي أن يرافقه توسع موازي في عرض النقد و إلا تعرض النشاط الاقتصادي إلى التراجع و الركود .

د- التضخم:

يعد معدل التضخم أحد مؤشرات السياسة النقدية و يسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ سياسة الأسعار و سعر الصرف .  
و كلما كان معدل **GDP** أعلى من معدلات التضخم عكس ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار و زيادة الإنتاجية .

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 23 .

(2) د/ رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مرجع سابق، ص 134 .



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### 2- المؤشرات الخارجية:

#### أ- ميزان المدفوعات كنسبة من GDP :

يمثل التغير في مؤشر عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوازن الخارجي كما يمثل أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>(1)</sup>.

#### ب- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات :

يعبر هذا المؤشر عن حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع و الخدمات باعتبار أن حصيللة الصادرات هي المصدر الأساسي لدفع هذه الديون على المدى المتوسط و الطويل و عليه كلما كانت نسبة هذه الديون منخفضة مقارنة مع حصيللة الصادرات كلما دل على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها و تحقيق استقرارها .

#### ج- نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون .

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الديون الخارجية إلى حجم الاحتياطات الدولية للبلد المدين أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب و عملات أجنبية و حسب هذا المؤشر كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية و من ثم قدرة البلد على مواجهة أعباء ديونه في الأوقات الحرجة.

باعتبار أن هذه الاحتياطات تكون كخط دفاع تلجأ إليه الدولة حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات و نظرا لأن حجم الاحتياطات التي يملكها البلد هي دالة في مستوى دخله و تقدمه الاقتصادي كما أن الاحتفاظ بتلك الاحتياطات ينطوي على كلفة فإن الأمر الغالب هو أن حجم ما تملكه البلدان المتخلفة من الاحتياطات الدولية يكون ضئيلا<sup>(2)</sup>.

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص 24

(2) رمزي زكي ، الاقتصاد، العربي تحت الحصار ، مرجع سابق ص 139 .

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

د- تغطية الاحتياطات الدولية للإستيرادات شهريا .

و هو أحد المؤشرات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تقييم الأداء الاقتصادي و يعبر هذا المؤشر على عدد الأشهر التي يمكن سداد قيمة الواردات فيها من قيمة الاحتياطات الدولية بالأسعار الجارية للواردات .

من خلال استعراض المؤشرات السابقة نستنتج أن الهدف من تطبيق هذه المؤشرات على الاقتصاد الجزائري هو محاولة تكوين تصور واضح حول الجدوى الاقتصادية لتوظيف التمويل الخارجي بوصفه يمثل القناة الأساسية لاستكمال العجز الحاصل في المدخرات المحلية و مدى استفادة الجزائر من الاعتماد على هذا النوع من التمويل في النهوض باقتصادها و تحقيق أهداف التنمية المنشودة .

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### المبحث الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الإقتصاد الجزائري

بعد أن أستعرض المبحث السابق من هذا الفصل طبيعة المؤشرات التي أختيرت لتقييم أداء التمويل الخارجي وكيفية التوصل إليها والدلالة التي يعكسها كل مؤشر من هذه المؤشرات، سنركز في هذا المبحث على تحليل نتائج تقييم أداء التمويل الخارجي للإقتصاد الجزائري وسيتم التحليل من خلال، تقسيم مدة البحث (1980-2000) إلى مدتين تشمل الأولى الفترة (1980-1990) وهي الفترة التي شهدت إعتقادا نسبيا أكبر على القروض الخارجية مصدرا للتمويل، أما الفترة الثانية (1990-2000) وهي المدة التي شهدت تحولا نسبيا نحو (إ. ج. م) كمصدر للتمويل الخارجي، ثم نقوم بمقارنة النتائج إستنادا إلى المؤشرات المختارة لغرض التوصل إلى نتائج ذات دلالة إقتصادية حول جدوى الإعتماد على التمويل الخارجي.

### أولاً: المؤشرات المتعلقة بالبعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي

#### 1- مؤشر القابلية الاستيرادية:

بلغ مؤشر القابلية الإستيرادية الذاتية لسنة 1980 76% أما الطاقة الاستيرادية المقترضة فبلغت 24% وتعتبر هذه النسبة المرتفعة على الطّعة الجيدة للإقتصاد في مواجهة حاجاته الاستيرادية بموارده الذاتية وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة وارتفاع حجم احتياطات الصرف وبعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 عرف هذا المؤشر تدهورا كبيرا وارتفعت نسبة الطاقة الاستيرادية المقترضة، وبلغت نسبة هذا المؤشر كمتوسط لعقد التسعينات نسبة 59 وهي نسبة منخفضة تشير إلى أن ما يقارب نصف الاستيرادات أصبح يغطي بالاقتراض الخارجي.

#### 2- مؤشر الادخار المحلي:

بلغ مؤشر الادخار المحلي نسبة 26,8% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1988 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 28% سنة 1993 في مقابل نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 18,78% وهذا يعني أنه في ظل غياب لأعباء ديون خارجية كانت هذه النسبة ستوجه إلى تكوين ادخار محلي وفي سنة 1994 بلغت نسبة الادخار من GDP 34,8% مقابل انخفاض نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الاجمالي إلى 10,11% وهو ما يعكس وضعية جيدة لصالح إرتفاع الادخار المحلي وإنخفاض نسبة الأعباء الخارجية كنسبة من GDP، أما في سنة 2000 فحقق مؤشر الإدخار نسبة 34,8% مقابل نسبة أعباء خدمة الديون 8,33% ومن ثم يمكن الاستنتاج أن هذا المؤشر

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

يتطور لصالح زيادة نسبة الإيداع المحلي كنسبة من GDP على حساب الأعباء الخارجية وهي وضعية جيدة عرفها عقد التسعينات أي فترة (ا.ج.م).

### 3- مؤشرات التحويل الصافي للموارد:

يقيس هذا المؤشر الفرق بين القروض الجديدة ومدفوعات خدمة الدين وكلما كان الفرق صغير كلما دل على زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين وهو ما ينطبق على حالة الإقتصاد الجزائري خلال مدة الدراسة حيث بلغت قيمة التحويلات كما يلي:

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التحويلات	1.56	1.81	1.53	1.29	1.39	1.14	1.40	1.12	0.88	1.06	1.06	0.70	0.79

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر ظل يحقق قيم متقاربة خلال الفترة الأولى والثانية وتعكس هذه القيمة ضخامة حجم التحويلات الخارجية.

### 4- مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

بلغ معدل الانكشاف الاقتصادي كمتوسط لفترة الثمانينات نسبة 51% وتعتبر هذه النسبة المرتفعة على تأثر الإقتصاد الوطني بالتطورات الاقتصادية الدولية، في حين عرف هذا المؤشر انخفاض نسبي في عقد التسعينات حيث بلغت نسبته كمتوسط لهذا العقد 45,78% ورغم هذا الانخفاض النسبي لقيمة هذا المؤشر إلا أنه لا يزال يعبر عن تأثر بالعالم الخارجي ومن ثم يمكن القول بالنسبة لهذا المؤشر أنه حقق نتائج متقاربة للفترتين فترة القروض الخارجية وفترة (ا.ج.م) رغم التحسن النسبي لصالح الفترة الثانية.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### 5- مؤشر العجز بميزان المدفوعات:

حقق هذا المؤشر نتائج متذبذبة بين فائض وعجز إرتباطا بتغير أسعار البترول بإعتباره يمثل المصدر الأكثر أهمية للنقد الاجنبي حيث بلغت قيمة العجز الذي حققه هذا المؤشر 352 مليون دولار سنة 1987 ليعود ويحقق فائض مقداره 960 مليون دولار سنة 1988. أما عقد التسعينات فقد شهد هو الآخر تذبذب هذا المؤشر نوضحه كما يلي: (الوحدة مليار دولار)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	0.526	-0.675	-0.388	-4.36	6.3	-2.1	1.16	-1.74	-2.36	5.57

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام نشره رقم 26. 1995.

ما يمكن قوله على هذا المؤشر هو أنه ظل يحقق تباين خلال الفترتين لكنه شهد تحسن خلال الفترة الثانية.

### 6- مؤشر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

ترتبط الجزائر بعلاقات إقتصادية وتجارية قوية مع الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تدل البنية التجارية الخارجية لعام 1982 على أن 95% من الصادرات الجزائرية موجهة إلى البلدان الرأسمالية المتطورة ( 52% للولايات المتحدة الأمريكية و 2,2% لسائر البلدان ).

وتدل أيضا على أن 89% من واردات الجزائر مصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة في حين أن نصيب البلدان الاشتراكية وسائر البلدان النامية من هذه الواردات هو 4,7% و 6,3%، ويرتبط إلى حد بعيد الوزن الذي يحتله الغرب في التجارة الخارجية الجزائرية بطبيعة الصادرات الجزائرية ( الطاقة ) التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها. (1)

وفي سنة 1988 استحوذت دول أمريكا الشمالية ودول أوربية أخرى ودول الإتحاد الأوربي على نسبة تفوق 86% من حجم التعاملات التجارية مع الجزائر وتنخفض هذه النسبة قليلا إلى 81%

(1) - مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي يظنها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 1987، ص 502.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

سنة 1999 لصالح دول آسيا التي إرتفع نصيب مشاركتها في الواردات الجزائرية من 5.6% سنة 1988 إلى 8.4% سنة 1999.

وتعد مجموعة الدول الأوربية أكبر المجموعات المصدرة للجزائر، حيث بلغت قيمة صادراتها للجزائر سنة 1988 حوالي 5.4 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 73% من حجم الواردات الإجمالية أما في السنوات الثلاثة الأخيرة والتي عرفت حركة تحرير عالية للتجارة الخارجية فكانت نسب التعامل مع دول العالم من حيث الصادرات والواردات على النحو التالي:

جدول رقم (6-3) بنية التبادلات الخارجية حسب المناطق الجغرافية للفترة (1998-2000)

الدول	1998		1999		2000	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإتحاد الأوربي	63,6%	57,1%	67,8%	58,5%	62,7%	58%
الولايات المتحدة الأمريكية	15,3%	10,3%	9,6%	14,1%	13,8%	11,5%
البرازيل	6,4%	/	/	/	6,2%	/
تركيا	6%	4,5%	3,8%	5,6%	6,1%	3,1%
كندا	3,5%	5,6%	4,6%	3,2%	3,3%	3,8%
الدول العربية	2%	/	1,3%	/	1,3%	/

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت للسنوات 1998، 1999، 2000.

من خلال الجدول نستنتج أن الإتحاد الأوربي يحتل مكان الصدارة في التعاملات التجارية الجزائرية سواء من حيث الصادرات أو الواردات وهذا يعني أن مجموعة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا إستعادت مكانتها كشرىك تجاري للجزائر بعدما تراجعت هذه المكانة نسبيا خلال عقد الثمانينات، أما التعاملات مع الدول الغربية فقد ظلت ضئيلة لا تتجاوز نسبة 2% خلال العقدين وما يمكن قوله بصفة عامة أن عقد التسعينات شهد توسع حجم التجارة الخارجية لتشمل التعامل مع مناطق جديدة لم تكن تتعامل معها خلال عقد الثمانينات.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### 7- المؤشرات الاقتصادية الهيكلية:

#### أ- الهيكل السلعي للصادرات:

إن المعاملات التجارية الخارجية تقيس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى، من حيث التبعية أو الاستقلالية، لذلك يجب النظر للموضوع من الزاوية المتعلقة بهيكل كل من الصادرات والواردات، فهيكّل الصادرات واقع تحت هيمنة قطاع المحروقات بنسبة عالية جداً، حيث بلغت نسبة هذا القطاع من إجمالي قيمة السلع المصدرة 97% خلال عقد الثمانينات وظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن منافسة هذه المادة الطاقوية، أما هيكل الواردات فقد تميز بالتوزيع التالي بين سنتي 1980-1984 على الترتيب.

- حصة المواد الإستهلاكية 34%.

- حصة المواد الأولية ونصف المصنوعة 32%.

- حصة مواد التجهيز 35% (1).

أما في عقد التسعينات فكان الهيكل السلعي للصادرات كما يلي:

جدول رقم (7-3): الهيكل السلعي للصادرات للفترة (1998-2000)

الوحدة (النسبة المئوية)

السنوات	السلع	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مشروبات، بيلغ	0,7	1	0,4	1	1	0,5	0,5	0,3	0,2	0,1
مواد الطاقة	96,0	95,3	96,9	95,0	93,5	96,3	96,4	96,5	97,2	97,2
مواد أولية	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1
منتوج خام	0,3	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,1
منتوج نصف مصنع	2,0	2,8	2,1	2,6	3,7	2,8	2,5	2,2	2,1	2,1
تجهيزات فلاحية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,2	0,1	0,1
تجهيزات صناعية	0,6	0,2	0,1	0,2	0,3	0,2	0,1	0,4	0,2	0,2
سلع إستهلاكية	0,4	0,5	0,2	0,7	1,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: collection statistique N° 110 evolution des échanges extérieures de marchandises de 1992 A 2001, P 66.

(1) - د. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 129.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية يسيطر عليه قطاع المنتجات الهيدروكربونية حيث بلغت نسبته من إجمالي الصادرات 97% لعقد الثمانينات و 95,9% كمتوسط لعقد التسعينات في حين تحتل السلع الإستهلاكية المرتبة الأولى على مستوى الواردات الجزائرية يليها في ذلك السلع الوسيطة وهو ما يعبر عن إختلال التركيب السلعي للصادرات ومن ثم تأثر الجزائر بالأوضاع الخارجية وخاصة تغير أسعار البترول في الأسواق العالمية وقد ميز هذا الإختلال العقدين محل الدراسة.

### ب- الإستثمار المحلي كنسبة من GDP:

عرف هذا المؤشر تحقيق نتائج مقاربة خلال الفترتين حيث سجل خلال عقد الثمانينات النسب

التالية:

السنوات	1980	1981	1985	1986	1987	1988
الإستثمار المحلي	39,08%	36,99%	33,18%	33,49%	30,03%	27%
الناتج المحلي الإجمالي						

Source : The world tables 1991

من خلال الجدول يمكن إحتساب متوسط الإستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة

1980-1988 فنجدها 33,29% أما عقد التسعينات فبلغت قيمة هذا المؤشر كما يلي :

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإستثمار المحلي	29%	31,8%	21,3%	32,2%	26,6%	23,3%	26,9%	25,7%
الناتج المحلي الإجمالي								

ومتوسط هذا المؤشر للفترة ( 1993-2000 ) بلغ 27,1% من خلال مقارنة الفترات نلاحظ أن هذا المؤشر كان أعلى نسبيا خلال فترة الثمانينات عن فترة التسعينات و يرجع ذلك للمشاريع الإستثمارية الكبيرة التي تبنتها الخطط التنموية في ذلك العقد ويدل هذا على أن نسبة الإستثمار المحلي من GDP هي أفضل في مدة القروض الخارجية من (أ.ج.م) ذلك لأن هذا الأخير يتضمن عمليات الإدماج و الإحتياز للأصول الموجودة في البلد المضيف فضلا عن الإستثمارات التي يتم إنشائها، فإذا أخذ (أ.ج.م) شكل شراء أصول قائمة فإن هذا يعني خروج بعض المشاريع المحلية المشتراة دائرة الإنتاج الوطني، مما يترتب عنه إنخفاض الإستثمار المحلي ، ومن ذلك نلاحظ أن إنخفاض الإستثمار



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

المحلي (% من GDP) تدل على الأثر السلبي لدخول الإستثمارات على الإيداع المحلي و من ثم الإستثمار.

ثانيا : المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الإقتصادي

### 1- المؤشرات المالية و النقدية

أ- الميزانية العامة كنسبة من GDP :

يشير مؤشر الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود فائض في النصف الأول من عقد الثمانينات حيث بلغ هذا الفائض كمتوسط للفترة (1981-1985) نسبة 3,5% و تحقق هذا الفائض بفضل إرتفاع أسعار النفط بصفة خاصة حيث تمكنت الجزائر من تمويل الإستعاب المحلي المرتفع إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في عام 1986، أبرز الإختلالات الاقتصادية الكلية المحلية حيث بلغت نسبة العجز في الميزانية كمتوسط للفترة (1986-1990) نسبة 2,7% ويرجع هذا العجز أساسا للانخفاض في أسعار البترول الذي يسهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، أما الفترة الثانية فقد شهدت تذبذب هذا المؤشر بين عجز و فائض تأثرا بتغيرات أسعار البترول و بالإصلاحات المالية التي إعتمدها السلطات بغرض التقليل من العجز في الميزانية خاصة منذ 1995 و الجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر :

جدول رقم (3-8) تطور مؤشر الميزانية العامة كنسبة من

GDP خلال الفترة (1991-2000) الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزانية/GDP	-5,47%	-1,25%	-8,7%	-1,9%	0,9%	4,0%	2,9%	-3,6%	-0,3%	9,8%

المصدر: للديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ أن السنوات التي شهدت تدهور هذا المؤشر هي سنة 1993 و 1998 ثم عرف هذا المؤشر تحسن كبير في سنة 2000 نتيجة التحسن المسجل في الربيع البترولي، كما يمكن القول أن هذا المؤشر كمتوسط للفترة (1991-1995) حقق عجز بنسبة 1,086 و حقق فائض للفترة (1996-2000) بنسبة 2,56 من الناتج المحلي الإجمالي وبمقارنة العقدين نجد أن المؤشر حقق فائض في الفترة الأولى بنسبة 0,4 مقابل فائض في عقد السبعينات مقدر بنسبة 0,73 وهي نسب متقاربة للفترتين مع تحسن طفيف للفترة الثانية وهذا يدل على ضعف الأداء المالي لفترة القروض بالمقارنة مع المدة الثانية مدة (إ.ج. م).

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### ب- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة مرتفعة متجاوزة نسبة 50% فهذا يعني أن البلد المدين في وضعية القابلية للتأثر بالتقلبات التي تحدث على مستوى سوق القرض الدولي من حيث تغيرات أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الصرف، تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الواردة والحالة الجزائرية مثلما بينها الجدول الآتي تبرز بوضوح ارتفاع مستوى مدفوعات الدين كحصة من الصادرات.

جدول رقم (9-3) تطور مدفوعات خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات للفترة 1982-2000.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1982	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مدفوعات خدمة الدين الصادرات	29,7	35,8	56,7	53,8	78,4	69,5	66,4	73,9	76,5	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5	39,05	19,8

المصدر بالنسبة للسنوات 1982-1990

Banque Alger : situation de la dette extérieures de l'Algérie(1990-2000),P 6.

Banque d'Algérie,1993

بالنسبة للسنوات 1991-2000

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستوى مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة: 1985-1990 حيث بلغت في المتوسط 60,11% والسنة التي شهدت أقصى ارتفاع خلال هذه الفترة هي سنة 1988 حيث بلغت نسبة 78,4% ويعبر الإتجاه العام لذلك عن إلتزام الديون أكثر من نصف إيرادات الصادرات وقد شهدت هذه النسبة إنخفاض نسبي خلال عقد السبعينات حيث سجلت متوسطا للفترة ( 1991-2000 ) نسبة 48,605% وهو ما يعبر عن تحسن نسبي نتيجة إنخفاض أعباء الديون، كما شهدت سنة 2000 تحسن كبير حيث إنخفضت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات إلى 19,8% ويدل هذا على تحسن معيار السيولة وتعكس هذه النتائج أهمية ( ا. ج. م ) في تخفيض أعباء الإلتزامات الخارجية حيث شهدت الفترة الثانية تقلص هذه الأعباء مقارنة مع فترة القروض الخارجية:

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### ج- معدل نمو عرض النقد

يتكون عرض النقد من مجموع العملة المتداولة والودائع تحت الطلب (M1) مضافا إليها الودائع الادخارية والودائع لأجل (شبه النقود) وهو ما يكون المفهوم الواسع للنقود (M2) وتكون إدارة وتسيير مخزون النقود مرتبطة مباشرة مع الأسعار والسياسة المالية ومعدل الصرف.

وقد عرف هذا المؤشر توسع خلال النصف الأول من الثمانينات على إثر الأزمة النفطية وتفاقم أزمة المديونية شهد هذا المؤشر إنكماش ثم عرف إرتفاع كبير لسنوات 1991، 1992، 1993 حيث بلغت معدلات التوسع على التوالي 21%، 24% و 21.5% على الترتيب ويعود ذلك إلى لجوء الحكومة خلال هذه السنوات الثلاثة إلى التمويل بالعجز والزيادة المفرطة في الإنفاق من خلال رفع الأجور والتوسع في منح القروض.

حيث بلغت القروض الممنوحة للحكومة سنة 1993 لوحدها إلى 230% وهو رقم كبير جدا ساعد على زيادة الضغوط التضخيمية بقوة، وهكذا أدى هذا التوسع المالي خلال هذه السنوات إلى زيادة في السيولة والتوسع النقدي بشكل مفرط إذ بلغ التوسع النقدي بين 1991 و 1993 نسبة 50% مقابل إنخفاض معدل التضخم من 25.5% سنة 1991 إلى 21,5% سنة 1993.

وإبتداء من سنة 1994 جرى تقييد السياسة النقدية لإجراء نقص سريع في التضخم، ساهم في تباطؤ التوسع النقدي خلال الفترة 1994-1997 وأستوعب الإقتصاد الوطني بسرعة فائض السيولة الذي حدث مابين 1991 و 1993 وإنخفاضا آخر سنة 2000 قدره 40% كما حدث أكبر توسع في السيولة المحلية في عام 1998 بنسبة 19% بسبب تنفيذ موارد إعادة تمويل البنوك التجارية بحيث إنتقلت معاملات السيولة المتداولة ( M /GDP ) من 46% سنة 1997 إلى 55% سنة 1998 وذلك بعد الإتجاه التنازلي الذي عرفته منذ عام 1994.<sup>(1)</sup>

(1)- تومي صالح ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر، مرجع سابق، ص 257.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

جدول رقم (10-3) هيكل القاعدة النقدية ونسب تطورها خلال الفترة 1989-2000 .

الوحدة : نسبة مئوية

نسبة للتوسع	هيكل القاعدة النقدية %							
	200-94	93-89	2000	1998	1994	1993	1992	1989
120,5	93	98,9	98,2	94,6	84,1	93,7	63,3	سيولة متداولة
-35,6	908,4	1,01	1,78	5,4	15,9	6,3	3,7	ودائع مصرفية
89,5	126,0	100	100	100	100	100	100	القاعدة النقدية

بعض المؤشرات النقدية للفترة 1994-2001 ( الوحدة % )

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
11,9	13,7	13,9	12,1	11,7	12,8	15,1	النقد المتداول
							النتج المحلي الإجمالي
19	29,1	26	26,7	31,1	28,8	20,8	القروض الإحصائية
							النتج المحلي الإجمالي

Source : Banque d'Alger, Rapport 2001. Évolution économique et monétaire on Algérie, 2002.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفترة الثانية عرفت توسع لغاية 1993 ثم عرفت سياسة نقدية انكماشية منذ 1994 لتعود بعد 1998 إلى حالة توسع، كما يمكن القول وجود علاقة وثيقة بين نمو عرض النقد وتطور الناتج المحلي الإجمالي.

د- التضخم

بلغ معدل التضخم متوسط للفترة ( 80-84 ) معدل 8% مقابل متوسط ( 85-88 ) مقرب 10% بالنسبة لعقد التسعينات حقق البرنامج الذي نفذته الجزائر منذ عام 1994 نتائج جيدة في استقرار الوضع الإقتصادي والتحكم في مستوى التضخم حيث شهد إنخفاض متتالي منذ 1994 إلى أن بلغ نسبة 0.3 سنة 2000 والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التضخم.

جدول رقم (11-3) تطور مؤشر التضخم للفترة ( 1990-2000 )

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة	9%	26%	28%	16,7%	39%	21%	15%	7%	5,1%	5%	0,3%

Source : Banque D' Alger, ibid, p 21.



## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر شكل متوسطا للفترة ( 1990- 2000 ) يقدر بـ 15.6% مقارنة بمتوسط للفترة ( 80- 88 ) والمقدر بـ 9% وهذا ما يدل على أن فترة الثمانينات شهدت معدلات منخفضة للتضخم مقارنة مع عقد التسعينات ويعنى ذلك أن فترة القروض الخارجية أحسن من فترة ( إ. ج. م ) من حيث التحكم في معدل التضخم.

بالنسبة للمؤشرات المالية والنقدية نلاحظ أنها تغيرت في إتجاه تحقيق إنضباط لصالح الفترة الثانية فترة ( إ. ج. م ) ماعدا مؤشر التضخم الذي حقق نتائج أفضل في المرحلة الأولى ( مرحلة القروض الخارجية).

### 2- المؤشرات الخارجية:

#### 1- ميزان المدفوعات كنسبة من GDP

شهد هذا المؤشر كغيره من المؤشرات تباينا من سنة لأخرى حسب تطور وضعية ميزان المدفوعات وتطور الناتج المحلي الإجمالي نستعرضه من خلال الجدول التالي:

السنة	1998	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المدفوعات (مليار دولار) وضعية ميزان	-0,352	0,526	0,75	0,388	-4,36	6,30	-2,10	1,16	-1,74	-2,38	5,57
الناتج المحلي الإجمالي	59,32	45,62	47,93	48,18	41,97	45,26	45,57	47	47,35	47,9	54
النسبة	-0,59	1,15	1,4	-0,8	-0,38	-13,91	-4,6	2,46	3,67	-1,96	10,31

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر شهد تذبذب من سنة لأخرى حسب تغير وضعية ميزان المدفوعات التي تبقى مرتبطة بتغير أسعار البترول ويبقى إتجاه هذا المؤشر حيادي بالنسبة للفترتين.

## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### ب- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات

بما أن مصدر الحصول على الإيرادات هو الصادرات فإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ضعف إيرادات الصادرات عن تغطية حجم الديون وقد شهد هذا المؤشر ارتفاع كبير خلال عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار البترول والتوجه للاقتراض من الخارج والجدول التالي يوضح هذا التطور.

#### جدول رقم (12-3) تطور مؤشر إجمالي الديون إلى الصادرات للفترة 1980-1999

السنوات	1980	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1999
الديون الصادرات	%170	%116,3	%224,7	%230,6	%249,3	%242,3	%293,6	%248,6	%193

أما عقد التسعينات فقد شهد انخفاض هذا المؤشر والجدول التالي يبين ذلك

#### جدول رقم (13-3) تطور مؤشر إجمالي الديون إلى الصادرات للفترة (1994-2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الديون الصادرات	%3,07	%2,85	%2,43	%2,12	%2,8	%2,5	%1,11

Source : Media Bank n° 51. P5.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذا المؤشر شهد ارتفاع كبير في عقد الثمانينات بينما عرف انخفاضاً كبيراً خلال عقد التسعينات وهو ما يعني زيادة قدرة الدولة على مواجهة ديونها الخارجية حيث أصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات ومن ثم الفترة الثانية (إ.ج.م) حققت نتائج أفضل.

### ج- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون:

عرفت هذه النسبة انخفاضاً من 55,2% سنة 1980 إلى 35,7% سنة 1982 لتصل إلى 24,6% سنة 1985 ثم إلى 26% سنة 1986.<sup>(1)</sup>

(1) - المعهد العربي للتخطيط، وقائع وأفكار في التنمية في الوطن العربي، 1987، ص 137.

## الفصل الثالث: تطوير مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد البرازيلي

أما باقي الفترة نستعرضها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (14-3) تطور نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين للفترة (1988-2000)

السن	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطيات الدولية	3,189	3,086	2,704	3,464	3,324	3,651	4,810	4,169	6,302	9,66	6,8	4,6	11,91
مليار دولار													
الدين	25,8	26,8	28,25	27,8	26,6	25,7	21,4	31,5	33,6	31,2	30,4	28,35	25,26
النسبة	12,36	11,5	9,57	12,46	12,49	14,20	16,36	13,23	18,75	30,96	22,36	16,22	47,14

عرف هذا المؤشر ارتفاع خلال النصف الأول لعقد الثمانينات ليعود وينخفض خلال النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات وهو ما يعكس ضعف الاحتياطيات التي تملكها الدولة عن تغطية إجمالي دينها الخارجية ثم بدأ هذا المؤشر يرتفع ابتداء من سنة 1997 ليصل إلى 47.14% سنة 2000 حيث أصبحت نسبة تغطية الإحتياطيات الدولية لإجمالي الدين الخارجية تقارب النصف وهو ما يعكس الوضعية الجيدة للاقتصاد.

### د- تغطية الإحتياطيات الدولية للاستيراد شهريا

غالبا ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على الإحتياطيات الدولية. فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة جيدة سينعكس ذلك في زيادة عدد أشهر تغطية الإحتياطيات الدولية للإستيرادات وقد عرف هذا المؤشر تبين من سنة لأخرى في عقد الثمانينات والتسعينات لخصها من خلال الجدول التالي:

## الموصل المثالي: تطوير مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

جدول رقم (3-15) تطور مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات خلال الفترة 1980-2000 شهريا.

السنوات	عدد الأشهر	1980	1982	1984	1985	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
	4,4	3	2	3,6	1,2	1	2,1	2,6	2,1	2,2	2,9	2,1	4,5	9,4	7,5	4,5	12,2

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر منذ سنة 1980 إلى 4,4 شهر ثم اتجه للانخفاض إلى غاية سنة 1996 ليعود للارتفاع إلى أن وصل سنة 2000 إلى 12,2 شهر وهو ما يعكس تحسن وضعية القدرة على الاستيراد مما تقدم يتضح الاتجاهات الإيجابية خلال المدة الثانية قدر تعلق الأمر لهذه المؤشرات والملاحظة العامة في هذا الصدد تتمثل في تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي الذي انعكس بدوره على نسبة تغطية الإحتياجات الدولية للاستيرادات وعلى الوضع السنوي للمديونية الخارجية.



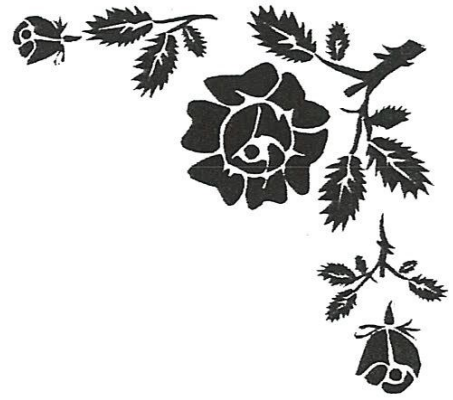
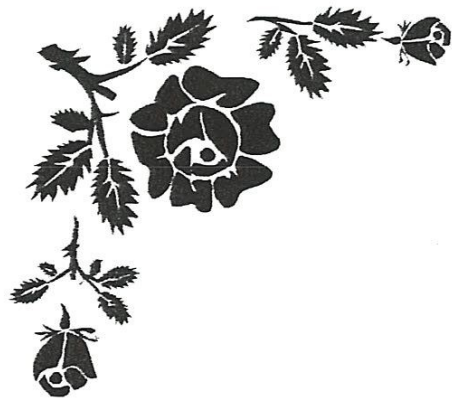
## الفصل الثالث: تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

### خلاصة الفصل الثالث

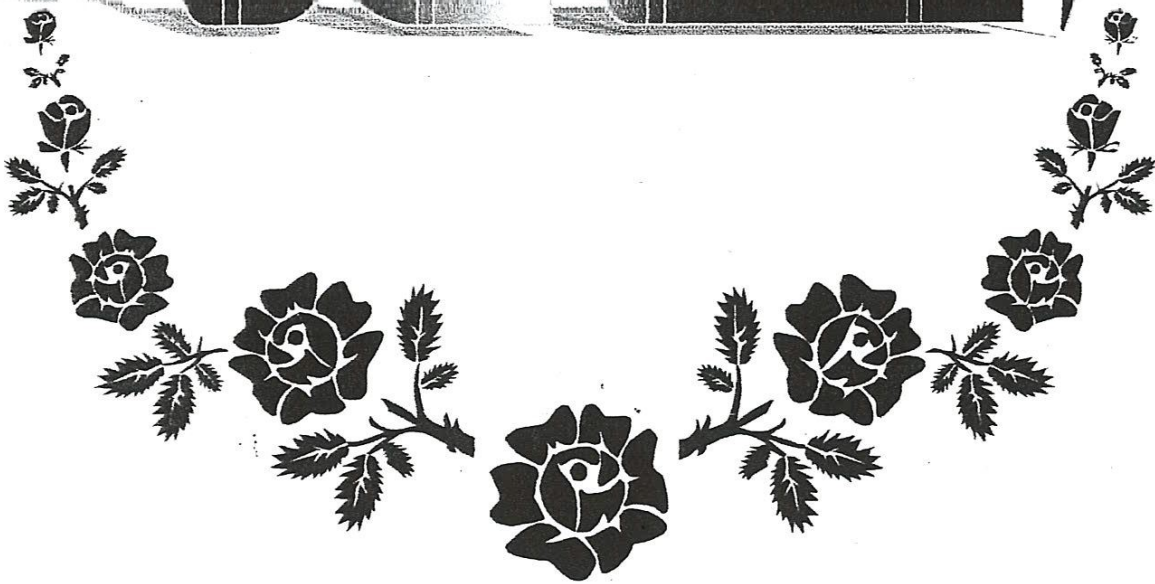
لقد تم إختيار مؤشرات تقييم أداء التمويل الخارجي (القروض الخارجية و إ.ج. م) إستنادا إلى التميز بين نوعين من المؤشرات، الأول يمثل المؤشرات التي تفيد في تكوين دلالات ذات صلة بالبعد التنموي و الإستقلال الإقتصادي أما الثاني فيتمثل في المؤشرات التي تفيد في تكوين دلالات ذات صلة بانضباط الأداء الكلي للمتغيرات الاقتصادية.

على الرغم من أن مصدر التمويل الخارجي الغالب في الجزائر بالصيغ المطلقة يميل بانحياز عال لصالح القروض الخارجية إلا أن المدة الأخيرة شهدت تسارعا نسبيا باتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر لكن هذا التسارع لم يكن كافيا لإستقصاء الآثار الواضحة لهذا الشكل من التمويل خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات ذات الدلالة التنموية التي ظلت تحقق نتائج متقاربة للفترتين أو تحسن طفيف في مؤشر مقابل حدوث تأخر في مؤشر آخر، أما المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الإقتصادي الكلي فقد أظهرت قدرا ملحوظا من الإيجابية خلال المدة الأخيرة.

وهذه النتائج تنصب في دائرة التفسير التي سبقت الإشارة إليها وهي أن تزايد دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إرتبط مع تزايد الإلتزام بوصفات ومعايير صندوق النقد الدولي التي تركز على معايير أداء الإقتصاد الكلي بعيدا عن المؤشرات الإستقلال الإقتصادي مع إنحياز نحو زيادة التداخل الإقتصادي المحلي الدولي.



الأخيرة



### الخاتمة

إن متطلبات التنمية السريعة أدى إلى اعتماد المخططات التنموية على توفير الدولة للأموال الضخمة اللازمة عن طريق الاستدانة من الخارج وعمليات التأميم التي كانت تهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال المحلية لأجل التنمية وبالتالي تدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية، وقد تم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة المتمثلة في القطاعين الصناعي والزراعي وكانت حصة القطاعات المنتجة هامة خاصة خلال الفترة 1967-1978 حوالي 78,2% من إجمالي الاستثمارات (خاصة المحروقات).

إن انخفاض أسعار البترول إبتداءً من سنة 1986 وباعتباره المصدر الأساسي في الحصول على العملة الصعبة حيث يمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات أدى إلى انخفاض إيرادات الصادرات وعجز معظم المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق الفائض الاقتصادي وارتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى زيادة متطلبات تمويل السوق الوطنية لتلبية الحاجات الاستهلاكية في ظل هذه الظروف الصعبة لجأت الجزائر إلى القروض قصيرة الأجل حيث حصلت في 1986 على قروض وجب تسديدها في سنة 1988 وعليه تراكمت ديونها حيث ارتفع مخزون الديون الخارجية بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و 1989 وفي الوقت ذاته فقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطاتها.

إن هذه الصعوبات المالية التي أصبحت تمثل ثقلاً على النوازات الخارجية والداخلية أدى إلى ضرورة التعديل والانتقال نحو اقتصاد السوق وقبول برامج التكيف الهيكلي وفتح المجالات للاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية وذلك بإصدار قانون الاستثمار سنة 1993 ومنحه امتيازات هامة ومقابل ذلك تخلت الدولة عن دورها في تمويل الاستثمارات المنتجة خاصة.

ولغرض معرفة مدى جدوى التمويلات الخارجية التي اعتمدها الجزائر اتبعت الدراسة طريقة لتقييم أداء التمويل الخارجي تستند إلى قياس أثر الاعتماد على التمويل الخارجي في الاقتصاد الجزائري استناداً إلى مؤشرات اقتصادية مختارة وقد توصلت بهذا الصدد إلى استنتاجات محددة. تفيد الأدبيات النظرية في الحاجة إلى التمويل بوجود علاقة عكسية بين قدرة الاقتصاد على توليد المدخرات المحلية من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة ثانية. وحيث أن البلدان

## الخاتمة

النامية تعاني بصورة عامة من قلة ما يتوفر لديها من مدخرات محلية لذا فإن حاجة هذه البلدان إلى التمويل الخارجي تعد ضرورية لنهوض الاقتصاد النامي في مراحل تطوره المبكرة.

لقد شهدت مصادر التمويل الخارجي تطورات ملحوظة، إذ أن تراكم رؤوس الأموال لدى المصارف والشركات الدولية بعد عام 1973 نتيجة زيادة ما يسمى بالفوائض النفطية مع تفاقم عجز موازين المدفوعات للبلدان النامية بسبب تأثرها بأزمة القروض الخارجية، إذ ازدادت القروض الخارجية من (109) مليار دولار في عام 1973 إلى (353) مليار دولار في عام 1979، وأصبحت القروض تزامم الدور الذي تؤديه (أ.ج.م) إذ انخفض نصيبه النسبي من (20%) عام 1970 إلى (10%) عام 1980 وزيادة الأهمية النسبية للاستثمار في الحوافظ المالية من (7,6%) عام 1970 إلى (22,6%) عام 1980 من إجمالي الاستثمارات الدولية أما بداية عقد الثمانينات التي اتسمت بيوادر اندلاع أزمة عالمية فقد تميز بسمة الانقالية من حيث التغيرات في حجم وهيكل التدفقات المالية في البلدان النامية إذا ازدادت القروض الخارجية للبلدان النامية بمعدلات متناقضة حيث انخفض معدل نموها السنوي من (61%) عام 1980 إلى (0,8%) في عام 1989، في حين ازداد (أ.ج.م) من (19) مليار دولار متوسلا للمدة 1981 - 1985 إلى (26) مليار دولار للمدة 1986 - 1990 كما أصبحت مساعدات التنمية الرسمية مصدر تمويل مهم للبلدان النامية خلال هذا العقد، أما عقد التسعينات فقد شهد تطورا كبيرا لدور (أ.ج.م) في البلدان النامية إذ تجاوز معدلات النمو السنوي (أ.ج.م) معدلات نمو القروض الخارجية.

عرفت مجموعة الدول النامية التي اعتمدت بصورة كبيرة على القروض الخارجية في عقد السبعينات مشكلة عدم القدرة على السداد في عام 1982 حينما أعلنت ثلاثة من كبريات الدول المتقلية بالديون (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وقد ساد في المرحلة الأولى لانفجار هذه الأزمة تفسيران لطبيعتها، اتجاه يفسرها بأنها عدم قدرة بعض الدول على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بخدمة الدين على الأمد القصير، أما الاتجاه الثاني فينظر إليها على أنها نقص في السيولة وبالتالي فقد عكست السياسة المتبعة لحل هذه الأزمة هاتين الفكرتين.

تعود أسباب الاستدانة الخارجية عموما، إلى الاختلال في السياسات الاقتصادية للبلدان المدينة، وضعف التسيير فيها لكل الموارد التي تملكها بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية ضاغطة وتشكل هذه الاستدانة عائقا أمام التنمية من خلال الآثار التي تتركها على الادخار، الاستثمار، قطاع التجارة الخارجية، الانتقال الصافي السلبي للموارد إلى الدول الدائنة، وهو ما يحبط أي محاولة تنموية.



## الخاتمة

لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى طلب التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية، ويرتبط نشوء مديونيتها بسياسة التنمية المتبعة منذ الاستقلال، وقد أتاحت لها، ظروف الإقراض الدولي الفرصة للحصول على قروض كبيرة في عقد السبعينات حيث يعتبر هذا العقد فترة تشكل المديونية الجزائرية فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أنها كانت تلجأ للاقتراض بكثرة.

وبحلول عقد الثمانينات تفاقمت أعباء التسديد وانخفض سعر البترول في 1986 ورغم ذلك واصلت الجزائر تسديد مستحققاتها رافضة خيار إعادة الجدولة باعتبارها تمس بالسيادة الوطنية، وبعد الانهيار الكبير الذي عرفه سوق المحروقات عام 1993 وارتفاع نسبة خدمة الدين وانغلاق الأسواق المالية قبلت الجزائر سياسة إعادة الجدولة.

عملت الجزائر على تطوير قوانين الاستثمار ومنح امتيازات للاستثمارات الأجنبية لغرض استقطابها وقد عرفت السنوات الأخيرة من عقد التسعينات تطورا هاما في تدفق (أ.ج.م) للجزائر وفي مجالات مختلفة.

لقد اتبعت الدراسة طريقة في تقييم أداء التمويل الخارجي وقد توصلت بهذا الصدد إلى استنتاجات محددة فيقدر تعلق الأمر بالمؤشرات الدالة على البعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي نلاحظ أن النتائج كانت غير واضحة وحيادية فهناك تطور لمؤشر مقابل تدهور لمؤشر آخر وبعضها بقي معاقف على نفس الترتيب.

أما فيما يتعلق بنتائج مؤشرات تقييم التمويل الخارجي المستندة إلى أنماط التقسيم التي يتبعها صندوق النقد الدولي فقد أظهرت انضباطا وأحكاما أكبر في المدة التي تزايد فيها الأهمية النسبية لـ (أ.ج.م) في مصادر التمويل وهذه النتيجة تعزى في جزء كبير منها إلى أن تزايد (أ.ج.م) كان متزامنا مع تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي.

## التوصيات

من الاستنتاجات أعلاه توصي الدراسة بالاهتمام بالنقاط التالية:

- إن الخطأ الذي وقعت فيه الجزائر هو اعتمادها على القروض الخاصة والقصيرة الأجل في تمويل المشاريع الاستثمارية، فكان من الأفضل الاعتماد على هذا النوع من القروض بصفة محدودة وتوجيهها للاختلالات الخارجية والظرفية، وعدم استعمالها لتمويل مشاريع غير منتجة لأنه يكون لها تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات تؤدي إلى اختلالات خارجية صعبة وذلك لعدم مشاركة تلك الأنشطة في نمو الدخل القومي، الذي يشترط كون الناتج الحدي لرأس المال أكبر من سعر الفائدة على القروض الخارجية.

- توسيع التدفقات المالية غير المولدة للديون عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتماشى مع الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد الوطني فمن شأن ذلك تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية.

- تعبئة الموارد المالية المتوفرة في الجزائر وخارج الجزائر عن طريق منح تسهيلات جبائية.  
- تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات حتى تقل درجة تأثر الاقتصاد بتغير أسعار هذه المادة.

- تشجيع مشاريع الشراكة خارج قطاع المحروقات كالصناعة والزراعة والسياحة وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

- الاهتمام بتطوير سوق المال في الجزائر والعمل على ربطه بالأسواق العربية لأنه عنصر مهم في جلب المدخرات سواء الوطنية أو الأجنبية.

- استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة وكذا الموارد الطبيعية استغلال جيد وعقلاني والتوجه للاعتماد على المصادر الذاتية في تحقيق التنمية وتقليل الاعتماد على الخارج.

أولاً: الكتب

1. د. أحمد مدور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
2. أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، الإسكندرية، 2004.
3. د. إفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة مجدي نصيف، دار ابن رشد، ط1، 1979.
4. د. أمين رشيد كنوتة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد.
5. د. انطونيوس كرم، اقتصاديات التحلف والتنمية، مركز الإنماء القومي الكويت، ط1، 1980.
6. تيريزاهايتز، امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي نصيف، دار ابن رشد، ط1، 1979.
7. د. تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الكويت، 1985.
8. جان كلود برتميلي، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، لبنان، ط1، 1996.
9. حسن بهلول، الجزائر بين الازمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
10. د. جمال الدين لعويسان، العلاقات الاقتصادية العولمة والتنمية، دار هومة، الجزائر.
11. أ.د. حمدي رضوان، محمد بسيوني، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، القاهرة.
12. د. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1989.
13. د. رمزي زكي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ط1، 1987.
14. د. رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985.
15. د. رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مطبعة مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1983.
16. د. رمزي زكي، الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
17. سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال العملي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم، بيروت، 1997.

18. د. سيد البواب، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها - تحليلها - آثارها، القاهرة، 2002.
19. د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة، النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، القاهرة، 2000.
20. سيد البواب، نظرية الفضاءات الاقتصادية (الأبعاد الجيو-اقتصادية).
21. د. سيد البواب،
22. ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
23. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (الأبعاد الجيو-اقتصادية) القاهرة، 2002.
24. د. عادل فهمي، محمد بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988.
25. د. علي مهدة، الادخار ودوره في التنمية منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1996.
26. د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
27. فؤاد محمد شبل، السياسات الاقتصادية الدولية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1955.
28. د. فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر، لبنان، ط2، 1980.
29. د. فالح عبد الكريم الشخلي، معالم المديونية الخارجية للدول النامية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.
30. لستنز بيترسون، ماذا يجري في العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر منشورات عويدات، لبنان، ط1، 1996.
31. د. محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999.
32. محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 1999.
33. د. محمد عبد العزيز عجيبة، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، 2004.



34. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي تادريس قريصة، د. مدحت محمد العقلة، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
35. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1974.
36. د. محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1961.
37. د. محسن جليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
38. د. نجيب نجم الدين، البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الرشيد للنشر، العراق، 1983.
39. نيورماند، من المساعدة إلى عودة الاستعمار، ترجمة منير زيدان، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980.
40. د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، افريل 1996.
41. د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بين الحكمة، بغداد، ط1، 2002.
42. د. يحي عويس، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1977.

## ثانياً: البحوث والدراسات

1. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، الجامعة المستنصرية 1999.
2. أ. رعد الصرن، سلسلة الرضا للمعلومات، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، سوريا، الجزء الثاني، ط1، 2001.
3. الاقتصادي، مجلة فصلية، تعني شؤون الاقتصاد القومي، تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، أيلول 1981.
4. د. سوير معتوق، محاضرة في التنمية الاقتصادية والتخطيط، 1984.
5. سيفن ب كجبايستروم، تنسيق المعونة من منظور دولة متلقية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1986.
6. الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مجلة التمويل والتنمية، مجلة 94، العدد، 1، مارس 1992.
7. د. رشيد كنوثة، دراسة في السيولة الدولية، مجلة الاقتصادي حزيران 1981.
8. خالد أبو السعود، قوة الدولار، سياسة لا مبرر لها اقتصادياً مجلة الاقتصاد والمال، العدد 58 آذار، 1954.
9. بحوث اقتصادية عربية، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، العددان الثلاثون والحادي والثلاثون 2003.
10. مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بيروت، ط1، 1990.
11. منصور الراوي، اتجاهات التجارة الخارجية في العراق، مجلة التجارة العدد 3، سنة 1973.
12. منشورات المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، 1983.
13. مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
14. مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية المستقلة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنوات، 1998، 1999، 2000.
16. المعهد العربي للتخطيط، وقائع وأفكار التنمية في الوطن العربي، 1987.

17. مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بيروت، 1999.

18. صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سبتمبر، 1997، العدد الثالث، أبو ظبي.

## ثالثاً: التقارير والنشرات

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن 1985.
2. صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (1985 - 1995).
3. نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا العدد الثاني، أكتوبر 1997، المجلد الرابع.
4. صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (1984 - 1994).
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية نيويورك 2002.
6. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن 1982.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 1998.
8. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي، 2000.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 1996 - 1997.
10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق أمام التنمية الأورومتوسطية، الدورة العامة 15، ماي 2000.
11. كريم الشناشي، باتر شيا الونزو - جامو، شيفانيا باز ونبي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
12. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ومتابعاتها.



## رابعاً: الرسائل الجامعية

1. طلال محمد مصطفى بطاينة، تأثير الاستثمارات الأجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2000.
2. صابر بن عبد الواحد، المفاضلة بين الفروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2000
3. د. هجير عدنان زكي، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، أطروحة، دكتوراه، جامعة بغداد، 1989.
4. عبد الله بلوكاس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.
5. عبد الحميد بوالوذين، تسيير أزمة المديونية للدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994
6. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2000، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.
7. علاوة نواري، خصوصية المؤسسة العامة الجزائرية (دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والآثار)، رسالة ماجستير الجامعية المستنصرية، بغداد، 2001.

### A- Books

1. **Charles, p Kindllberger**, international Economics Revised, Edition, home wood, Illinois, 1958.
2. **Gerald m.meier**, the international, Economics of development theory and policy, harper and row publishers, New York 1968
3. **Hollis chenery** and M. Surain, pattern of development 1950-1970, London, ox ford, university press, 1975
4. **Ingo, Walter**, international economics second edition the Ronald, press. Company, N, Y.
5. **Ingran, James**, International Economics development, second edition John Willy and Sons, Ny, 1986.
6. **j.agdish Bhagwati** and Richard's Eckan foreign and Penguin. Books, 1970.
7. **John, H During**, international investment, Penguin Education.
8. **Kindlleerger**, economic development, second edition international student edition.
9. **M.J. sberman**, "stag flation, the radical theory of employments and inflation, harber and row publisher, y 1975.
10. **M.L.J. Hingan**, the economics of development and planning 14<sup>th</sup> revised edition, new Delhi, 1981.
11. **Rolbert fraser**, the world financial system, homyrman group, v, k; limited, 1987.
12. **Routhom and J.R. Wells**, the industrialization and foreign trade Cambridge University press, 1987.

## Research and studies

1. **Jullo. A, Santaeva**, stylized facts before IMF supported macro economic adjustment, IMF, staff Papers, vol 23, No 3 September, 1996.
2. **Mohamed A**, Elerian and Mohamed A. El Gamal attraction foreign investment to arabe countries, getting the basics right, July, 1997.
3. **Morris, Goldstein** and Peter montiel, evaluation found stabilization programs, IMF, staff Papers, Gvne 1986.
4. **Susan Schalder**, economic adjustment reform in low income countries, IMF, 1999

## C: Report and Periodicals:

1. **IMF**, international financial statistics, year, book, 1999.
2. **Unc TAD**, World, investment Report 1995.
3. **United nation**, conference on trade and development investment regimes in issue and Policies, New York, 2000.
4. **World** debt tables, 1983-1984.
5. **World** debt tables 1989-1990.
6. **World** debt tables 1991

### المراجع باللغة الفرنسية

1. **Dr, Albednahmane meletoul**, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publions universitaires, Alger tome2, 2002.
2. **Ahmed Ben Bitour**, L'Algérie en troisième millénaire, édition, marinoor, Algérie, 1998.

## **Les rapportes :**

1. Bank d'Alger, situation de la dette extérieur de l'Algérie, 1990-2000.
2. Bank d'alger, 1993.
3. rapporte 2001, évolution économique et monétaire, Algérie.
4. Média Bank, N°51.
5. Média Bank, évolution de la dette extérieur de l'Algérie, 91-2001.
6. Collection statistique, N°110, évolution des échange extérieur des marchandises , 92-2000



## المخلص:

تعاني معظم الدول النامية من فجوة مواردها التمويلية, مما جعلها تلجأ لطلب التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة, وفي هذا الصدد عرفت أكثر من مصدر تمويلي فكانت القروض الخارجية النوع الأكثر اعتمادا في التمويل ليتم التحول فيما بعد للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره يحتوى توليفة التكنولوجيا ورأس المال.

والجزائر من بين الدول التي عانت هذه الفجوة واعتمدت في بداية طلبها للتمويل على القروض الخارجية وخاصة القصيرة الأجل وذات المصادر الخاصة مما جعل وضعيتها تتأزم أكثر لتتحول إلى تشجيع (الرجم).

وفي صدد هذا التحول حققت بعض النتائج الايجابية على صعيد المؤشرات الاقتصادية الكلية في حين لم يحدث تغيير واضح وصريح على مستوى مؤشرات التنمية المعتمدة في الدراسة.

## Abstract:

Many developing countries suffer from the lack of financial resource, it obligate to resort request the foreign financial in various kinds, in this case have many ressource, foreing loans was the type more depend, after this trend toward foreign direct investment as abetter substitute that would offer a combination of technology and capital.

Algeria one of these countries that suffer for this lack and depend upon in the beginning of his demand for foreign loans; specialy at short term and private source, but this situation created crisis, the result is trend to encouraging foreign direct invèstment.

This translation realized some positive result for macro economic indicators but the effect is not clear for development indicators based in this study.